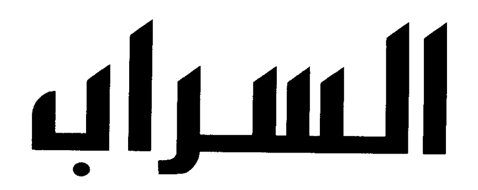


حصاد العملية السياسية
في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق

محمد بشار الفيضي



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٦/١٢/٣٢٧٢)

٣٢٧,١١

الفيضي، محمد بشار

السراب: حصاد العملية السياسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق / محمد بشار الفيضي. عمان: دار الجيل، ٢٠٠٧.

( )ص.

ر.أ.: (٢٠٠٦/١٢/٣٢٧٢).

الواصفات:/السياسات الخارجية//العلاقات الدولية/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى
1427هـ - 2007م



دار الجيل العربي للنشر والتوزيع
عمّان - شارع الملك الحسين
تلفاكس 4650409 6 962+
ص.ب 928518
عمّان 11190 الأردن

التصميم والإخراج الفني:
دار الجيل العربي للنشر والتوزيع
تصميم الغلاف: أيوب

السراب

حصاد العملية السياسية

في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين
محمد وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين.

وبعد: فقد قرأت الحوارات الصحفية التي أجريت مع الأخ الفاضل
الأستاذ الدكتور: محمد بشار الفيضي، فوجدتها ملتزمة بثوابت
الهيئة وأهدافها، ومعبرة عن تطلعاتها، ونظرتها الواقعية
لما يجري في العراق من أحداث وتطورات في ظل الاحتلال، وتصحيحها
لبعض المفاهيم الخاطئة عن الهيئة وأهدافها ومواقفها التي يحاول
بها البعض التشويش على ما تلاقيه مواقفها وخطابها العام من
استحسان وقبول لدى أبناء شعبنا وأمتنا، وهي بهذا تضيف
بعداً واضحاً في عطاء الهيئة الإعلامي والثقافي.

والله نسأل التوفيق والثبات لنا وللأخ بشار، وأن يجعل عملنا
خالصاً لوجهه الكريم إنه على ما يشاء قدير، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حارث سليمان الضاري
١٨ رمضان ١٤٢٧ هـ
١٠/١٠/٢٠٠٦ م

نحمدك اللهم حمداً، يوافي نعمك، ويكافئ مزيدك.

ونصلي ونسلم على عبدك، ورسولك، وحبيبك، سيدنا محمد المصطفى، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين.

ونسألك، يا رب العالمين، أن تمنح بلادنا التحرير، من المحتلين الغاصبين، وأن تهب أبناءه العزة والسؤدد، إلى يوم الدين.

ونسألك سبحانك، أن تربط على قلوب أبناء المقاومة، وأن تجعل من قضى منهم شهيداً، ابتغاء مرضاتك في عليين.

ونسألك أن تجعل هذا البلد آمناً، رخياً، مطمئناً، مدفوعاً عنه كل كرب وبلاء، وقحط وغلاء، وسائر بلاد المسلمين.

اللّهم انفعنا، وانفع بنا، وكن لنا، ولا تكن علينا، وخذ بنواصينا جميعاً إلى الخير، وأحسن عاقبتنا في الأمور كلها.

يا ربنا أنت الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، والمقدم، والمؤخر، اجعل - اللّهم - بلدنا العراق للعالمين مناراً، ولأهله موئلاً وسلاماً.

إنك سميع مجيب، آمين آمين.



اهداء

إلى من روى بدمه أرض الموصل الحدباء.

إلى من بذل مهجته في سبيل الله.

إلى شهيد العلماء الشباب.. شقيقي الأكبر الشيخ الدكتور فيضي الفيضي، عليه من الله الرحمة والرضوان.

إلى شهداء أعضاء هيئة علماء المسلمين كافة.

إلى كل الشهداء من شمال العراق إلى جنوبه.

عسى المولى عز وجل أن يحشرنا معهم، ويكتب لنا شيئا من أجرهم، ومنازلهم.

محمد بشار



مقدّمة

هذه الحوارات الصحفية، انتقيتها من بين حوارات كثيرة، أجراها معي صحفيون شتى، بعد أن عهدت إلي مهمة المتحدث الرسمي، لهيئة علماء المسلمين.

وقد روعي في هذا الانتقاء، استيعابُ الحوارات لموقف الهيئة من العمليات السياسية، في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، وهو الغاية من هذا المؤلف، فضلا عن سردها لمواقف الهيئة من مجمل الأحداث الساخنة الأخرى.

وقد نشرت هذه الحوارات في مراحل زمنية متفاوتة، شهدت من الأزمات والمصائب ما يفتت الأكباد، فكان لكل مرحلة حوار، يحمل التاريخ نفسه للمرحلة، ويتفاعل معها، ويشخص ضعفها وأخطارها، ويستشرف مستقبلها، ويكشف عن أسرارها، ويوضح ملابساتها، فهي ليست وليدة اليوم، حتى يقال إنها دونت بعد أن اتضح كل شيء.

من هنا أدعو القارئ الكريم، أن يتنبه إلى تاريخ الحوار، قبل أن يسترسل فيه، وموقع الحدث الذي يرد ذكره من هذا التاريخ، وسيكتشف حجم ما في هذه الحوارات من دقة في التشخيص، واستشراف لم تخطيء الوقائع معطياته.

ومن أجل التمييز بين الحوارات، فقد وضعت لكل حوار عنواناً مستوحىً من بعض ما ورد فيه من موضوعات، وليس بالضرورة أن يكون مستغرقاً لكل مفاصل الحوار.

إن لهذه الحوارات قيمة كبيرة، تتأتى من كونها تسجيلاً دقيقاً لأحداث خطيرة، أفرزها واقع الاحتلال للعراق، تمكن صاحب الحوارات من معرفتها، والوقوف على تفاصيلها، بحكم موقعه من هيئة شرعية مباركة، شرفها الله عز وجل، لتعيش هذه

الأحداث حسّاً ومعنىً.

والجدير بالذكر، أن هذه الحوارات تم نشرها في صحف عديدة، ومواقع كثيرة، بلغت العشرات، لكني اكتفيت بالإشارة إلى صحيفة واحدة، أو موقع واحد، لتوثيق النشر فقط.

والحوارات ذات قيمة كذلك، بالنظر إلى الأمور الآتية:

أولاً: كونها تسجيل المتحدث الرسمي لهيئة علماء المسلمين، فهي تعكس مواقف الهيئة من مجمل الأحداث، وتؤكد أن للهيئة رؤية إستراتيجية واضحة للوضع في العراق، من الأيام الأولى للإحتلال، وقد أثبتت الوقائع مصداقية هذه الرؤية، ودقتها في التقويم، وهذا بالتالي يرجح كفّة الصواب في البدائل، التي تضعها الهيئة حلولاً للخروج من الأزمة العراقية.

ثانياً: أرفقت بها ملحقا في غاية الأهمية، يتضمن وثائق وبيانات صادرة من الهيئة، أو أن الهيئة طرف فيها، على مراحل زمنية مختلفة، لتكون شواهد، يرجع إليها المتابع للشأن العراقي في توثيق المعلومة، والاستناد إليها في عمليتي التحليل والاستنتاج.

ثالثاً: ضمنتها هوامش مهمة أيضا، تكشف عن معلومات، لم تتطرق إليها الحوارات، إما بسبب ورودها في حوارات أخرى غير التي تم انتقاؤها، أو أن ذكرها من قبل، لم يكن فيه فائدة تناسب المرحلة.

وبعد:

فهذه مساهمة متواضعة، في الكشف عن الحقائق المرة التي عاشها العراقيون بسبب الاحتلال، وعانوا - ومازالوا يعانون - آثارها المدمرة، ودعوة بالتالي إلى عدم الاغترار بمشاريع المحتل، وإن قدمها على طبق من ذهب، والاعتبار بالتاريخ، التي تؤكد أحداثه، أن المقاومة هي السبيل الأمثل، ليستعيد الناس أمنهم واستقرارهم، وحريتهم وكرامتهم.

وأخيراً، أسأل الله سبحانه، أن ينور بصائرنا، ويسدد خطانا، ويهدينا سواء السبيل، وأن يمد أبناء العراق بمزيد من الصبر، وأن يعينهم على تجاوز هذه المحن

السوداء، فما أبلوه حتى هذه اللحظة من مقاومة أدهشت العالم، وصبر على تداعيات الحرب مدهش، هو الآخر ، شيء يجعلنا نشعر بالفخار والاعتزاز، ويدفعنا بالتالي إلى الاعتقاد أن هذا الشعب بكل مكوناته، سيتجاوز هذه العقبة الكأداء، ويمسك بمقاليد النصر قريباً، محرراً بلاده ـ بإذن الله ـ من براثن الاحتلال البغيض. في إطار وحدة وطنية، شاملة، مباركة، تعيد للعراق دوره الايجابي والكبير في العالمين العربي والإسلامي.

الدكتور محمد بشّار الفيضي

عضو الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق

والمتحدث الرسمي باسمها



تمهيد

في لقاء له عبر قناة الجزيرة مباشر، بتاريخ٢٠٠٦/٨/٢٥، سئل الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، الدكتور حارث الضاري، عن الحكومة العراقية في ظل رئاسة نوري المالكي لمجلس وزرائها، وسعيها لاستتباب الأمن، فقال: إن العملية السياسية، في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، سراب.

هذه الحقيقة أعربت عنها هيئة علماء المسلمين، في وقت مبكر من بدء الاحتلال، وأكدت التجارب الماضية صدقها، وأعاد ذكرها السيد الأمين العام للهيئة في هذا التاريخ، بعد عدد من العمليات السياسية، لم تزد العراق إلا وهناً على وهن.

كان الاحتلال، قد عزم أول الأمر، على إدارة البلاد بنفسه، بعد أن بدا له أنها استسلمت له بسهولة، فلجأ إلى مجلس الأمن، وانتزع منه قراراً يجعل منه قوة محتلة، تقع على عاتقها مسؤولية إدارة البلاد في كل شؤونها.

بيد أن نهضة الشعب العراقي في وقت مبكر لمقاومته، وفعالية هذه المقاومة في تكبيده خسائر فادحة، اضطرته إلى البحث عن أسلوب آخر في الإدارة، وكانت البداية في مجلس الحكم، الذي نفث فيه الاحتلال الأمريكي مشروعه، من خلال تقسيمه على أسس طائفية وعرقية، للمرة الأولى في تاريخ العراق.

انخرطت معظم القوى السياسية المعروفة في هذا المشروع، وكان ذلك بمثابة طوق النجاة للمحتل، الذي استطاع أن يقنع العالم أنه ينجح في إدارة البلاد من جانب، واستطاع من جانب آخر أن يدس في هذا المجلس بذور مشروعه الخطير (الشرق الأوسط الكبير) الذي يقوم على السعي لتقسيم بلاد العرب والمسلمين، ليتمكن من

التحكم في مواردها الاقتصادية وغير الاقتصادية، تمهيدا لسيطرته على المنطقة ومن ثم العالم.

كل ذلك تحت مشروع إمبراطوري كبير، أحادي القطبية، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

أدركت الهيئة خطورة هذا المشروع، وأصدرت في اليوم التالي من تأسيس مجلس الحكم بيانها الأول، محذرة فيه العراقيين، والساسة الذين انضموا إليه، من مغبة هذا المشروع، الذي يحمل في طياته بذور الفتنة والتقسيم، وينذر بشر مستطير.

ومنذ ذلك الحين، أعلنت الهيئة عن مبدئها العام في هذا الصدد، وهو: إن العملية السياسية في ظل الاحتلال، مشكلة بحد ذاتها، ستدفع بالعراقيين إلى مزيد من الأزمات، ولن تكون حلاً صحيحاً وسليماً لمشكلة العراق.

لم يكن مثل هذا التقويم مقبولا عند كثير من الساسة العراقيين وغير العراقيين، وبدا لهم أن الهيئة ـ كما يقول المثل ـ تغرد خارج السرب، وبعضهم لم يخف تبرمه، فكان يقول: إن السياسة ليست من اختصاص علماء الدين، وينبغي أن يترك الأمر لأهله !!.

بطبيعة الحال لم يكن لهذه المقولة ونظائرها أثر في صرفنا عن مهمتنا، فنحن في الهيئة نؤمن أن الإسلام شريعة دين ودنيا، وهو يوجب علينا جميعا الدفاع عن بلادنا بكل الوسائل المشروعة، ومنها اتخاذ المواقف السياسية المناسبة في إدارة صراع بهذا الحجم، فضلاً عن أننا لم نجد ـ بعد انخراط هذه القوى السياسية في المشروع ـ من يقوم بواجب الصراع مع قوة عظمى اعتدت علينا، وتريد القضاء على قيمنا وحضارتنا، وسلب مقدراتنا، وتمزيق بلدنا.

كما أن العدوان وقع على بلد هو الأغلى عندنا بعد مكة والمدينة، لتاريخه العريق بين البلدان، ولعمقه الاستراتيجي، الذي يجعل منه بحق القلب النابض للعالمين العربي والإسلامي، وهذا كله يتطلب منا عزماً وحزماً يتجاوزان الاستماع إلى نصح سياسيين، دعوا ـ من أول الطريق ـ إلى التسليم بالواقع، والخضوع لمتطلباته المشبوهة، ومغرياته الزائفة.

كان أبرز ما في مجلس الحكم من طامات: أن أعضاءه عُيّنوا من قبل السفير الأمريكي بريمر - وهو الرجل الأسوأ من بين القادة السياسيين الأمريكيين السيئين الذين عملوا في العراق - وأنه يخضع لفيتو من قبله، وهذا يجعل المجلس، من حيث شعر أعضاؤه أو لم يشعروا، تبعاً للسياسة الأمريكية، فضلاً عما سبق أن بيناه، من تقسيمه البلاد تقسيماً عرقياً وطائفياً.

ومن تدبير الله سبحانه، أن هذا المجلس، أعرب عن مضمونه في أول لقاء له - عبر الإعلام - مع الشعب العراقي، حين أعلن جلّ أعضائه عن اعتبار يوم ٢٠٠٣/٤/٩م - وهو يوم احتلال بغداد - عيداً وطنياً، فكان هذا - مع الذي مر- كافياً لتقرير حقيقة مرة، وهي: إن هذا المجلس مشروع أمريكي، بكل ما لهذه الكلمة من معان وأبعاد.

كان هذا بداية العملية السياسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وإذا شئت، فقل بداية الخراب والدمار، الذي لحق بهذا البلد.

إن المتابع الدقيق للشأن العراقي، يجد من غير عناء، أن معظم ما يعيشه العراقيون اليوم، من أزمات، ومعضلات، وتداعيات، على الصعيد السياسي، والأمني، والاقتصادي، وغير ذلك، وضعت بذوره في هذا المجلس، ومشروعه السيء (قانون إدارة الدولة المؤقت)، وكان رمية مقصودة من الاحتلال، تابعه عليه ساسة مجلس الحكم، على اختلافٍ بينهم في النوايا والأهداف.

كنا واثقين أن هذا المجلس لن ينجح في تقديم مصلحة الشعب العراقي على مصالح الاحتلال، أو مصالح أعضائه، لأنه لم يصمم لهذا الغرض أصلاً، فضلاً عن أن كثيراً من أعضائه لم يسعوا إلى ذلك ابتداءً.

ومع شروع المجلس في ممارسة مهامه، طفق الخراب يدب في أوصال العراق، وبدأ الإقصاء الطائفي والعرقي يطال - للمرة الأولى - الحياة العراقية، في خطّة مدروسة، لإرساء عوامل الفرقة، وأسباب التمزق، وأخذ التدني في كل مفاصل الحياة يسلك طريقه إلى واقع العراقيين.

وقد بدا واضحا أن الأمريكيين عوّلوا على هذا المشروع كثيراً، وجعلوا منه القاعدة الأساسية لإستراتيجيتهم في العراق.

ولذا بنيت على هذه القاعدة كل العمليات السياسية، التي تلت مجلس الحكم، ابتداءً بالحكومة المؤقتة، وانتهاء بالحكومة الحالية.

لم تكن الانتخابات في العمليتين الأخيرتين سوى نشاطات، ظاهر صورتها ممارسات ديمقراطية، وحقيقتها عمل محكوم بأسس هذه القاعدة، على نحو يحقق للأمريكيين أهدافهم ومطامعهم.

لذا لا نبالغ إذا قلنا: إن كل الساسة الذين شاركوا في هذه العمليات السياسية، قدموا - من حيث شعروا أو لم يشعروا - خدمات جليلة للمحتلين، لأنهم وفروا لهم الأداة في تحقيق ماجاءوا من اجله.

كان معظم هؤلاء الساسة عند حسن ظن (الأصدقاء) بهم، فقدموا مصالحهم على مصالح الشعب العراقي، ووافقوهم في قرار شن الهجمات على المقاومة العراقية، واجتياحات المدن، والتزموا الصمت إزاء كل الانتهاكات التي أقدم عليها الأمريكيون المحتلون في حق الشعب العراقي، من قتل عشوائي ومتعمد، واعتقالات بالجملة، وتعذيب في السجون يندى له جبين الإنسانية، ونهب للأموال والثروات، وغير ذلك، وزاد بعضهم على ما تقدم: التمجيد للقوات الأمريكية بين الفينة والأخرى، ووصفها بأنها قوات محررة، تعمل لمصلحة العراق، ومنحها قوارب الإنقاذ، بطلب البقاء لها من مجلس الأمن، كلما دعت حاجتها إلى ذلك.

وكان لزاماً على كل من يرأس حكومة في هذا العهد، أن ييمم وجهه إلى واشنطن، ليقدم بين يدي إدارتها آيات الولاء وعبارات الثناء، ويقدم أمام الكونغرس عهود الطاعة والانقياد.

لقد استحق هؤلاء مكافآت من المحتلين على ما قدّموه لهم، فملئت الجيوب بالأموال الطائلة، ووفرت لأصحابها وسائل حماية ضخمة، وأصبح لكل واحد منهم أكثر من بيت في المنطقة الخضراء، وعدد كبير من رجال الأمن والحماية، بلغ لدى بعضهم آلافاً!!.

وفي كل هذه المراحل، كان الوضع الداخلي في العراق يزداد سوءاً، فلا أمن، ولا أمان، ولا خدمات، ولا كهرباء، ولا ماء، ولا نفط، ولا وقود، ولا استقرار، ولا عمران،

ولا وجود لأبسط مقومات الحياة.

إن الذي جناه العراقيون من العمليات السياسية، أنهم فقدوا من أبنائهم مئات الآلاف، بين قتيل على يد الاحتلال، أو عناصر القوات الأمنية للحكومة من حرس حكومي أو شرطة، أو على يد الميليشيات والعصابات، التي عمل الاحتلال - ودول أخرى - على تقوية شوكتها، لأهداف لم تعد خافية على أحد. وفي مقدمة من فقدوه، علماء دين متميزون، وساسة مخلصون، وقادة عسكريون، ووجهاء، وشيوخ عشائر، وأطباء، ومهندسون، وعلماء يندر وجود أمثالهم.

أو معتقل في سجون هؤلاء جميعا ـ فلكل سجونه الخاصة ـ ، يعذب فيها بشتى ألوان العذاب، كما هو الحال في سجن أبي غريب، وبوكا،والجادرية، والنسور، والكاظمية، وغيرها.

ولقد أضافت الأجهزة الأمنية لحكومتي الجعفري والمالكي والميليشيات التابعة لهما أساليب جديدة في التعذيب، ربما لا تخطر على بال الشيطان نفسه، مثل غرس المثاقب الكهربائية في الأجساد، أو كي المعتقلين بالمكواة، أو غمسهم في أحواض ماء النار، أو شد الأكف بمسامير الحديد إلى الجدران، أو رضخ الرؤوس بين كتل الحديد، هذا عدا جرائم الاغتصاب، التي طالت النساء والرجال معاً، والصغار والكبار، في غياب كامل لأدنى الاعتبارات الخلقية التي يتحلى بها الإنسان السوي.

كما جني العراقيون خلال هذه العمليات السياسية، التأجيج الطائفي، المخطط له بخبث ودهاء، والتهجير القسريّ، الذي دفع بمئات الآلاف لترك منازلهم، والسكن في مخيمات، وانتشار المخدرات، وعصابات المافيا، والإتجار بالأطفال، وغير ذلك مما يصعب حصره.

لقد أدركت الهيئة في وقت مبكر، أن العملية السياسية في ظل الاحتلال، لن تكون مجدية، ولن تصب في مصلحة العراقيين أبداً، ولن يكون في مقدورها إيجاد حل للمشكلة العراقية، بل إنها ستزيد الأزمة أزمات، والمشكلة مشكلات، لأنها ببساطة مصممة في الأساس لتحقيق مصالح الاحتلال، وتنفيذ أجندته، وفي مقدمة ذلك: إشاعة الفوضى في المنطقة، وتخريب البلاد على كافة المستويات.

كانت الهيئة تعرب عن ذلك في مستهل كل عملية، وتستشرف فشل العملية السياسية المزعومة ابتداءً، حتى ظن بعض الناس أنها سلبية، لا تعرف سوى كلمة (لا)، لكن هؤلاء أنفسهم عرفوا - فيما بعد - أنها واقعية للغاية، وأنها لم تخطىء في تقدير الأمور، لأن الواقع كان يصدق دائما استشرافها المسبق.

إنه السراب الذي يبصره الناظر من بعيد، فيظنه ماءً، حتى إذا جاءه، وفيه ظمأ شديد، لم يجده شيئا، فيمتلئ شعوراً بالمرارة والألم .

وكان الله في عونك ياعراق!!

لقد جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على هذا الواقع الأليم للشعب العراقي، ويكشف عما انطوت عليه العمليات السياسية، في ظل الاحتلال التي ابتلي بها العراقيون، من زيف وخداع.

وقد يتساءل البعض: ما البديل الذي كان من الممكن اعتماده بديلا عن هذه العمليات، ما دامت على هذا النحو من السوء؟

والإجابة الواضحة على هذا السؤال :

إن المشكلة لا تكمن في البديل، لان البديل المناسب كان حاضراً في كل مرحلة من تلك المراحل السياسية، وكان ثمة أكثر من بديل خلال سنوات الاحتلال الماضية، سيطلع القارئ على بعضها خلال هذا الكتاب، مثل مبادرتنا التي سلمناها لممثل الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي، بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٤م ، قبل تشكيل الحكومة المؤقتة، وغيرها، لكن المشكلة في قوات الاحتلال نفسها، وفي القوى السياسية المتحالفة معها، التي لم يعرف عنها سوى الرفض بملء الفم واليد لأي بديل مناسب، فهي التي لا تجيد سوى كلمة (لا) لأي حل ممكن . والسر في ذلك معروف، فالبدائل تصاغ دائما على نحو يحقق المصلحة الوطنية، وقوات الاحتلال والقوى السياسية المتحالفة معها إنما تبحث عن مصالحها خاصة، فلا غرابة في أن يكون الرفض سلاحها لتحقيق ذلك .

واليوم بعد أن اجتر بلدنا البلاء، وتجرع الصبر، يتطلع - من دون شك - إلى المخلصين من أبنائه، الذين يذودون عنه بدمائهم، ولا يتاجرون بقضيته في سوق

النخاسة العالمية، فهم البديل الأمثل لهذا الواقع المر الأليم.

ونحن على يقين أننا على مشارف النصر بإذن الله سبحانه، وأن العراق سيعود بلداً واحداً قوياً، بل لا نستبعد أن يسعى من هدمه إلى إعادة بنائه، لأن بقاءه هشاً مفض بالمحصلة إلى أن تصيب هشاشته دول العالم، وفي مقدمتها دول الجوار.

ولقد قلت - قبل بضعة أشهر تقريباً - في برنامج بث على الهواء مباشرة عبر قناة الجزيرة بمناسبة الذكرى الثالثة لاحتلال العراق: ربما تضطر الدول العظمى أن تعيد العراق قوياً واحداً،بعد أن سعت إلى تدميره، وترى أنها اعتمدت خرائط سيئة في حملتها عليه، لأن ما سوى ذلك من شأنه أن يلحق بها ما لا تحمد عقباه. فالعراق بموقعه الإستراتيجي مركز الأمان لدول العالم، وهو - في نظري - بمنزلة راحة الكف التي تمتد إليها الأصابع، إذا طعنت هذه الراحة، فإن الأذى والخدر سينتقل إلى الأصابع، ومنها إلى بقية الجسم، إنه - كما رصده متخصصون - أشبه بالقلب الأرضي، الذي تطال تداعياته أقصى أطراف الدنيا.



الحوار الأول

هيئة علماء المسلمين
مرجعية شرعية ذات مشروع سياسي*

أجرى الحوار: إبراهيم جاسم ، مراسل مجلة البيان في العراق

البيان : شغلت هيئة علماء المسلمين في العراق الناس منذ ظهورها : فهي تمثل أبرز مرجعية سنية في العراق، وقد حاولت أن تجمع أغلب أطياف الشعب العراقي، وتبنت مقاومة الاحتلال منذ أول يوم، وكانت لها مواقف مشهودة في ذلك.

والشيخ الدكتور محمد بشّار محمد أمين الفيضي، عضو تأسيسي للهيئة، وعضو الأمانة العامة فيها، والناطق الرسمي باسمها، فضلاً عن كونه رئيس قسم الحديث في الجامعة الإسلامية في بغداد، وإمام وخطيب جامع طيبة في بغداد أيضاً.

التقت به البيان للحديث عن العراق، في الظرف الراهن، والمستقبل، ودور الهيئة.

وكنا نتمنى أن نستكمل معه أطراف المستجدات الأخيرة، لكن أوضاعه الأمنية لم تسمح له بذلك، لا سيما بعد اغتيال شقيقه الشيخ الدكتور فيضي الفيضي، عضو الهيئة في الموصل رحمه الله.

(*) مجلة البيان اللندنية العدد ٢٠٧ في ذي القعدة ١٤٢٥هـ ـ ديسمبر/ يناير ٢٠٠٥م

البيان ترحب بكم فضيلة الشيخ، وتشكركم على إتاحة الفرصة لهذا اللقاء.

الفيضي: شكراً جزيلاً، وأنا أرحب بها أيضاً في هذا اللقاء للمرة الأولى.

البيان: نبدأ حوارنا - فضيلة الدكتور- بتعريف قرّاء البيان بهيئة علماء المسلمين.

الفيضي: هيئة علماء المسلمين تشكلت بعد سقوط النظام بأيام، لمعالجة مشكلات أفرزها الاحتلال، منها: الفراغ الإداري فيما يخص إدارة المساجد خصوصاً، ومنها: معالجة مشكلة الطائفية، التي بدأ المحتل يضع بذورها كمقدمة لحرب أهلية، ومنها: مشكلة موالاة المحتل، فقد كانت هناك مشاعر رضا لدى البعض بالوجود الأمريكي، وكنا نعلم خطورة ذلك، ولذلك أيضاً بدأ العمل منذ الأيام الأولى على تثقيف الشعب على البراءة من الاحتلال، وأن لا يغتروا بالشعارات، لأن التأريخ يشهد بأنها مزيفة، وأن هناك أهدافاً خطيرة من وراء هذا الاحتلال.

هذه هي المحاور الثلاثة التي بدأت من خلالها الهيئة أعمالها.

بدأت بهيئة تأسيسية، تكونت من عشرين عضواً، ثم تحولت الهيئة التأسيسية، مع عشرين آخرين دخلوا إليها فيما بعد، إلى(مجلس شورى)، ثم انبثقت من مجلس الشورى (الأمانة العامة) بثلاثة عشر عضواً، وعبر الانتخابات كان أمينها العام الشيخ د. حارث الضاري.

البيان: هل لديكم برنامج سياسي تقدمونه للناس؟ و هل تنطلقون فيه من منطلق ديني أم من منطلق وطني؟

الفيضي: نحن، بصفتنا هيئة شرعية، لا بد من أن نكون بمستوى المسؤولية، لذلك لدينا برنامج سياسي، ينطلق بالدرجة الأولى من الثوابت الشرعية، ويراعي كذلك المصالح الوطنية، لأننا نعتقد أنَّ المحافظة على الوطن جزء من الدين، حسبما يقول سيدنا المصطفى - صلى الله عليه وسلم - : ((من قتل دون ماله فهو شهيد، ودون أهله فهو شهيد))[1].

---

(١) في صحيح البخاري ٢٣٤٨ ((من قتل دون ماله فهو شهيد)) وعند الإمام أحمد وأبي داوود والبيهقي ((من قتل دون أهله فهو شهيد))

نسأل أين توجد هذه الأشياء: المال، والأهل؟ توجد على الأرض، التي هي جزء من الوطن، الذي هو بالتالي جزء من دار الإسلام التي أمرنا الشرع بالدفاع عنها والحفاظ عليها، فبالضرورة يكون مَنْ قتل دون أرضه فهو شهيد كذلك.

أما مشروعنا السياسي، فهو يركز بالدرجة الأولى على المشكلة الكبرى، وهي الاحتلال، إذ لا يمكن أن يبدأ أي مشروع ما لم يغادر الاحتلال أرض العراق، ونعتقد أنَّ الدعوات التي تدعو إلى قبول المشاريع السياسية في ظل الاحتلال تتضمن تكريساً لوجود الاحتلال، وهي من الخطورة بمكان، بحيث لا تقل آثارها السلبية عن الاحتلال نفسه، أما بعد أن يمنَّ الله علينا بجلاء الاحتلال، فنحن مع الانتخابات التي تُمنَح للشعب العراقي، ليمارسها بحرية، وينتخب القادة الذين تعقد عليهم الآمال، والشورى ثابتة من ثوابت الدين.

البيان: لِمَ هاجمتم قانون الدولة المؤقت، ورفضتم المشاركة في الجمعية الوطنية؟ وما موقفكم من الانتخابات القادمة؟

الفيضي: القانون المؤقت نحن سميناه مؤامرة، والمتأمل في فقراته يجد أنَّ في كل فقرة فيه شيئاً من السمّ، ظاهره فيه الرحمة، وباطنه من قبله العذاب. أراد هذا القانون أن يسوغ الوجود الأجنبي، وأن يسمح ببيع منشآت العراق، وأن يسمح بدخول الوافدين إليه، والعمل على أرضه من دون قيد أو شرط، وأن يلغي التوجه الإسلامي لأبناء هذا البلد، فضلا عن انه يقسم البلد، ويؤسس للفتنة، وغير ذلك مما أعربنا عنه في وقته.

لا يمكن أن تثق بقانون يضعه جلادوك، ونحن نعتقد أنَّ القانون لم يُصَغ من قبل أعضاء مجلس الحكم كما يُشاع [1]، وإنما هو قانون جيء به جاهزاً من

(١) هذه حقيقة معروفة، وقد أعرب عنها في ذلك الحين السيد محمود عثمان، أحد أعضاء مجلس الحكم، من خلال برنامج في بي بي سي، بعيد الفراغ من التوقيع على القانون المؤقت، وهو رجل معروف بصراحته، وابتعاده عما امتهنه بعض الساسة في عراق اليوم من التضليل واستغفال الآخرين، فقد قال: إن هذا الدستور جاءنا باللغة الانكليزية، وتمت ترجمته وقمنا بمناقشته.
أنظر في الملحق بيان الهيئة الأول في مجلس الحكم برقم (١)، وبيانها في قانون الدولة المؤقت برقم (٢)

شخصيات غربية، ومن الطريف أننا وجدنا فيه فقرة تؤكد هذا، إذ تناقش هذه الفقرة (قضية العبيد)، وقضية العبيد عندنا في العالم الإسلامي انتهى أمرها منذ أمد، لكنها إلى حد قريب كانت موجودة في أمريكا، فحتى هذه غفل عنها من وضع القانون فنقلها إلينا بحماقة، ولعلها من لطف الله، لتكون بصمة دالة على أنَّ القانون أمريكي الصنعة.

نحن نرفض صياغة أي قانون يتجاهل ثوابت الإسلام، نحن مسلمون، ومن حقنا أن نختار القانون الذي يلائمنا، وان نعارض ما لا يلائمنا.

أما الجمعية الوطنية، فنحن لم نشارك فيها، وقلنا: إنَّ هذه الجمعية لن تحصل على الثقة، وفي لقائنا مع السيد الأخضر الإبراهيمي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة سلمنا له مقترحات كانت رائعة جداً لو تم الأخذ بها، لكان من الممكن أن تحل المشكلة العراقية إلى حد كبير، ويوم جاء الإبراهيمي رأينا أنه نوّه بالكثير من هذه المقترحات التي رفضها الأمريكيون، ورفضها أعضاء مجلس الحكم أيضاً.

البيان: ما هي هذه المقترحات؟

الفيضي: نحن اقترحنا [1] أن تشكل الحكومة العراقية الحالية من غير أعضاء مجلس الحكم، و قلنا: أنَّ هؤلاء الأعضاء تعرضوا لفقدان الثقة، فلا يمكن أن تُشكَل الحكومة الحالية منهم، وهذه مرحلة حساسة يُفترَض أن يقتنع من خلالها الشعب العراقي بأعضاء الحكومة ليتعاونوا معها، وقلنا: لا بأس من تشكيل لجنة من الأمم المتحدة، تتقدم إليها شخصيات مختارة، تنسب إليهم المهامّ حسب

(١) زارنا السيد الأخضر الإبراهيمي، في جولة له مع الساسة العراقيين، ومراجع الدين، والشخصيات الاجتماعية، والعشائرية، للنظر في الخطوة القادمة بعد مجلس الحكم، الذي عجز عن حل المشكلة العراقية، بل زادها تأزما، وكان المكتب السياسي في الهيئة قد أعد له مقترحات، سماها في ذلك الحين: (الحلول البديلة)، وكانت في نظر الهيئة حلولا منطقية جدا ومناسبة لتلك المرحلة، لو تم الأخذ بها لما وصل الحال بالعراق إلى ما نحن عليه الآن، لكن هذه الحلول رفضت من قبل الأمريكيين ومن قبل أعضاء مجلس الحكم، وهذا متوقع، فالطرفان مرتبطان بمشروع واحد، وتلك المقترحات من شانها أن تحل الأزمة العراقية بطريقة سلسة وعادلة، ولكن على نحو يفوت على الطرفين تحقيق مصالحهما.
انظر في الملحق المقترحات البديلة برقم (٣).

الاختصاص والكفاءة، وأن تشارك في هذا جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقلنا ـ أيضاً ـ : لا بد من أن يخرج الأمريكيون من المدن كمرحلة مؤقتة، وأن تباشر هذه العملية برمتها الأمم المتحدة، باعتبارها طرفاً محايداً ـ إلى حد ما ـ وهي في قضايا كثيرة ليست محايدة حين تتعرض للضغوط الأمريكية، ولكن في قضية العراق، هناك نوع من الثقة بها، بسبب أنها رفضت أن تمنح الأمريكيين إذناً بغزو العراق، هذا الرفض جعلها تتمتع بشيء من المصداقية، فقلنا: لو أنَّ الأمم المتحدة باشرت هذا الموضوع، فإننا نعتقد أنَّ الشعب العراقي سيستقبل فكرة الحكومة الجديدة، ولكن الأمريكيين رفضوا هذا الأمر، وتمت صياغة الحكومة بطريقة تتضح عليها آثار التدخل الأمريكي؛ لذلك قلنا من أول يوم تشكلت فيه: إنَّ هذه الحكومة لن تحظى بثقة الشعب العراقي، وستتعرض للطعن.

وقلنا: نتوقع أن تشهد الأشهر السبعة القادمة تصاعداً غير طبيعي للمقاومة، وحدث ما كنا قد توقعناه، وللأسف الشديد فإن بعض مواقع شبكة المعلومات الدولية قالت: (ومن أين للفيضي علم بهذا.. هل نزل عليه الوحي؟!)[1].

---

(١) تعرضت الهيئة، من قبل أطراف سياسية عديدة دخلت في المشروع الأمريكي، ومن مناصريها، إلى حملات منظمة من التشهير، وإلصاق التهم، ولأن الهيئة ـ بفضل الله ـ ليس في مواقفها ما يعيب، لجأت هذه الأطراف إلى الكذب والاختلاق، وهو حيلة ضعيف الحجة، فكانت صحفهم ومواقعهم الالكترونية وفضائياتهم تروج معلومات كاذبة للنيل من الهيئة، وزعزعة الثقة بها، وعلى سبيل المثال: زعم بعض هؤلاء مرة أن الهيئة أعضاؤها بعثيون، والمعلوم أن الهيئة لا يوجد فيها عضو واحد منتم إلى هذا الحزب.

ولما عجز هؤلاء عن النيل من الهيئة بهذه الطريقة وغيرها، لجأوا إلى الاستهداف بالقتل والاعتقال، وقد استشهد من أعضاء الهيئة حتى هذا الحين ما يربو على ١٦٠ شخصاً، جلهم أئمة وخطباء، وفيهم علماء أركان لا يعوضون، أحدهم بمنزلة الأمة في العلم والنشاط في الدعوة، وقد استهدف معظمهم من قبل المليشيات الطائفية، بينما نال من الآخرين المحتل، وللهيئة في المعتقلات الأمريكية والحكومية قريب من هذا العدد، و في الآونة الأخيرة، أصبح مجرد الانتماء إلى الهيئة جريمة، وقد حدثني أحد الأصدقاء عن الشيخ احمد العطار، خطيب جامع اليقظة في الموصل، أن الأمريكيين اعتقلوه، وسألوه أثناء التحقيق، هل أنت عضو في هيئة علماء المسلمين؟ فأجاب: لا، فالتفت المحقق إلى من كان معه قائلا: لماذا اعتقلتموه إذا؟؟ وتم إطلاق سراحه بعد ذلك بفترة وجيزة؛ فتأمل!!

وأنا أتعجب من اعتراض على أمر كهذا الذي لا يحتاج إلى وحي، والوحي من الله قد انقطع منذ انتقال سيدنا المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى الرفيق الأعلى، ولكن من البديهيات السياسية لكل مشتغل في عالم السياسة، أو لديه معلومات متواضعة، أنه يعلم أن حكومة يضعها المحتل لن تحظى بالثقة، وسيقاومها الشعب، ولاسيما شعبنا العراقي الأشم.

أما بالنسبة للانتخابات القادمة، فنحن لدينا مواقف ثابتة، منبعثة من ثوابتنا الشرعية، قلنا: إننا لن نشارك في أيّة عملية سياسية تجري في ظل الاحتلال، أو بإشرافه، لأنَّ هذه العملية لن تحظى بالمصداقية، ولن تكتسب الشرعية، وكما قلت سابقاً، لا يمكن أن تُسند إلى الجلاَّد مشروعاً مهماً مثل هذا المشروع، ولكن جدَّ جديد في حينه هو فكرةَ انعقاد مؤتمر في القاهرة، ورافقه مقترح فرنسي رأيناه خطوة في الاتجاه الصحيح تضمّن بندين مهمين:

الأول: أن يتضمن المؤتمر جدولاً زمنياً لانسحاب قوات الاحتلال.

الثاني: أن تشارك أطياف الشعب العراقي في المؤتمر، ومنها أبناء المقاومة العراقية.

قلنا: إذا أُخذَ هذا المقترح بعين الاعتبار، فسنؤجل كلمتنا الفصل في الانتخابات، إلى حين انعقاد المؤتمر، وانتظار النتائج التي سيتمخض عنها، ثم حدث طارئ آخر، هو الإعداد لاجتياح الفلوجة، وطلب منا أهل الفلوجة أن نعقد مؤتمراً لعلماء العراق كافة، من أعضاء الهيئة، ومن غير أعضاء الهيئة، لتدارس موقف الفلوجة، وفعلاً قمنا باستضافة هذا المؤتمر، واجتمع فيه ما يقرب من مئتي عالم من علماء العراق، وتدارسوا الموضوع، وخرجوا بقرارات مهمة، منها: أنه في حالة اجتياح الفلوجة، أو استمر قصفها بالطائرات، أو طال هذا القصف أية مدينة عراقية أخرى، فإن علماء العراق سيدعون الشعب العراقي إلى مقاطعة الانتخابات.

التزمنا بموجب هذا المؤتمر الطارئ مع إخواننا العلماء، لذلك فإن موقفنا هو هذا.

بطبيعة الحال، لا يعني ذلك أن الأمريكيين، إذا لم يجتاحوا الفلوجة، فإننا سنشترك في الانتخابات؛ لأنَّ هذا الشرط إضافي، فلو افترضنا جدلاً أن

الأمريكيين لن يجتاحوا الفلوجة، فحينها سنعود إلى موقفنا الأول، وهو عدم المشاركة في الانتخابات، والطعن في شرعيتها في ظل الاحتلال، على أنه من المناسب القول إن هذا القرار قد استوفى شرطه الآن، لأنَّ الأمريكيين بعد صدور قرارنا قصفوا الفلوجة عدة مرات.

البيان: هل تعد الهيئة واجهة سياسية للمقاومة؟ وما مدى تأثيرها على الجماعات الجهادية؟

الفيضي: حتى نكون صرحاء؛ نحن لسنا واجهة، ولكن شاء الله أنْ نكون معبرين عن مواقف أبناء المقاومة العراقية، ومواقف غيرهم من الرافضين للاحتلال.

المعلوم أنَّ أبناء المقاومة العراقية هوياتهم ليست واضحة المعالم، إذ تطغى عليهم صفة الشبحية، وهم - فيما علمنا - يرون ذلك ضرورة؛ لأنهم إذا ظهروا فسيستهدَفون حتماً، فنحن - من حرصنا على قضيتنا - بدأنا نجهر بالمطالب الشرعية والمطالب الوطنية، التي تتفق مع مطالب أبناء المقاومة العراقية، لذلك عدَنا البعض - لحسن ظن أو قصد آخر - وجهاً سياسياً للمقاومة العراقية.

أما تأثيرنا على أبناء المقاومة العراقية، فنحن نلاحظ أننا نؤثر على الكثيرين، ولكن ليس على الجميع، ولاحظنا هذا من مؤشرات كثيرة، منها: أنّ أبناء المقاومة كانوا يصدرون بيانات يدينون فيها شخصيات وهيئات دينية وسياسية، ويتجنبون التعرض لهيئة علماء المسلمين، الأمر الذي يوحي أن هناك رضا عن سياسة الهيئة، وقناعة بمصداقيتها، ومنها: موضوع الرهائن الذي كشف لنا شيئاً من هذا، فيوم أطلقنا نداءنا بإطلاق الرهائن الذين لا علاقة لهم بقوات الاحتلال، فوجئنا بإطلاق سراح أكثر من عشرين رهينة خلال مدة وجيزة، وكان المحتجزون يظهرون على الشاشة، ويقولون: فعلنا هذا استجابة لنداء الهيئة.

هنا أدركنا أننا نتمتع بثقة مباركة لدى أبناء المقاومة، وبصراحة فإن هذا يُدخل في قلوبنا البهجة، لكن في الوقت نفسه نلاحظ أن هناك جماعات لا تمنحنا هذا الاعتبار، وحينما نناشدها بتصحيح خطئها فإنها لا تستجيب، ومع ذلك حُمّلنا من قبل أطراف عديدة نتائج بعض أخطائها.

البيان: تحدث في العراق دورياً العديد من عمليات الاختطاف، وقد كنتم وسيطاً ناجحاً في إطلاق العديد منهم، فما رأيكم في هذه العمليات؟ وما رأيكم في من يدعي أنكم وراء بعض عمليات اختطاف الرهائن ثم إطلاقهم لتحقيق مكاسب سياسية وإعلامية؟

الفيضي: ظاهرة اختطاف الرهائن ظاهرة عنف، نحن لا نميل إليها، ولكن في الحرب خصوصيات. نحن نخوض حرباً، وأعداؤنا يمارسون الاختطاف ضدنا، يختطفون شبابنا، يختطفون نساءنا، بل يختطفون حتى أطفالنا، أنا لا أستطيع أن ألوم أبناء المقاومة العراقية حينما يبادلون الأسلوب بالأسلوب نفسه، فهذا من حقهم، لأن الله منحهم هذا الحق ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾[1].

ونحن قلنا للإعلام بصراحة غير وجلين: لا نستطيع أن نلوم أبناء المقاومة العراقية حين يختطفون رهائن لهم علاقة بالمحتل، ونقصد بـ(لهم علاقة) أنهم يقدمون دعماً مباشراً أو غير مباشر للعدو، لأنّ الذي يقدم الدعم حكمه حكم المحتل. . السائق الذي يأتي بالتجهيزات العسكرية للأمريكي هو مقاتل، ومن يأتيهم بالطعام والشراب والدواء هو مقاتل وهكذا، فحينما تحتجز رهينة من هذا النوع لا يقال إنّ هذا الاحتجاز مرفوض لأن هذا بريء!!؛ هذا ليس بريئاً، هذا يطعم من يقتل أولادنا، ويسقي من يهدم مساجدنا، ولكن في الوقت نفسه نحن نرفض أي احتجاز لرهينة، ليس له علاقة بالمحتل، حتى وإن كان أمريكياً أو بريطانياً أو إيطالياً. ونحن حريصون على أن تسير المقاومة في الاتجاه الصحيح، وأن لا ترتكب أية أخطاء، فلذلك تلاحظنا عندما يحدث احتجاز رهينة، يتأكد لنا أنه بريء، سرعان ما نظهر على شاشات التلفاز وعبر الفضائيات، نناشد إخواننا أن يطلقوا سراحه.

وكثيرون يسألوننا: لماذا هذا الاهتمام؟!. فنقول: إننا حريصون على القضية العراقية، فهي قضية أصبحت اليوم عالمية ذات طابع إسلامي فضلا عن كونها وطنية، لا نريد أن يرتكبوا أخطاء أو يظلموا بريئا؛ لأن الأخطاء تشوّه القضية،

---

(1) سورة البقرة/ الآية ١٤٩ .

وتضعف التفاعل معها، وللأسف الشديد هناك من لا يستجيب.

كما أننا نرفض أساليب يرتكبها بعض من ينسب إلى المقاومة، حتى مع الأسرى الذين يتبعون قوات الاحتلال، ومنها مثلاً: أسلوب الذبح، وقلنا: إن هذا الأسلوب لا يصب في مصلحة قضيتنا، ونحن نعرف كيف يفكر الشباب، لأن أكثرنا علماء، ومتعايشون مع الشباب في المساجد، فقلنا لهم من خلال قنوات إعلامية: قد تقولون إنّ أسلوب الذبح يحقق هدفاً مهما في المعركة، وهو إرعاب العدو والعمل على إضعافه، ولن نقول لكم إنه لا يحقق هذا الهدف، لكن يجب أن تدركوا أن هذا الهدف مرحلي، يسيء إلى الهدف الاستراتيجي، وهو المحافظة على سمة الخلود للشريعة الإسلامية.

نحن لا نضحي بالأهداف الإستراتيجية، من أجل أهداف مرحلية محدودة النتائج.

على سبيل المثال: الاستشهاد شيء عظيم، إلاّ أنه هدف مرحلي، وتحقيق النصر على العدو هو هدف مرحلي أيضاً، أمام الهدف الاستراتيجي الذي نصت عليه الآية الكريمة: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1].

لذلك كنا نقول: يَا شَبَاب، لا تبتهَجوا بهذا النصر المؤقت، لأنكم تضرون بالهدف الإستراتيجي، فحين يبصركم العالم وأنتم تذبحون رجلاً، كما تذبح الشاة، وهو يتلوى، فإن هذا يُحدث شرخاً في التصور تجاه القضية المركزية، ويسيء إلى صورة الإسلام، فضلا عما في هذا الصنيع من مأخذ شرعية، لا تتناسب وقواعد الإسلام في ميادين الحروب.

نتمنى منكم أن تتركوا هذا الأسلوب، ولكن - للأسف الشديد - حتى هذه اللحظة لا نرى استجابة، لكننا في كل الأحوال لن نقطع الأمل، لأن من كانت له نية صادقة في حفظ هذا الدين، لا بد له من أن يستجيب للنداء المخلص، فنحن جميعاً مدعوون للحفاظ على الدين الإسلامي الحنيف، وهذه قضيتنا الأولى[2].

---

(١) سورة الصف / الآية ٩.

(٢) ظاهرة قطع الرؤوس كانت محدودة، وكانت تمارس - فيما يرد إلينا من معلومات غير مباشرة - =

أما الإدعاء بأننا نتفق ـ والعياذ بالله ـ مع الخاطفين من أجل تحقيق مكاسب إعلامية، فأنا أتعجب منه، نحن لو أردنا المكاسب الإعلامية، فقد حققناها من أول عملية اختطاف، وهي عملية اختطاف اليابانيين، عرف بهيئتنا كل العالم، وبدأت تأتينا الفضائيات بالعشرات، وأستطيع أن أقول: لا توجد جهة سياسية في العالم لم تسمع بهيئة علماء المسلمين بسبب ذلك الحادث، فلو كانت القضية قضية مكاسب، لاكتفينا بهذا القدر، ولكن القضية قضية منهج، ولهذا فنحن حتى هذه اللحظة لم ننقطع عن المناشدة على الرغم من أنها سببت لنا إحراجاً، وجرأت الكثيرين، ممن يصطاد في الماء العكر، على الإساءة إلينا، بسبب هذا الموضوع، ومع ذلك ترانا ما زلنا متشبثين، لأننا ـ كما قلت ـ لا ننطلق من أجل المصالح، بل ننطلق من ثوابت لا تتغير، لذلك فإن هذه الإساءة ـ للأسف الشديد ـ مغرضة، وليس لها أي رصيد من الحقيقة.

وأعتقد أن حصول رفض لدعوات، صدرت من الهيئة، بإطلاق سراح رهائن من قبل بعض الجماعات المسلحة، فيه خير لنا من الله تعالى، لتبرأ ساحتنا من هذه التهم الظالمة.

= من قبل جهات معينة، بحق من يمسك بهم من العملاء والجواسيس، الذين تسببت نشاطاتهم التجسسية في قتل الناس الأبرياء، وهدم بيوتهم، أو الإمساك برجال المقاومة، أو قتلهم، وقد كانت تؤرقنا في مجلس شورى الهيئة إلى حد الشعور بالمرارة والألم، ولكننا بفضل الله لم نكف عن محاولات الإصلاح، واستطعنا، من خلال توجيه دائب عبر بياناتنا ولقاءاتنا الصحفية، وتوجيهنا لخطباء الجمعة، إلى إنهاء هذه الظاهرة، ولم يعد لها وجود، بيد أن هذه الظاهرة عادت من جديد، لكن هذه المرة على يد بعض الميليشيات، ولأسباب طائفية محضة، ذات أجندة سياسية، كما حدث في ديالى والنهروان وغيرهما، ولدينا بهذا الصدد صور ووثائق، ومن هنا يكون من الضرورة بمكان أن تقوم المراجع الدينية الأخرى بدورها في كبح جماح هذه المليشيات، من خلال فتاوى أو توجيهات صريحة وواضحة، كما كنا نفعل نحن، لاسيما أن هذه المليشيات تزعم دائما أنها تأتمر بأوامر المرجعية، أو أنها تعمل لخدمتها أو لخدمة المذهب، على الأقل هذا ما تزعمه هي!!.

البيان: بصفتكم تمثلون المرجعية الأبرز لأهل السنة في العراق، فما هو حجم أهل السنة؟ وكيف تتصدون لعملية التهميش التي تتعرضون لها؟

الفيضي: سياسة تهميشنا كسنة، هي سياسة أمريكية مقصودة، فمنذ الأيام الأولى لغزو العراق بدأ التهميش من خلال الزعم بأننا أقلية، وأننا لا نشكل ثقلاً في الساحة، والزعم بأن غيرنا أكثرية، وهو ما يردده (جورج بوش) وبقية أركان الحكومة الأمريكية، وما يعرفه كل المتخصصين في العالم أنه لا يوجد إحصاء في العراق يحدد أية جهة هي الأقلية وأية جهة الأكثرية!!.

إذن فالسؤال: لماذا يتجاوز الرئيس الأمريكي منطق العلم ولغة الأرقام ويتحدث بهذه القضية؟! واضح أن هناك تهميشاً مقصوداً لنا.

وعلى صعيد مؤسسة الهيئة، هناك تهميش لنا مقصود أيضاً.

وأنت تلاحظ التهميش في السياسية الأمريكية على لسان رجالها، فمثلاً (بريمر) كان يذكر كل الشخصيات الدينية والسياسية، عرباً وأكراداً وغيرهم، ولا يذكر اسمنا!!، وهكذا يفعل بوش، ولكن، والله: لم يكن هذا ليزعجنا، لأننا نعرف أهداف الأمريكيين، ولا نعبأ إن هم همشونا أو لا، فالذي يثبت على الأرض هو الذي تمتد جذوره إلى أعماقها.

في أكثر من مرة سُئلنا: ألا تخشون هذا التهميش؟ فقلنا: لا، حين يهمشك عدوك فهو يزكيك، وما يهمنا نحن هو تقييم أبناء شعبنا لنا، فأبناء شعبنا يعرفون جيداً مدى ثقلنا في الساحة، ويعرفون جيداً صحة موقفنا، وسلامة خطواتنا.

البيان: ما رأيكم بالمشروع الفدرالي لإدارة العراق؟ وهل يعد السبيل الأمثل لحكم العراق؛ لما يتمتع به هذا البلد من تنوع عرقي وديني وطائفي؟

الفيضي: أنا أعتقد أنَّ العراق إذا بقي واحداً؛ فهذا هو السبيل الأمثل ليبقى قوياً، لأن العراق يشكل نقطة مهمة في المنطقة، وتداعياته تؤثر كثيراً على العالم العربي والإسلامي، فإذا كان هشاً، فستمتد هشاشته إلى العالمين العربي والإسلامي، وإذا كان قوياً فستمتد قوته إليهما أيضاً، وقد لاحظنا أن الحدث يحدث في العراق وتداعياته تصل إلى أقصى الصين[1]، لذلك فنحن في الهيئة

---

(١) أخبرني صديق لي مقيم في لندن أن لديه مكتباً يعمل فيه رجل صيني، يأتيه صباح كل يوم،

لا نوافق على أي مشروع يضعف العراق، والفدرالية تضعف العراق.

أحياناً يضربون لنا أمثلة بالإمارات وأمريكا، ونقول لهم إن الوضع يختلف، فأمريكا والإمارات كانت في الأساس دولاً ضعيفة، لأنها متفرقة فقوت نفسها بالمشروع الفدرالي، وانتقلت من حالة الضعف إلى حالة القوة، أما العراق فوضعه يختلف، لأنّه في الأساس دولة واحدة قوية، فلماذا نضعفه بالفدرالية؟! وهذا لايدفعنا إلى أن نتجاهل أن لإخواننا الأكراد وضعاً خاصاً، باعتبارهم مجموعة عرقية كبيرة، تعرضت في التاريخ الماضي لضغوط كبيرة، وأُلحق بها ظلم.

لكننا نقول إنَّ موضوع الفدرالية، أو ما هو دونه ـ كالحكَم الذاتي مثلا ـ ، بقدر ما يهم إخواننا الأكراد، يهم العراقيين أيضاً، لذا طلبنا من إخواننا الأكراد تأجيل النظر في هذا الموضوع، لحين تأسيس حكومة منتخبة انتخاباً وطنياً نزيهاً، وتأسيس دستور متوافق عليه بعد رحيل الاحتلال، وزوال هيمنة القوى المدعومة منه، ويعرض هذا الموضوع على التصويت، فإذا وافق الشعب العراقي على الفدرالية بمحض اختياره، فلن نخرج على إرادة الشعب العراقي، أما استغلال الظروف وفرض قضية الفدرالية أو غيرها، فأعتقد أن ذلك ليس صحيحاً، وسيعقد الوضع في العراق، وإخواننا الأكراد أو أية فئة أخرى إنما تكون قوية يوم تكون ممتزجة بلُحمة العراق، ومستظلة بظله.

البيان: هناك إستراتيجية قد تلجأ إليها أمريكا إذا أُحبطت في العراق، وهي تقسيم العراق إلى ثلاث دول: كردية، وسنية، وشيعية، والأكراد يلعبون

ويسأله: كم جنديا أمريكيا قتل في الأمس؟ فيذكر له ما تتناقله وسائل الإعلام، فكانت البهجة تملؤه كلما ارتفع عدد القتلى من الأمريكيين، فسأله يوما هل أنت مسلم؟ فأجاب لا، فقال له: إذا.. لماذا تبتهج لقتل الأمريكيين في بلادنا؟! فأجاب نحن ننظر إلى العراق على أنه سد منيع، إذا انهار هذا السد فسيصل الأمريكيون إلى الصين، وسينالون منها.

وهذه حقيقة، فالعراق في موقع غاية في الحساسية، والأحداث فيه تؤثر سلباً أو إيجاباً على العالم كله، ولم يخطئ من سمى هذه المناطق، عوضاً عن أوربا الشرقية، بالقلب الأرضي، لأنها كذلك، ويكفي أن ننظر حال العالم الآن بعد غزو العراق، ليظهر لنا كيف أن عدم استقرار هذا البلد، يكاد ينسحب على كل بقعة من بقاع العالم.. فتأمل

الدور الرئيس في ذلك، ولعل جولة البرزاني الأخيرة على دول الجوار، وإعلانه أن كركوك الغنية بالنفط مدينة كردية، دليل على النوايا المبيتة، فما موقفكم تجاه محاولة التقسيم الأمريكي؟.

الفيضي: مشروع الانفصال وتقسيم العراق، هو مشروع صهيوني، وليس مشروعاً أمريكياً بحتاً، إنما يوافق على المشروع بعض المتصهينين من الإدارة الأمريكية.

وأنا أعتقد ـ حتى هذه اللحظة ـ أنه لا توجد قناعة لدى الأمريكيين بهذه اللعبة، فلو كانت لديهم قناعة لكان بمقدورهم تقسيم العراق منذ أمد بعيد، كانت الظروف مهيأة أكثر لهذا التقسيم، أعتقد أننا تجاوزنا هذه المرحلة إلى حد ما.

أنا أعتقد أن العراق وضعه معقد، وفي معاهدة (سايكس ـ بيكو) تم الاتفاق على كثير من الدول وبقي العراق هو المعضلة، ولم يقسم العراق على الرغم من أنه كانت هناك رغبة في تقسيمه، لأنه بطبيعته الجغرافية معقد، وأظن أن هذا التعقيد سيبقى قائماً، وسيبقى تقسيم العراق خياراً بعيدا، وليس من مصلحة الدول الكبرى تقسيمه، لأن تقسيم العراق إلى منطقة كردية وسنية وشيعية يعني الآتي:

يعني أن الجنوب يلحق بإيران، ولا أظن أمريكا ترغب في هذا الأمر، ولا يبدو ذلك من مصلحتها، لأنه إذا أُلحق الجنوب بإيران، فإن إيران ستهيمن على منطقة الخليج.

ويعني أن الدولة الكردية، إذا انفصلت، فستضر كثيراً بمصالح الدول التي لها علاقة قوية بأمريكا كتركيا، وأنا أعتقد أن أمريكا لا تفرط بحليفتها تركيا من أجل الأكراد.

ونحن سنبقى دولة واحدة إن شاء الله، بسبب أن تقسيمنا ليس فيه مصلحة.

لذلك فأنا شخصياً أستبعد هذا الخيار، ولكنني أعتقد أنهم إذا قرروا الانسحاب، فسيحاولون إشعال حرب أهلية قبل أن ينسحبوا، سواء كانت مذهبية أو طائفية أو عرقية أو دينية، ليتركونا في حرب سنة أو سنتين حتى يضعفونا تماماً، ثم آنذاك تعود الدولة العراقية بزعامة ضعيفة، ولكن في الوقت نفسه لا أعتقد أن الشعب العراقي غافل إلى هذا الحد، والتجارب التي مضت أكدت للعالم أنه أكثر

وعياً بما يدور حوله من أحداث ، فقد حيكت له الدسائس ، ووضعت له مصائد تكفي لتقسيمه مائة مرة ، وإشعال العشرات من الحروب الأهلية فيه!! ، لكن المفاجئ لهم - وليس لنا - أن الشعب العراقي كان فوق المكائد ، واستطاع أن يتحلى بضبط النفس ، على الرغم من الظروف التي تعرض لها ، وحينما يكون الشعب بهذا المستوى ، فليس من السهل أن يفقد هذا المعنى خلال أشهر ، فأنا أستبعد تقسيم العراق أولاً ، وأستبعد ثانياً أن تحدث فيه حرب أهلية ، ولديَّ أمل أن هذا العراق في الوقت الذي أريد له أن يكون نموذجاً أمريكياً سيتحول بإذن الله - هكذا أقول متفائلاً - إلى نموذج إسلامي وطني ناضج ، شاء الأمريكيون أم أبوا!! .

البيان: هناك من يقول إنَّ الشيعة سيكسبون كل شيء لاختيارهم الحل السلمي، وإن السنة هم الخاسر الأكبر لاختيارهم الحل المسلح. كيف تردون على ذلك؟ وكيف تنظرون إلى الدور الشيعي في رسم خارطة العراق الجديد؟

الفيضي: بصراحة أنا لا أحب الخوض في مثل هذه العناوين : السنة والشيعة ، أنا أعتقد أنها تثير الحساسية ، ونحن في ظرف ، إثارة الحساسية فيه ، ليس من مصلحتنا ، أطالب أن تعفيني من الإجابة عن هذا السؤال ، ولكني أقول لك أمراً : الشيعة والأكراد والسنة من مكونات الشعب العراقي ، ومن الخطأ أن نقيّم هذه المكونات بمواقف ساستها ، فهناك فصل بين مواقف الساسة ومواقف الشعب .

وأنا لدي قناعة أن عموم الشعب ، سواء كان من السنة أو الشيعة أو الأكراد ، متفقون على رفض الاحتلال ، ومتفقون على رفض المحاصصة الطائفية وغيرها ، لكن المشكلة أن صوتهم مغيب تماماً ، والأمريكيون لا يبرزون من الأصوات إلا التي تتماشى مع أهدافهم ، فمن الظلم أن نحاكم الشيعة أو السنة أو الأكراد من خلال الساسة القائمين الآن على العملية السياسية .

نحن شعب واحد ، وسنبقى بإذن الله شعباً واحداً ، وسنقضي على نوازع الفرقة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

البيان: هناك تدخُّل إيراني في مناطق الشيعة، وقد تجنس العديد منهم بالجنسية العراقية، وتمت عملية تهجير للسنة من تلك المناطق، فكيف تنظرون إلى ذلك الدور؟

الفيضي: إيران لها حدود تمتد مئات الكيلومترات، وإذا تركنا إيران بوصفها دولة إسلامية كما تعلن عن نفسها، فضلا عن كونها دولة سياسية، فمن الطبيعي أن تتدخل حتى تحفظ مصالحها، لذلك فهي تبقى عاملاً مؤثراً في داخل العراق، وليس إيران وحدها، بل كل دول الجوار.

نعم.. قد تختلف نسب التدخل حسب نشاط تلك الدول، لكن بالمحصلة هناك تدخل من كل دول الجوار، ولذلك فنحن نقول دائماً ـ وهذا من أسباب رفضنا للانتخابات ـ: لا نقبل أن تجري انتخابات في ظل هذه الظروف؛ لأنّ الحقوق ستضيع، وسيدخل أناس غير عراقيين يشاركوننا في التصويت، وهذا ليس عدلاً.

نحن نريد أن تجري الانتخابات، في ظل حكومة تتمتع بثقة الشعب العراقي، وتعمل على عزل العراق حدودياً لعدة أشهر، عزله تماماً، ولا بأس من أن تستعين بقوات دولية، وتبدأ بعملية تنظيف العراق، وتعمل على تطهيره من العناصر الدخيلة.

ولدينا وثائق مهما حاول الآخرون إخفاءها ـ لا تزال توجد وثائق كثيرة ـ تؤكد من هو عراقي ومن هو ليس عراقياً، فإذا استتب الوضع لهذه الحكومة، وأيقنت أن العراق أصبح جاهزاً؛ فحينئذ تكون الانتخابات.

أما أن تجري الانتخابات في ظل هذه الظروف الراهنة، فبلا شك ستكون هناك نتائج غير عادلة، وستبقي العراق قلقاً، لأنّ هذه النتائج لن يرضى عنها أحد، قد يرضى عنها طرف، لكن الأطراف الأخرى ستقف منها موقف الريبة، وستعارضها قطعاً. وللأسف فهذا ما يريده الأمريكيون.

ونحن نعتبر أن الأمريكيين حتى إذا انسحبوا فإنهم يريدون أن يبقى العراق ضعيفاً، لهذا فإن المطلوب منا أن نتعاون بكل مكوناتنا على أن نجعل العراق قوياً، وأن نتجنب مثل هذه الأخطاء.

من هنا فإننا وجهنا أكثر من مرة نداء لتأجيل موضوع الانتخابات، ورجونا أن يوافقنا عليه الإخوة الشيعة، لكنهم قابلونا بدعوة أن نندفع إلى الانتخابات، ونحن نعتقد أن الانتخابات ليست من مصلحتنا كعراقيين، لأن النتائج مهما كانت لن ترضي الآخرين، وهذا يعني أننا سنخسر بلادنا.

طلبنا وما زلنا نطلب تأجيل الانتخابات حتى يحين ظرف يثق فيه العراقيون بنتائجها، إضافة إلى أن إجراءها في هذا الوقت من شأنه أن يسوق مشروع الاحتلال في البقاء والهيمنة على العراق والمنطقة.

البيان: لعب الصهاينة دوراً كبيراً في غزو العراق، ودوراً أكبر في إدارته بعد الغزو، فقد أصبح العراق مباحاً لعناصر الموساد والتجار اليهود، فما ملامح هذا الدور؟ وكيف تتصدون له؟ وما موقفكم من إقامة علاقات مع إسرائيل، لا سيما بعد مصافحة علاوي لشالوم؟

الفيضي: دولة يهود عدوة، ليست للعراق فحسب، بل عدوة لدول العالم العربي والإسلامي، وهي لا تألو جهداً في إحداث التخريب في أية بنية تصل إليها، وكان غزو العراق بالنسبة لها الفرصة الذهبية، فهي من دعت إلى هذا الغزو، وثمّت هذا الشعور لدى الإدارة الأمريكية الحالية، التي هي وجه من وجوه الصهيونية في تقديرنا، لذلك نعلم جيداً أنها استغلت الفرصة أبشع استغلال، وفعلت ما لا يخطر على البال، ولكن هذا قدر الله حالياً، وسنفعل ما بوسعنا لدفع هذا الخطر الداهم مع غيرنا من مخلصي الشعب العراقي.

الفيصل هو الحكومة العراقية القادمة، فإذا حرصنا أن تكون الحكومة القادمة منتخبة، تتمتع بمصداقية الشعور الديني والوطني، فمن الممكن أن نصلح كل ما فسد، وأن نخرج الصهاينة من أرضنا كما دخلوها كاللصوص، ولكن المصيبة - نسأل الله أن لا تقع علينا مصيبة كهذه - إذا جاءت حكومة موالية لأمريكا، فهذا يعني أن يتغير وجه العراق تماماً، وأن يبدأ عده التنازلي نحو الحضيض، على المستوى الاقتصادي، وعلى المستوى السياسي، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي.

ولهذا فنحن قلقون جداً من موضوع الحكومة المقبلة، وسنبذل كل جهدنا حتى لا تحدث أية انتخابات في ظل الاحتلال.

أماّ الوجود الإسرائيلي، فأنا أعجب ممن يقولون ليس هناك وجود إسرائيلي في العراق! المئات شاهدوهم في الفنادق يرتدون قبعاتهم فوق رؤوسهم، والآن هناك معلومات كثيرة بأنهم يشترون الكثير من الأراضي بأسماء عراقيين، ويقيمون المشاريع، لكن هذا لا يخيفنا، لأنه في ظل ظروف شرعية من الممكن بتر

ذلك كله في لحظة واحدة، لكن المصيبة حينما تأتي حكومة تمنح مثل هذه الممارسات الشرعية، فأنذاك سيكون الموقف في غاية الصعوبة والسوء. [1]

البيان: هناك حملة شرسة تشن على الهيئة، تستهدف تشويه صورتها في وسائل الإعلام، واتهامها بدعم الإرهاب. ما أسباب هذه الحملة؟ وما أثرها على سياسة الهيئة؟

الفيضي: الهيئة، على الرغم من عمرها القصير، كتب الله لها النجاح بالحصول على ثقة العراقيين من مختلف الأطياف. أؤكد من (مختلف الأطياف).

كثيرٌ من أخواننا الأكراد يحترموننا، ويثقون بكلامنا، ويتابعوننا، وكثيرٌ من أخواننا الشيعة يحترموننا، ويتابعون كلامنا، وكذلك بقية العراقيين..

بلا شك هذا أثار النقمة، عند كثيرين يريدون أن يكسبوا الجولات السياسية

---

(١) قضية الوجود الإسرائيلي من القضايا الحساسة المؤرقة للجفن العراقي، والأنباء تتواتر حول وجودهم في مناطق في شمال العراق وجنوبه، هذا عدا وجودهم العسكري والاستخباراتي في عموم مفاصل قوات الاحتلال، وبتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٦م بثت البي بي سي شريطا مصوراً، زعمت انه لجهات إسرائيلية تدرب عناصر في شمال العراق على مهام خاصة!!، وهذا أقلق العراقيين إلى حد كبير، وعلى الرغم من أن جهات سياسية معنية بالأمر أصدرت تكذيباً لهذا الخبر، إلا أن تصريحات مسؤوليها، بين آونة وأخرى، حول إمكانية إقامة العلاقة مع إسرائيل، يجعل مثل هذه الأخبار في مورد التصديق، ونحن ننصح العراقيين جميعاً ألا يدوسوا على المواجع لهذا الشعب، ولا ينكأوا جروحه، وألا يظنوا أن بمقدورهم تحقيق خطوات، من شأنها إثارة الملايين، ودفعها إلى السخط، كما أن عليهم أن يعلموا أن الوجود الإسرائيلي بين ظهرانيهم ليس شرطاً لحياة آمنة مستقرة لهم، بل أن التجارب تؤكد أن هذا الكيان، حيث وجدت عناصره، وجد معه الاضطراب والمشاكل وعدم الاستقرار، لأنه عبر التاريخ، لم يكن يرغب لغير أبناء كيانه بأي حياة كريمة، وأنه دائما يستغل معاناة الأقوام لحساباته، ولديه الاستعداد ليفرط بهم في أية لحظة يشعر فيها أن التفريط بهم يقدم له مصلحة ظاهرة.

أنظر تصريحات ساسة أكراد، حول إمكانية إنشاء علاقة مع إسرائيل، وبياناً للهيئة في الرد على هذا التوجه، في الملحق، الرقم ٢٣

المقبلة، حتى ولو على حساب قضية العراق، والسياسة في عالم اليوم ليس لديها مبادئ في الأعم الأغلب، لا أريد أن أقول الجميع، لذلك سلُّوا سيوفهم على الهيئة، في محاولة لإضعافها وزعزعة الثقة بها، وجندوا لذلك صحفاً وفضائيات، وأنفقوا في هذه السبيل أموالهم.

والغريب في الأمر أنهم اعتمدوا طريق الكذب، لأن الهيئة ليس لها ما يستدعي الإدانة. المتابع لمواقف الهيئة يجدها - بفضل الله - تتمتع بالتوازن وبالمصداقية، وأنها تنطق باسم العراقيين جميعاً، ومع أننا نمثل هيئة شرعية كبيرة سنيّة، لكننا لم نتحدث يوماً باسم السنة، بل نتحدث باسم العراق، بل حين نرى بعض الفضائيات تدعوننا باسم (هيئة علماء السنة) نُستشاط غضباً، وقناة العربية كررت هذا الخطأ أكثر من مرة، مما دفعنا قبل أيام إلى أن نرسل إليها كتاباً شديد اللهجة، ونأخذ منها تعهداً خطياً أن لا تكرر ذكرنا بهذا العنوان (هيئة علماء السنة)، بل نحن (هيئة علماء المسلمين)[1]. .

يسألنا بعضهم: ولمَ هذا التشدد، وانتم سنة ويراكم البعض مرجعية لأهل السنة؟ فنقول لهم: نحَن نراعي الجانب النفسي للشعب العراقي، لا نريد أن ننمي بيننا هذه المصطلحات (الشيعة، والسنة، عرب، وأكراد، وتركمان) لا بد من أن نحبط المشروع الأمريكي، ونحن مسلمون جميعاً، وعراقيون، ونتحدث بهذه اللغة العامة، وهذا يكفينا.

لقد بلغ الكذب حداً لا يصدق، فإحدى الصحف العراقية نشرت على لساننا بياناً وأعطته رقماً، فيما أذكر الرقم(٣٣)، تضمن معلومة ما، ونشرته الجرائد، وقرأنا البيان، وكان مصاغاً بطريقة ذكية تحاكي صياغة بياناتنا، فاضطررنا إلى عقد

---

(١) في آخر مرة قمت بذلك بنفسي وطلبت من مدير مكتب العربية آنذاك أن يسجل لي على كتاب الهيئة كلمة (تبلغت)، فنظر إلي مندهشاً، وسألني عن سر ذلك، فقلت له بصراحة: حتى نستطيع مقاضاتكم إذا تكرر ذلك منكم، فقال لي: لكنكم سنة، فلماذا هذا الغضب! فقلت له: أولا، نظامنا الداخلي يسمح بقبول علماء الشيعة إن رغبوا في ذلك، وثانياً - وهذا مهم - لا نريد أن نكون جزء من المشروع في تقسيم العراق طائفياً وعرقياً، حتى على الصعيد النفسي والإعلامي، فشكر لي هذا الصنيع أحد الجالسين عنده، وكان على مايبدو من شيوخ عشائر مدينة الصدر في بغداد، وقال لي: إن الصواب ما تفعلونه، فنحن بلد واحد.

مؤتمر صحفي، وقلنا لهم: أنظروا إلى أي حد بلغ الجنوح ببعض الصحف، حينما تتبنى الكذب بهذه الطريقة، من غير خجل، وأظهرنا بياننا الرقم(٣٣)، وكان عن قضية بعيدة تماماً عن القضية التي أثارها، كان عن قضية العلم العراقي[1].

وهناك قناة الآن تسمى قناة (الفيحاء)، مدعومة حسب معلوماتنا من بعض الشخصيات الطائفية، كأنها أنشئت لهدف واحد وهو الطعن بالهيئة، وليتها تقول صدقاً، سنرحب نحن بأي نقد صادق، ولكنها ـ للأسف ـ تختلق الكذب وتلصقه بنا وتحاسبنا عليه.

وعلى سبيل المثال أصدرت شريطاً مسجلاً فيه: أن بعض الأشخاص قاموا بمحاولة اغتيال مرجع ديني شيعي، وأن هؤلاء الأشخاص قالوا في التحقيق: إن

---

(١) هي جريدة الشراع العراقية، وقد انقطع إصدارها منذ أمد ليس بالقصير، وكانت قد زورت على لساننا بيانا بتاريخ ٣٠/ تموز / ٢٠٠٤ م وبرقم ٣٣، زعمت أننا أصدرناه في سياق إدانة اعتداء ما على الرئيس السابق، وفي وقت قريب أعاد نشر هذا الخبر المكذوب موقع(أنباء براثا)، ونقله عن موقع (الحكيم)، لكن هذه المرة مشفوعاً بشعار الهيئة، وقد قمنا حينها بالرد على فرية جريدة الشراع في مؤتمر صحفي، وقلنا: أن بياناتنا زادت على ٥٠ بيانا، ويبدو أن مختلق هذا البيان فاته ذلك، أما البيان الذي أصدرناه برقم ٣٣، فكان بخصوص تغيير العلم العراقي حصرا. كما أصدرنا تصريحاً صحفياً حول ما أقدم عليه موقع أنباء براثا مؤخرا، وقد فعل مثل ذلك في هذا الوقت موقع شبكة أخبار النجف الأشرف، فقد زور هو الآخر، على لسان الهيئة، ما زعم أنه (توجيه) صادر عن قسم الثقافة والإعلام، مؤرخ بـ٨/ رجب/ ١٤٢٧هـ الموافق ٣/ ٨/ ٢٠٠٦م، وكانت الجهة المزورة قد اعتمدت تصريحاً سابقاً للهيئة، أصدرته بصدد مداهمة القوات الأمريكية أحد أعضائها واعتقال اثنين من أولاده، وتعاملت الجهة المذكورة مع هذا التصريح من خلال برنامج (الفوتوشوب) الخاص بمعالجة الصور والكتابات، لتضفي عليه صورة الأصل.

ولو أردنا أن نجمع كل ما افتري على الهيئة، لخلصنا من دون مبالغة إلى مجلد كبير، بل مجلدات، ولكن الهيئة آثرت التجاهل، وعدم الرد إلا عند الضرورة.

أنظر في الملحق ،الرقم ٤ : تصريح الهيئة الصحفي في الرد على موقع براثا، و نموذج (التوجيه) الذي افتراه موقع شبكة أخبار النجف، ورد الهيئة عليه أيضا.

الهيئة هي التي طلبت منهم ذلك، وهذه كذبة كبيرة، لأن هؤلاء مطلق سراحهم الآن، وبعد التحقيق معهم تبين أنه ليس لهم علاقة بالموضوع، وأن هذا التسجيل كان تحت التعذيب، لغرض أن يخرجوا منهم ما يدين الهيئة، وهم الآن أحياء شهود عيان.

وعلى الرغم من وضوح هذه الفبركة التي عرفها كل الناس، فقناة الفيحاء - للأسف - تختلق المعلومة كذباً، وتحاول أن تشوه سمعتنا، لكن نحن لسنا مستاءين، فإن حبل الكذب قصير، وإن الكاذب لا يحصد إلا الخيبة، ونلاحظ ردود فعل الناس، كلما زاد هؤلاء طعناً فينا ازداد الناس حباً لنا، وما يدرينا لعل هذا من لطف الله بنا!!.

البيان: تم استهداف العديد من الكنائس بعد انتهاك الأمريكيين لحرمة المساجد، فما موقفكم تجاه ذلك، لا سيما بعد مطالبتكم البابا والهيئات النصرانية بإدانة استهداف المساجد ولم تصدر تلك الإدانة؟

الفيضي: هذه من القضايا التي استُغلت للطعن بنا، وللأسف أنا قرأت في صحف عراقية وبعض مواقع الإنترنت ما أتعالى عن ذكره، اتهمونا بأننا نحرض على قتل المسيحيين، ونحرض على تفجير الكنائس، هذا كله كلام باطل ليس له أصل من الصحة، كل ما حدث هو أن مساجدنا استهدفت في الآونة الأخيرة، بطريقة يتضح منها أن الغرض هو الإساءة للدين فقط، بحيث كانت المساجد خالية، ليس فيها مصلون أو أسلحة، وعلى الرغم من ذلك فجر الأمريكيون أبوابها وداسوا حرمها بأحذيتهم، وقلبوا المصاحف على الأرض، فكان من الواضح أن الغرض هو الإساءة للدين.

ونحن حينما حدث التفجير الأول للكنائس، أدنَّا ذلك العمل واعتبرناه خرقاً كبيراً، وحينما حصل الاستهداف للمساجد لم يصدر شيء من المسيحيين، فبدأ الناس يأتوننا - ونحن لدينا مقاييس لردود أفعال الناس، بسبب كثرة مراجعتهم لنا - وقالوا: أنظروا إليهم، إنهم راضون عما يحدث لنا، فدفعنا حرصنا على أبناء العراق، وحرصنا على أن لا تحدث إساءة على مواطنينا المسيحيين، فطلبنا عبر قناة الجزيرة، ولم نناشد، طلبنا من رجال الدين من الطوائف، والمذاهب كافة أن يدينوا هذا التصرف، وقلنا: كما تضامنَّا معكم في موقف تفجير الكنائس،

عليكم أن تتضامنوا معنا، حتى نفوِّت الفرصة على من يصطاد في الماء العكر، ليحدث بيننا فتنة.

وَللمعلومات فإن المسيحيين استجابوا في اليوم الثاني، وأصدروا بياناً شديد اللهجة أدانوا فيه الاحتلال وسموه احتلالاً، واعتبروا الاعتداء على المساجد انتهاكاً لحرمة الدين، وقالوا إن هذا يمثل وجهة نظر البابا، وصرح بذلك البطريرك عمانوئيل دلي الثالث، وهو مسؤول ديني عالمي، وانتهت المشكلة بفضل الله، واستطعنا أن نفوت الفرصة على من أراد الإساءة إلى الوطن وأبنائه المسالمين، ولكن مع هذه التصريحات انبرى من يوجه إلينا التهم، وكأنه يريد أن يوحي إلى العالم أننا من حرَّض على تفجير الكنائس، وهذا باطل بطبيعة الحال[1].

ومع ذلك فرموز المسيحيين زارونا في الهيئة، وكانوا أكثر من خمس عشرة شخصية رفيعة المستوى تمثل الأطياف المسيحية، وبينوا لنا وجهة نظرهم، وأنهم لا يحبون الأمريكيين، وأنهم ينظرون إليهم على أنهم قوات احتلال، وأنهم يعتبرون الإساءة إلى المساجد إساءة إلى الكنائس، وهكذا بفضل الله انقلب السحر على الساحر.

البيان: هناك مرجعيات سنية أخرى، كمجلس شورى أهل السنة والجماعة، والهيئة السلفية للدعوة والإرشاد والفتوى، ما علاقتكم بتلك المرجعيات؟ ولِمَ لا تتوحد في مرجعية واحدة لأهل السنة؟

الفيضي: نحن لسنا ضد أن يكون هناك أكثر من مرجعية، وفي لقاء مع قناة الجزيرة، مع بداية تشكيل مجلس شورى أهل السنة والجماعة، قالوا: ألا يضايقكم هذا؟ قلنا: بالعكس، كلما تعددت المرجعيات تعددت نقاط الاستقطاب، وهذا بدوره يسهل عملية الحوار.

أنا حينما أريد أن أوحد الشعب العراقي على رأي، لا أستطيع أن ألتقي بالشعب كله، فسألتقي بمرجعياته، ثم كل على رعيته، وبذلك نحصل على موقف موحد.

البيان: وقد يكون العكس؟!!

(١) أنظر بيان البطريرك عمانوئيل دلي الثالث في الملحق، الرقم٥

الفيضي: إذا أخلصنا النيات فلن يكون العكس، بدليل أننا نجحنا في اختبار في قضية الفلوجة، فقد قمنا بدعوة عامة لعلماء العراق، ووجهت الدعوة لكل المرجعيات السنية، واشترك ما يقرب من مائتي عالم يمثلون مختلف الأطياف، ثم دخلنا للمداولة وكانت أيسر مداولة رأيتها في حياتي، فسرعان ما اتفقنا على المقررات، ولم تحدث سوى مناقشات طفيفة.

بالعكس، نحن راضون بهذا التعدد، وكل ما نأمله أن لا يحدث تقاطع تضاد، فالتقاطع بهذه الصورة لا يخدمنا، بل يخدم أعداءنا.

وبالمناسبة أعطيك معلومة ـ أرجو أن تعفيني عن ذكر مصدرها ـ : حاول الأمريكيون من خلال أشخاص عراقيين، التسلل إلى بعض المراجع لتعبئتها ضدنا، بل بعضهم دخل بصفة محسن يريد دعم المرجعية الفلانية، وقدم أموالاً طائلة، لكن ـ بفضل الله ـ الإخوة في جميع المراجع يتحلون بالوعي، وفوّتوا الفرصة على الأمريكيين، بأن يجعلوا منا أنداداً يعادي بعضنا بعضاً، فهي ظاهرة إيجابية وليست سلبية، ولا يمكن أن تحكم الناس بمرجعية واحدة، شاء الله أن يخلق الناس طبائع وتيارات، وبدل أن ننظر إلى كل تيار على أنه عدو فلننظر إليهم على أنهم (سلة فواكه)، لكل فاكهة طعمها الخاص، ولكل مرجع فائدة في إيضاح هذا الدين، فنحن نحب التعدد، ولا يغيظنا، بل يسعدنا، المهم أن نتوافق في المواقف[1].

---

(١) كان يزعج الأمريكيين كثيراً أداء هيئة علماء المسلمين، في الدعوة إلى الوحدة الوطنية، وتجاهل التقسيمات العرقية والطائفية، لان هذا التوجه يضاد تماما مشروعهم في شرق أوسط جديد يقوم على أساس تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، ولذلك اتبعوا أساليب شتى لمحاصرة الهيئة، وتغييب دورها، حتى بلغنا أن ملف التعامل مع أمينها العام اغتيالا أو تهميشاً، بُحث في الغرف المغلقة للبنتاغون، وليس هنا محل ذكر التفاصيل، لكن من هذه الأساليب إيجاد مرجعيات شرعية منافسة تسلط عليها الأضواء، وبتمويل جهات مرتبطة بالأمريكيين، ولدينا معلومات أن إحدى الجهات مولت بهذه الطريقة وبسخاء، وحين أعربت عن نفسها في الإعلام تولى الرئيس الأمريكي بنفسه تهنئة رئيسها ببرقية، لا يزال يحتفظ بها من أرسلت إليه، وكانت تتضمن تبريكات الرئيس الأمريكي وتهانيه بهذه المناسبة، لكن هذه الجهة لم يكتب لها النجاح كمرجعية شرعية ـ على مايبدو ـ، وأخذت طريقها إلى الأفول.

البيان: كيف تقيّمون عمل أجهزة الشرطة، وجيش الدفاع، والحرس الوطني؟

الفيضي: إن هناك حقيقة شرعية لا ينبغي أن تغيب عن البال، وهي كما أن الجهاد فرض، فحفظ الأمن فرض، ووجود مستشفيات يعالج فيها الناس فرض، ووجود أسواق يعتاش منها الناس فرض ـ أقصد فرض كفاية ـ ومن ثم فلا بد من توفير المناخ المناسب لمثل هذه المؤسسات لتأخذ دورها في المجتمع، وعُرفاً فإن أجهزة الشرطة هي المسؤولة عن ذلك، لذا قلنا: يحرم استهداف الشرطة إذا تمسكت بواجبها الوطني ولم تخرج عن هذه الدائرة إلى دائرة العمالة والتجسس، عبرنا عن هذا في مؤتمر صريح، بثته عدة فضائيات منها قناة الجزيرة، وما زلنا على هذا الموقف.

المشكلة في خطأ فادح ارتكبته الحكومة العراقية، وهو أنها استعملت هذه القوة في ضرب المقاومة والناس الأبرياء، ليس هذا فحسب، بل بالمشاركة مع قوات الاحتلال، وهذا الخطأ من الحكومة لن يُغتفَر، لأنها هوّنت من شأن هذه الأجهزة وأفقدتها احترامها في نظر الشعب العراقي، ومن ثم أصبحنا نميز بين الشرطة الذين يخدمون المجتمع ولا يتواطئون مع المحتل، وبين شرطة آخرين يضرون المجتمع، ويتواطؤون مع المحتل.

هذا بحث، وهذا بحث آخر.

البيان: هناك مشاريع لتغيير المناهج الدراسية ولا سيما الدينية منها، تتضمن حذف العديد من ثوابت الإسلام كآيات الجهاد وأحاديثه، وتتضمن إدخال الآراء المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، فكيف تعمل الهيئات السنية لمواجهة هذه المشاريع؟

الفيضي: هذا طموح أمريكي، فقبل أن تصل قوات أمريكا إلى منطقة الخليج قالوا: لا بد من تغيير المناهج الدينية في منطقة الشرق الأوسط، لأنها تخرِّج إرهابيين!! حسب زعمهم.

نحن واعون لهذه اللعبة، ولكن حينما وصل الأمريكيون وبدأت المقاومة اختلفت مواقفهم واختلّت كل مشاريعهم، ومنها هذا المشروع، فإنهم لم يستطيعوا أن يحققوه.

البيان: لقد تم حذف آيات الجهاد من بعض المناهج؟!.

الفيضي: نعم! حذف آيات الجهاد جزءٌ من اللعبة، لا تستبعد أن يأتونا بآيات من التوراة والإنجيل!!، قد لا يأتون بالنصوص ذاتها، لكن يأتون بمضامينها.

حتى الآن الوضع لا يسمح لهم بتحقيق مشاريعهم، ولكن - كما قلت سابقاً - الخطورة في الحكومة القادمة، وأكرر هذا دائماً، وأتمنى أن يعي الشعب العراقي أنه إذا جاءت حكومة مقبلة موالية للأمريكيين، فإن هذا سيحدث كله، وهنا تكون الطامة. ولكن إذا تعاون العراقيون على الحيلولة دون مجيء حكومة من هذا النوع، فلن يحدث كل هذا.

إن انتخاب حكومة حرة، بعمليات حرة، في بلد متحرر من الاحتلال، ومن نفوذ الذين تواطأوا معه، هذا هو الذي نعوِّل عليه.

الشعب العراقي لا يمكن أن يتخلى عن ثوابته الدينية، ومن ثم فهو يرى أن حدوث مثل هذا الأمر أشبه بالكارثة.

البيان: ما هي نظرتك إلى مستقبل العراق، وفق الظروف الراهنة؟

الفيضي: أنا شخصياً متفائل جداً بمستقبل العراق. فمنذ الأيام الأولى للغزو الأمريكي لديَّ خطب ومحاضرات مسجلة، قلت فيها لأبناء شعبي: (حذار من أن تيأسوا، فما يدريكم لعل ما حدث بداية الخير، وما يدريكم لعل ما حدثَ بداية النهاية للشر)[1].

---

(١) ألقيت هذه الكلمات في حديث لي بعنوان: وراء كل محنة منحة في جامع ذياب الكبيسي، الذي كان يقوم بمهام الإمامة والخطبة فيه - وما يزال - مسؤول العلاقات العامة في الهيئة الدكتور عبد السلام الكبيسي، وقد خص الله سبحانه، هذا الجامع وخطيبه بمواصلة المسيرة في الجهر بكلمة الحق حتى هذا الحين، في منطقة العامرية، وهي من أكثر المناطق سخونة في بغداد، بسبب رفض أهلها الكرام للاحتلال وكثرة المداهمات فيها، سواء من قبل قوات الاحتلال أو من قبل القوات الحكومية الموالية لها، أو من قبل الميليشيات الطائفية، وكان حديثي فيه عقب الجمعة الثالثة بعد الاحتلال، وبعد الصلاة، وقد حضر يومئذ جم غفير من الناس من مختلف أنحاء بغداد، ليستمعوا إلى أقوال العلماء والمفكرين والساسة في حوادث الاحتلال المفاجئة، والتسجيل لم يزل بحوزة الدكتور عبد السلام، وكان حينها مدعاة للدهشة، لأن الناس يومها كانوا محبطين وفي حال تشبه

وأنا شخصياً أعتقد أن الأمريكيين متورطون في العراق، وأن ابتداءهم لتحقيق مشاريعهم بغزو العراق كان من القدر الإلهي، وأن نهاية هذه المشاريع ستبدأ من هنا إن شاء الله.

هذا الكلام قلته منذ الأيام الأولى للغزو، ولو تتابع سير الأحداث فستجد أن الأمريكيين فقدوا الكثير خلال السنة والنصف الماضية.

فقدوا الكثير من سمعتهم، وفقدوا الكثير من التأييد الدولي لهم، وفقدوا الكثير من الأموال، وفقدوا الكثير من الشباب، ولا يوجد في الأفق ضوء يجعلهم يشعرون بالأمل.

بالعكس نلاحظ أنّ المقاومة تتسع دائرتها، وأن البغض للاحتلال بلغ الذروة.

لذلك لا أعتقد أن الأمريكيين سيتمكنون من البقاء في العراق، بل لدي قناعة أنهم لن يتمكنوا من إتمام بناء قواعدهم العسكرية، وسيخرجون حتماً أو يرضون بالمصائب التي لا تتحملها بلادهم.

هناك تعمية على حقيقة الخسائر.

نحن في الهيئة في المركز ببغداد، لدينا فروع في المحافظات يأتينا بشكل يومي حقيقة ما يجري.

حينما يقول الأمريكيون أنفسهم أن هناك ٨٠ عملية تحصل لهم في اليوم، فلك أن تتصور مقدار الخسائر في ٨٠ عملية، فعلى فرض أنه يموت في كل عملية جندي واحد، فهذا يعني أنه يموت ٨٠ أمريكياً في اليوم، يعني في الشهر ما يقارب ٢٥٠٠ إن لم يكن أكثر.

ولعل استغاثة الأمريكيين بالبريطانيين، أن يأتوا بجنودهم إلى وسط العراق، يعد عند العسكريين مؤشراً على نقص كبير في العدد يوازيه نقص كبير في العدة يوازيه النقص في المعنويات، فأنا أعتقد أن أمريكا في مأزق كبير، وإذا استمر هذا المأزق فلا أستبعد أن تغادر العراق في ليلة مظلمة، كما غادرت الصومال!!.

الصدمة، وكان ثمة شعور أن الاحتلال باق إلى الأبد، ولكن بعد ظهور المقاومة العراقية الباسلة وأدائها العظيم في مقاومة الاحتلال، أصبح ذلك الحديث قريبا إلى الواقع، وأخذت الأنظار تتجه إليه بالأمل الكبير.

البيان: ما الذي تتوجه به إلى الأمة، لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني؟

الفيضي: ما يجب أن تعرفه الأمة أنها مستهدفة جميعاً، مستهدفة على مستوى الشعوب، مستهدفة على مستوى الحضارة والثقافة، وكانت البداية هنا في العراق، هكذا أرادوا، وهكذا شاء الله - كما قلت - ليكون بداية نهاية هذا المشروع، لكن المؤسف والمحبط أن الأمة من حولنا ساكتة حكاماً وشعوباً.

أتمنى أنْ يتيقظوا وأن يعينونا على طرد هذا المحتل، بكل ما يستطيعون.

لا نريد منهم رجالاً ليقاتلوا، ولا نريد منهم أموالاً، نريد منهم مواقف: موقفاً للحكام، موقفاً للشعوب، مواقف مشرفة تبرئ ذمتهم أمام خالقهم جل وعلا.

أنت تعلم أن العدو يحارب بكل الوسائل، ومن أهم الوسائل أن يضيق عليك سياسياً.

وعلى مستوى العالم الإسلامي، فأنا أوجه نداء من أرض المعركة إلى أبناء الإسلام أقول لهم: إن أمريكا ليست إلهاً، بل هي عبد عاقّ، سيقصم سيدُه ظهرَه - أقصد المولى سبحانه وتعالى، وهو رب الناس جميعاً - لكن الله سيسألنا جميعاً: من الذي أعان على طرد المحتل؟ ومن الذي أعان على بقائه؟

أتمنى أن يكون لأبناء الأمة الإسلامية حكاماً وشعوباً مواقف تثلج الصدور، وتؤكد لهذا العدو أننا كما أرادنا الله:

أمـــة واحـــدة

البيان: كلمة أخيرة

الفيضي: هناك سلاح فعال بمقدور المسلمين أن يلجأوا إليه، وهو الدعاء، نعتقد أن دعاء المسلمين المخلصين منهم سيكون أمضى سلاح.

لذا نرجوا أن لا ينسونا من الدعاء.

المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة *

الوطن: قال الدكتور محمد بشار الفيضي عضو هيئة علماء المسلمين في العراق، والناطق الرسمي باسم الهيئة: إنَ موقف الهيئة من المؤتمر الوطني، ينبغي أن لا يفهم على أنه سلبي، وأنها تعتمد الرفض أسلوباً، لكن المشاركة في أية عملية سياسية يرعاها التواجد الأجنبي، تعني منح هذا التواجد الأجنبي شيئا من الشرعية ..

وقال الدكتور الفيضي: إن ظاهرة الاختطاف هي عنف من غير شك، ولكنه من قبيل العنف المتبادل، و في إطار ذلك فإننا حريصون على نقاء المقاومة.

و فيما يلي نص المقابلة :

الوطن : ما هي الثوابت التي تعتمدها هيئة علماء المسلمين تجاه المؤتمر الوطني العراقي؟

الفيضي : المؤتمر الوطني عملية سياسية، يراد بها في المفترض خطوة نحو عراق حر مستقل، و لن تنجح هذه الخطوة إلا بعد أن تتحقق فيها مقومات النجاح

(*) صحيفة الوطن العمانية العدد(٧٦٩٩) السنة ٣٤ الاثنين جمادي الثاني ١٤٢٥هـ ١٦ـ أغسطس ٢٠٠٤م.

ولو بالحد الأدنى، وحين يتوافر لديك تقييم أن هذه الخطوة تفتقر إلى المصداقية، وأن القائمين عليها لديهم شبهة التفريط بالدين والوطن، ونحن بطبيعة الحال لا نتهم الجميع بهذه التهمة الخطيرة، ولكننا ندرك أن هناك من يغفل عن حقيقة ما يجري وراء الكواليس، ويسقط فريسة للخديعة[1]، الأمريكيون لديهم الخبرة في إدارة مثل هذه العمليات السياسية، فرصيدهم التاريخي كبير في احتلال دول العالم، وإدارة شؤونها السياسية ما بعد الاحتلال، وبالتالي يملكون القدرة على التدخل بشكل أو بآخر في العملية السياسية، لمنح من يحبون المقاعد البرلمانية، وإقصاء من لا يحبون عنها، ولو بالحد الذي يضمن لهم صوت الأكثرية لتحقيق أهدافهم بالمنطقة.

ولست مبالغاً في شيء من ذلك، فلقد جربنا عليهم انتخابات مجالس البلدية في الأشهر الأولى من التواجد الأجنبي، ولدينا دلائل كثيرة على أساليب تدخلهم، وخذ-على سبيل المثال- انتخابات جرت في منطقة العامرية، في بغداد، أعلن أنها ستبدأ في الساعة السادسة مساءًا، فقدم الأمريكيون في الساعة الثامنة صباحاً، ومعهم فئة، وأجروا انتخابات، وأعلنوا في الساعة الواحدة انتهاء العملية الانتخابية.

و هذا نموذج، والأمثلة كثيرة.

أما هذه الجمعية فأمرها مثير للعجب، فقد تم التداول بأمرها، والإعداد لها، وتشخيص الجهات المشاركة فيها بمعزل عن الشعب العراقي تماما، وكأن هذه العملية لا تعنيه، وحين رفضنا المشاركة، وأحدث ذلك الرفض ضجة أحرجت القائمين على هذه العملية، وتم تأجيلها لأسبوعين بدعوة من الأمم المتحدة لغرض إشراك المزيد من القوى الوطنية، كنا نفاجأ بتصريحات على لسان بعض المسؤولين العراقيين مفادها: أن هناك جهودا متواصلة لإقناع الهيئة بالمشاركة، و كانت تبث القناة العراقية التلفزيونية لأيام(تايتل) بهذا الشأن، في حين لم يتصل بنا أحد إطلاقاً.

وإذا كنا نحن الذين نمثل شريحة كبرى في المجتمع العراقي، يتم التعامل معنا بهذه الطريقة من التضليل الإعلامي، فما قولك بشأن الآخرين، علما أننا سألنا

---

(١) انظر موقف الهيئة من المؤتمر الوطني في الملحق، الرقم ٦.

جهات وطنية عديدة لها اعتبارها وثقلها الوطني: هل تمت مفاتحتكم بالاشتراك؟ فكانوا يجيبون بالنفي، فإذا أضفت إلى ذلك كله البداية السيئة لهذه الجمعية، التي تمثلت باعتراض عدد كبير من الناس، على طريقة إجرائها، وتقديمهم شكاوى رسمية تتضمن الطعن في نزاهتها، إلى الحد الذي جعل حزبا مشاركا من قبل في مجلس الحكم(كالحزب الإسلامي) ينسحب من اللعبة كلها، بدا لك أن تقييمنا في محله، وأننا لم نخدع كما خدع غيرنا . .

على أن هناك شيئا أهم كان حقه التقديم بالكلام، لكنني أخرته لأبتدئ بما يهم الساسة معرفته عادة، و ليعلم هؤلاء إن قولنا: لا ، لا ينبغي أن يفهم منه أننا سلبيون نعتمد الرفض أسلوبا، بل إننا محقون في هذا الموقف، لأنَ الجهة التي نتعامل معها هي جهة ليست عادية، و الحذر من مكائدها ينبغي أن يكون في الذروة.

أما الشيء الأهم الذي أردت ذكره، فهو أن المشاركة في أية عملية سياسية يرعاها الاحتلال، تعني منح هذا التواجد الأجنبي قوة على البقاء، وهذا ما تحرص الهيئة على حرمان التواجد الأجنبي منه، لان منح المؤسسات التابعة لها هذا الشيء يعني بداية المصيبة الحقيقية لهذا البلد، إذ سيتم استغلال ذلك لتحقيق المآرب والأهداف الإستراتيجية من الهيمنة على الثروات، و فرض العلمانية، و تغيير المناهج التعليمية على نحو يغاير قيمنا وتعاليمنا، وفرض سياسة الخصخصة و غير ذلك الكثير.

وإذا كان التواجد الأجنبي الآن ومن غير شرعية يصول ويجول في البلد، ويتصرف في مقدراته تصرف المالك، ويحتكر عقود الإعمار لنفسه بكلف عالية، رغم كونها عقودا شبه وهمية، فلك أن تتصور حجم المصيبة لو منح التواجد الأجنبي أو إية مؤسسة سياسية تابعة له شيئا من شرعية البقاء .

الوطن: كيف تنظر هيئة علماء المسلمين إلى التواجد الأجنبي ؟ و ما هي ثوابتكم تجاه ذلك ؟

الفيضي: يا سيدي . . التواجد الأجنبي يبقى تواجداً أجنبياً، وإن تزين بأجمل الأزياء، فمع وجود ١٥٠٠٠٠ مقاتل مدججين بأحدث الأسلحة، يجوبون العراق طولاً وعرضاً، ويملكون قرار المعارك، لا يمكن أن يصدق عاقل

بوجود سيادة للبلد، فكيف إذا علمت أن السياسات القمعية لهذه القوات قبل قرار مجلس الأمن - الذي زعم فيه أنه منح العراق السيادة - ما زالت قائمة على قدم وساق بالقتل العشوائي و مداهمة البيوت في منتصف الليل، و تغطية الرؤوس بالأكياس السوداء، وقصف المدن بالطائرات الحربية و الهليكوبتر، و إغلاق الأزقة والشوارع العامة بالخراسانيات الكونكريتية ، كل هذا وغيره على حاله، لم ينقص منه شيء، وحين يتفق العقلاء والمخلصون على أنه تواجد أجنبي فإن مقاومته تكون عملاً مشروعا في إطار القوانين الدولية، ومن قبلها الشريعة الاسلامية، و هذا ما يقوم به العراقيون اليوم ،ولا أظنهم سيتخلون عن هذا الخيار، حتى يتحقق جلاء التواجد الأجنبي عن أرضهم تماما، و نقول هذا بثقة، لأننا نفهم طبيعة الشعب العراقي وعناده في مثل هذه القضايا.

ولذلك ـ ومنذ الأشهر الأولى من التواجد الأجنبي - كنت أقول للصحافة: إن الأمريكيين تورطوا بالتواجد بالعراق ، وأنهم سيخرجون منه قريبا، وفي تقديري إن عنادهم للبقاء سيكلفهم غاليا، ليس على مستوى الخسائر البشرية والمادية فحسب ، بل على مستوى تحقيق أهدافهم الإستراتيجية في المنطقة . .

بقي أن أقول: أن مقاومة التواجد الأجنبي في العراق اتخذت إشكالا عديدة، فثمة من يقاوم بالسلاح و الجود بالنفس ، وقد قلنا أكثر من مرة : إن هؤلاء يمارسون حقا مشروعا، بل فرضا شرعيا، فكيف والجود بالنفس - كما يقول الشاعر- أقصى غاية الجود، و ثمة من يقاوم بالوسائل الأخرى كالإعلام و الدفع السياسي و غير ذلك.

والهيئة باعتبار كونها هيئة شرعية، تمسك بثغر مهم لا يمكن التفريط به، وهو توجيه الجماهير من خلال المؤسسات التابعة لها، وهي - اليوم - تقاوم بمواقفها الدينية و الوطنية، و تسديد خطى الجماهير، على صعيد العمل السياسي و غيره.

وقد أثبتت التجربة فعالية هذا التوجه و نجاحه.

وبالمحصلة، فان الجميع يعمل على إخراج التواجد الأجنبي، وعودة السيادة، والحرية للعراق . .

الوطن : ماهو آخر ما حصل من علاقات مع حكومة الدكتور إياد علاوي ؟؟

الفيضي : الهيئة منذ تشكيل الحكومة الحالية، والموصوفة بكونها مؤقتة، أعلنت عن تقويمها بوضوح، عبر بيان أُعلن بهذا الصدد، قالت فيه إن هذه الحكومة غير منتخبة، وكان للاحتلال الأجنبي الدور الأكبر في تعيين أعضائها، فهي على هذا الأساس ليست شرعية[1]، لكن ذلك لا يمنع ـ كما قال البيان حينها ـ أن تبرهن هذه الحكومة على أن لها مصداقية، وأنها لن تسير في ركب التواجد الأجنبي، وأنها ستعمل من أجل مصلحة الشعب العراقي، وتعهدت الهيئة عبر البيان أن ترصد خطوات الحكومة، وتبين للشعب ما ينجم عن هذه الحكومة من أخطاء، وكان في تقدير الهيئة أن تمنح هذه الحكومة فرصة، فلعل العراقيين يجدون في سياستها شيئا من الحلول لمشاكلهم، ولم تكتم الهيئة إحساسها بالخوف من هذه الحكومة، لما تعلم من ارتباط بعض أعضائها بأجهزة الاستخبارات الأجنبية .

وأذكر أنه في اليوم الذي تسلم فيه إياد علاوي منصب رئيس الوزراء، كان لي لقاء عبر قناة الجزيرة، انتقدت فيه علاوي حول خطاب له أثناء تقلده المنصب، فقد جاء في كلمته دعوته قوات الاحتلال، التي سماها بالقوات الأجنبية الصديقة يوم ذاك، بتقديم العون لمحاربة من وصفهم بأعداء العراق، فقلت عبر البرنامج : هذه التصريحات تتضمن أول خطأ سياسي لعلاوي، حيث صنف المقاومة العراقية المشروعة في خانة أعداء العراق، وقلت: ما المحصلة السياسية لعلاوي، وهو يشغل منصب رئيس وزراء، ليخسر المقاومة الوطنية من أول الطريق، كان الجدير به أن يقول: سأفتح الحوار مع أبناء المقاومة، لأتفهم أهدافهم، وهكذا يكون قد خطا خطوة في الاتجاه الصحيح، على الأقل كان سيعمل على تهدئة الأوضاع، وفتح باب الأمل للوصول إلى حل .

وعلى كل حال، فمع غياب التفاؤل لدى الهيئة في هذه الحكومة ، فقد رأى مجلس شوراها أن لا ينتقدها في أيامها الأولى، وأن تمنح وقتا كافيا لإثبات حسن نواياها، إن كان في جعبتها نوايا حسنة، وأنا على يقين أنها لو اهتبلت الفرصة، وأشعرت الشعب العراقي أنها قريبة إلى أحاسيسه ومشاعره وهمومه، وأنها لن تقدم مصالح غيره على مصالحه، لكان وضعها ألآن مختلفا تماما .

(١) انظر بيان الهيئة بهذا الصدد في الملحق ، الرقم ٧ .

ومع أن هذه الحكومة منذ أيامها الأولى ارتكبت أخطاء، فقد آثرت الهيئة الصمت.

وكان من أخطائها: أنها تسمي أبناء المقاومة الوطنية إرهابيين، لا تفرق بينهم وبين من وفد من خارج العراق، ليعمل فيه تخريبا وهدما.

وكان من أخطائها: ادعاؤها أنها سمحت للأمريكيين بضرب أهالي مدينة الفلوجة أكثر من مرة.

وكان منها: أنها سلَّمت كمية من اليورانيوم المخصب - وهو ثروة وطنية - للأمريكيين من غير أن تستأذن الشعب وغير ذلك، حتى جاء الامتحان الخطير، والذي فشلت فيه هذه الحكومة فشلا ذريعاً، وهو السماح بضرب مدينة النجف، ومشاركتها القوات الأجنبية المحتلة بقوات الشرطة العراقية والحرس الوطني للهجوم على المدينة.

هذا الفعل، الذي نجم عنه استشهاد المئات، وتشريد آلاف العوائل، وانتهاك الحرمات، ولَّدَ ردة فعل لدى الشعب العراقي، إلى الحد الذي شعر فيه بخيبة أمل كبيرة.

وأنا اعتقد بعد هذا الخطأ الجسيم ستتغير سياسية الهيئة تجاه الحكومة، وستأخذ منحى الانتقاد المعلن، و هذا أمر يقرره بطبيعة الحال مجلس الشورى في الهيئة.

على أية حال، لك أن تتصور لو أن الهيئة منحت هذه الحكومة ثقتها، وشهدت لها بشرعية، كيف سيكون الموقف محرجاً لها بعد هذه الأحداث الخطيرة، وكثيرون ممن لامنا بسبب عدم مباركتنا لهذه الحكومة، بدأ يتراجع، ويعتقد بصواب نظرتنا، حتى وصفنا بعضهم ملاطفاً بكلمة قالها الإمام علي رضي الله عنه، في حق الإمام ابن عباس رضي الله عنهم حبر الأمة: (كأنكم تنظرون إلى الغيب من ستر رقيق).

ولا أكتمك أننا نعتقد الآن أن علاوي لا يشعر بارتياح إزاء هيئتنا، وربما يجازف بالإساءة إليها، فيضيف إلى سلسلة أخطائه السياسية خطأ آخر.

الوطن: كيف تنظرون إلى الاشتباكات والأعمال العسكرية، التي جرت في مدينة النجف، ومدن عراقية أخرى؟

الفيضي : الهيئة لديها موقف بهذا الصدد، نداء، و بيانات[١] .

أما الموقف، فتضمن اعتبار الهجوم الأمريكي عملاً إجرامياً مداناً، لأنه يطال من يرفض التواجد الأجنبي ويقاومه، كما أنه يطال حرمات المسلمين، وتسبب هذا في تشريد آلاف العوائل ـ كما ذكرت ـ وقتل الأبرياء، وتضمن أيضا التأكيد على حرمة أن يتعاون المسلم مع قوات الاحتلال في قتل إخوانه وأهالي بلده، سواء انتسب الفاعل إلى الحكومة العراقية أم إلى فئة أخرى .

وأما النداء، فكان في شقين: الأول موجه إلى الشرطة العراقية، والحرس الوطني، و غيرهم من التشكيلات، أن يحذروا من عقوبة الله، ثم من سخط الشعب العراقي، في الوقوف إلى جانب القوات الأمريكية، والمشاركة في سفك دماء أبناء العراق .

والشق الثاني موجه إلى الأطراف العراقية، التي تحترم كلمة الحق والدين الحنيف، إلى اتخاذ الحوار سبيلا، لحل هذه الأزمة الخطيرة، وتجنيب هذه المدينة وأهلها، مزيداً من الحرب والدمار .

كما دعت الهيئة إلى الاعتصام في اليوم التالي بعد صلاة الجمعة، احتجاجاً على هذه الجريمة النكراء، ودعت كذلك أبناء الشعب العراقي إلى التبرع بالمواد الطبية والغذائية لأهالي مدينة النجف[٢] .

---

(١) انظر نموذجاً لذلك : بياناً للهيئة بهذا الصدد في الملحق، الرقم ٨ .

(٢) قامت الفلوجة بحملة ضخمة من الإغاثة، بلغت أربعين سيارة محملة بالأغذية والأدوية، يرافقها أكثر من مائة رجل، وفي مقدمتهم مجموعة من العلماء ووجهاء المدينة، ورجال العشائر، وقد ترأس الحملة المباركة أخي الفاضل الشيخ عبد المنعم الفياض من أعضاء الهيئة المميزين في أنشطة الإغاثة، حتى أنه يلقب بيننا (رجل الإغاثة الأول) ، وقد روى لي بنفسه، كيف يسر الله سبحانه لهم إدخال هذه مواد الإغاثة في ظرف سويعات من هدنة لم تكن في الحسبان، منحها الأمريكيون لغرض الوصول إلى سلم، ومع تفريغ حمولة آخر سيارة من مواد الإغاثة أعلن عبر مكبرات الصوت عدم التوصل إلى اتفاق وانتهاء الهدنة، حتى أن بعض سياراتهم عند المغادرة أصيبت بإطلاقات نار مقصودة، وروى لي أيضا كيف أن هذه الحملة كان تمر بين الناس في طرقات النجف، والرجال مبتهجون، والنساء يزغردن، في أعظم صورة لمشاعر الوحدة الوطنية شهدها

أما البيانات، فقد واكبت الأحداث حتى نهايتها.

ونحن في هذا الموقف، ننطلق من ثوابتنا الدينية.

وقد فعلنا مثل ذلك مع مدينة الفلوجة، حينما تعرضت لذات المؤامرة.

وستبقى توجهاتنا على هذا النحو، مع أية مدينة عراقية تتعرض لمثل هذه المصيبة، سواء كانت في شمال العراق أم في جنوبه، أم في وسطه.

الذي نريد تسجيله هنا، بصدد تعامل رئيس الوزراء العراقي مع هذا الحدث، أنه ارتكب خطا قاتلاً سيندم عليه كثيراً، فهذا المسؤول لا تسميه الصحافة الأمريكية إلا برجل (سي آي ايه)، وقد تسربت هذه المعلومة إلى الشعب العراقي، ووعاها جيداً، وعلاوي أقرّ - في يوم ما - بوجود هذه العلاقة، وبررها أنها كانت لهدف إسقاط النظام السابق.

ومع أن ذلك التبرير لم يحظ بقناعة لدى الشعب العراقي، لكن علاوي كان بمقدوره أن يثبت للشعب العراقي أن له مصداقية ونزعة وطنية، ولكنه للأسف الشديد لم يثبت ذلك، ولا أدري بعد أحداث النجف - حتى أن انتهت لصالح قوات الاحتلال الأجنبي - كيف سيستطيع علاوي إقناع الشعب العراقي بقبوله، ولا سيما أن ما ارتكبه بحق الشعب العراقي يوحي بأنه يقوم بمهمة لا يفكر بعدها

العراق حتى هذه اللحظة، وكيف أن المحاصرين في الروضة الشريفة فوجئوا بنوعية الأدوية التي كانوا بأمس الحاجة إليها لجرحاهم الذين كانت ساحة الروضة ممتلئة بهم، وكيف أنهم كانوا يحضنون أعضاء من الوفد وهم يبكون من فرحتهم، ويقولون لهم: كأنكم نزلتم إلينا من السماء، ما أدراكم أننا بحاجة ماسة إلى هذه الأنواع من الأدوية، فكان الوفد يجيبهم: إننا ذقنا قبلكم الظلم الأمريكي في مدينتنا، ونعرف على وجه الدقة ما يحتاجه الناس في مثل هذه الأزمات، وقال لي: لقد بذل أهالي مدينة الفلوجة عطاياهم بسخاء، وبعضهم كان يقدم كل ما في بيته من مواد، وآخرون كانوا يبكون لأنهم كانوا يريدون أن يقدموا أكثر مما قدموه، ولكن ذلك لم يكن في وسعهم، وقال لي أيضاً: إن كل الذين ساهموا في إيصال الحملة من سواق ومرافقين كانوا أبطالا بحق، لأنَ الذهاب إلى مدينة النجف وقتها في لهيب المواجهة، كان مجازفة بكل ما لهذه الكلمة من أبعاد، ولكن الله سبحانه يسر الأمر بفضل النيات الحسنة للناس، وفي اليوم التالي أرسل أهالي الفلوجة حملة مماثلة للإغاثة إلى مدينة الصدر ببغداد، وكانت بقيادة الشيخ عبد الحميد جدوع، وكان في استقبال هذه الحملة عدد من أعضاء التيار الصدري منهم: عبد الهادي الدراجي.

بالبقاء، لأن من يريد أن يبقى لا يقطع ما بينه وما بين العراقيين من جسور، ولا يقتل الفرصة المتاحة له لإعادة الثقة.

الوطن: ما رأي هيئة علماء المسلمين بعمليات الاختطاف مع العلم أنه كان للهيئة دور أكثر من مرة لتحرير المختطفين، فكيف حصل ذلك؟

الفيضي: ابتداءاً لا بدَ من القول: أن هناك لونين من ظاهرة الاختطاف في بلادنا:

الأول: أهدافه ابتزازية مادية، وهذا يمارسه اللصوص، وعصابات منظمة، من الأشهر الأولى للتدخل الأجنبي.

لقد هيأ غياب الأمن وانفراط أجهزة الأمن الداخلي، الذي تعمدت الإدارة الأمريكية في العراق ارتكابه لأهداف لا تخفى على اللبيب، هيأ لهؤلاء فرصة للحصول على الكسب السريع، وهذا لن نتحدث عنه لأن ظهوره مع فقدان الأمن لا ينبغي أن يثير العجب.

اللون الأخر: الاختطاف لأهداف سياسية وعسكرية، وهذا اللون تمارسه جماعات تعلن عن نفسها على أنها مقاومة وطنية.

وبهذا الصدد لا بد من القول: إن هذه الظاهرة هي عنف من غير شك، لكنها من قبيل العنف المتبادل، وحتى نتأكد من هذا التشخيص، لنبحث في تاريخ ظهورها على الساحة العراقية:

لقد بدأت هذه الظاهرة مع أحداث الفلوجة، فقد سجلت أول عملية اختطاف فيما سموه ـ لأهداف معروفة ـ بالمثلث السني، وهي التي تم عبرها اختطاف ثلاثة يابانيين، ثم توالت العمليات، فخطف الصينيون والروس وهكذا.

ونحن، من خلال تحليلنا، توصلنا إلى أن هذه الظاهرة جاءت رداً على أحداث الفلوجة، فقد استهدفت القوات الأمريكية هذه المدينة بالطائرات، وقتلت نساء وأطفالا، وهدمت مساجد وبيوتا، ونقل لنا بعض أهالي الفلوجة أن بعض الأجانب كانوا يدخلون إلى المدينة أثناء الأحداث بحجة التغطية الصحفية، وضبطوا بأعمال تجسسية، كانوا ـ على حد قول أهالي الفلوجة ـ يبحثون عن مراكز تجمعات أهالي المدينة الذين قرروا الدفاع عنها، ويزرعون أجهزة تمكن الطيران الأمريكي من ضربها، ونحن نعتقد أن هذه كانت البداية لعمليات الاختطاف، ثمّ

لمّا وجد القائمون عليها إمكانية استغلالها للضغط على المحتل تحول إلى ظاهرة.

ولا يخفى أن هذه العلميات، في ظل ظروف معقدة كالتي يمر بها العراق، قد تنحرف عن أهدافها، و تصيب أبرياء لا علاقة لهم بالعملية العسكرية لقوات الاحتلال، ولأننا حريصون على بقاء المقاومة العراقية نقية، ولأننا ننظر إليهم على أنهم أبناؤنا، كان من أهم واجباتنا الشرعية نصحهم، وتسديد خطاهم، فقد اجتمع مجلس الشورى في الهيئة لدراسة هذه الظاهرة، واتخاذ موقف إزاءها، وبعد مناقشة طويلة، صار الرأي أن يوجه نداء إلى المقاومة العراقية، يطلب فيه منهم إطلاق سراح أية رهينة يثبت أنها لم تؤذ الشعب العراقي، وليس لها علاقة بقوات الاحتلال، والذي نمّى فينا الرغبة لإصدار مثل هذا البيان العناوين التي كان يظهر بها المختطفون عبر الشاشات، فقد كانت توحي بتدينهم، وأنهم شباب يحترمون الدين، وبالنتيجة، لابد أنهم يحترمون علماء الدين أيضا، ومن هذه العناوين على ما أذكر سرايا المجاهدين، كتائب عز الدين القسام وهكذا . . . فحررنا نداءاً بهذا الصدد [1]، ودفعناه إلى الفضائيات، التي كانت وسيلتنا الوحيدة لإيصال صوتنا إلى أبناء المقاومة الوطنية جميعاً، وكانت النتيجة مدهشة لنا، إذ استجابت في الحال عدة جهات، وأطلق في ظرف أسبوعين أكثر من عشرين رهينة.

ونحن فسرنا هذه الاستجابة السريعة بأمور، منها: إن هذه الظاهرة بالفعل كانت جديدة على المقاومة العراقية، حتى بدا كأنهم كانوا في حيرة من أمرهم، كيف يتعاملون مع ما لديهم من رهائن؟! فلما أعلنت الهيئة عن موقفها، كأنها أنقذتهم من حيرتهم، ومنها: أن المقاومة نظيفة، و أهدافها وطنية صرفة، فلم تستغل هذه الظاهرة للابتزاز، مع أنها قادرة على ذلك لو أرادت، ومنها: أن الهيئة تحظى بثقة كبيرة لدى أبناء المقاومة الوطنية.

وكان أول اتصال للمقاومة بالهيئة هاتفياً، أعربوا فيه عن رغبتهم في إطلاق سراح اليابانيين، وأنهم يريدون العون في تسليمهم، وبالفعل التزموا بذلك وسُلم الرهائن اليابانيون في أحد مساجد بغداد، وهكذا وبالطريقة نفسها سلم يابانيَان آخران، وكان الاتصال عبر الهاتف.

---

(١) انظر في الملحق بياناً للهيئة بشأن تحرير الرهائن، الرقم ٩.

وعدا هاتين الحالتين، لم نتلق أي اتصال، وكان يفرج عن الرهائن من دون الرجوع إلينا، ولكن في أكثر من حالة كان المقاومون يعلنون عبر الفضائيات أنهم فعلوا هذا استجابة لنداء هيئة علماء المسلمين.

هذه خلاصة قضية الرهائن.

ولا بد من الإشارة، إلى أن كثيراً من حالات الخطف في الآونة الأخيرة، كان يحكمها رد الفعل، لاسيما فيما يتعلق بالعملة وسائقي السيارات، إذ كان يؤلم الناس وهم يجدون الشاحنات التي تحمل عناوين عربية وإسلامية وهي تنقل الغذاء والماء الزلال للأمريكيين، والكل يعلم أن الأمريكيين يقتلون كل يوم أبناءنا وأطفالنا.

كان الناس يحدثوننا أن هذه الشاحنات كتب عليها بعناوين عريضة أسماء الشركات و أصحابها مثل : الغامدي والمعشر، عذراً لا أقصد هذه الكلمات بالذات، إنما اقصد أسماء من هذا القبيل توحي بأن أصحابها عرب ومسلمون، وكان هذا يؤذي الناس كثيراً، ويقولون لنا: إذا أبى هؤلاء نصرتنا، فلماذا يخونوننا، فلما بدأت ظاهرة الإختطاف توجه بعضهم ـ على ما يبدو ـ لاستهداف هؤلاء، بعد أن ظلوا أكثر من عام ينقلون البضائع للمحتل، من غير أن يعترضهم احد.

الوطن: ما زالت الدعوة إلى نبذ الطائفية عند مستوى التمني فقط، لماذا لم تدع هيئة علماء المسلمين المسيحيين والطوائف الأخرى، إلى مؤتمر وطني، وتسجيل وثيقة عهد للتسامح الديني في العراق ؟

الفيضي : اسمح لي بالقول: إن هذا الكلام ليس دقيقا، والدليل على ذلك أن العراق لم تحدث فيه فتنه طائفية أو دينية.

على الرغم من أن محاولات كثيرة قامت بها جهات مشبوهة، كل محاولة منها كانت كافية لإشعال حريق لا يُبقي و لا يذرْ، فلماذا لم تحدث الفتنة؟! لو كانت الدعوة لنبذ الطائفية مجرد حالة تمني لوقعت بدل الفتنة الواحدة فتن عديدة.

إن هيئة علماء المسلمين ومنذ الأيام الأولى لتأسيسها، أخذت على عاتقها واجب إطفاء الفتنة، فسعت بكل ما لديها من إمكانيات لتفويت الفرصة على بغاة الفتنة.

كان مما فعلته في الأيام الأولى، المبادرة بزيارة المرجعيات الدينية لإخواننا الشيعة في مدينة النجف الأشرف، وكربلاء، ومدينة الصدر في بغداد، رغم ما يحف الأجواء في تلك الأيام من خطورة، وتبادلت معهم الفتاوى في حرمة دم المسلمين وقدسية وحدة الوطن[1].

---

(١) لدى الهيئة سجل من الزيارات في الأشهر الأولى من الاحتلال، ثمة أكثر من ثلاث زيارات للسيد السستاني ومثلها للسيد محمد سعيد الحكيم ومحمد باقر الحكيم ومقتدى الصدر وغيرهم، وهناك زيارة تمت في ظلمة الليل لرجال دين وعشيرة في مدينة الصدر في الأيام الأولى من الاحتلال، وكان دخول هذه المدينة في ذلك الوقت الذي تغيب فيه أية قوى أمنية أو أجهزة شرطة مجازفة، لكن الهيئة كانت ترى أن العراق بحاجة إلى مثل هذه اللقاءات لدفع الفتنة .

والزيارات الأولى كانت مكللة بالنجاح، لكن بعد قيام جماعات من التيار الصدري بالاستيلاء على مساجد في مناطق متفرقة من العراق في الأشهر الأولى من الاحتلال، بدأنا نلاحظ عدم جدوى هذه الزيارات، ومع ذلك لم نقطعها، لكنها فترت تماما بعد انعقاد مجلس الحكم، لان هذا المجلس كان في نظرنا مشروعا أمريكيا خطيرا، بينما كانت المراجع الدينية الأخرى لا تخفي ارتياحها له، وفكرة المقاومة لديها التي كانت تطرح من قبل على أنها ستبدأ بعد مهلة محددة ألغيت بعد انعقاد هذا المجلس، وقد لاحظنا أن تجاوب المرجعيات الدينية معنا على الأصعدة الأخرى بدأ يفتر أيضا بعد هذا التاريخ، فلم نكن نسمع أية بيانات إدانة لما كان يصيب مدننا من اجتياحات، وشخصياتنا من اغتيالات .

وأذكر أننا، وبالتنسيق مع المدرسة الخالصية، حررنا فتوى مبكرة تحرم اغتيال العلماء والمثقفين، وتدعو إلى التأكيد على الوئام والوحدة، وتحذر من الشتات والفرقة وما يفضي إليهما من خطابات ومواقف لا تراعي مصلحة الأمة، وطلبنا من عميد المدرسة الخالصية في بغداد الشيخ جواد ألخالصي عرضها على المراجع الدينية كافة لغرض التوقيع عليها، ورضي مشكورا بهذه المهمة، لكنه عاد إلينا بها بعد حين ليس بالقصير، ولم يوقع عليها سوى فضيلته وشقيقه الشيخ محمد مهدي ألخالصي، والشيخ قاسم الطائي، والشيخ عبد الرضا الجزائري والشيخ احمد الحسني البغدادي، وهؤلاء - في الحقيقة - كانت مواقفهم واضحة آنذاك، ولذا كان اهتمامنا منصرفا إلى الآخرين، ولاسيما الذين يشكلون مراكز ثقل معلومة في المرجعية الدينية، وحين سألناه أين إمضاءات الآخرين ؟ أجاب بذكائه المعهود: هذا ما تيسر لي !

كما قامت الهيئة بتحرير ميثاق شرف، يتعاهد أطرافه بالحفاظ على الوحدة الوطنية، وحرمة

وإذا تذكر، فإن المظاهرات التي خرجت في الأيام الأولى من التواجد الأجنبي، كانت ترفع شعارات الوحدة الوطنية، و هذا لم يحدث اتفاقاً، بل هو ثمرة من ثمار العمل المشترك.

وحين اغتيل المرجع الديني السيد محمد باقر الحكيم، كان لنا موقف أيضا، فبعد عمليات الاستنكار التي قدناها في مساجد بغداد، قررنا مشاركة إخواننا في النجف إحزانهم، فشكلنا وفداً من أربعين عضوا من أعضاء الهيئة لحضور مجلس العزاء في النجف[1].

الدماء، ودفعناه إلى أطراف سياسية من كل المكونات، وقلنا لهم: اجتمعوا على صعيد واحد، ووقعوا على هذا الميثاق، وسنكون نحن والمراجع الدينية الأخرى شهداء على ذلك، لكننا أيضا لم نلق آذانا صاغية

أنظر في الملحق، الرقم ١٠: الفتوى المبكرة، وميثاق الشرف، ونماذج من إداناتنا لما يصيب الأبرياء أو متعلقاتهم من كل مكونات الشعب العراقي من عمليات قتل، أو إيذاء أو تخريب

(١) حين وقع الحادث أصدرت الهيئة على الفور، بيانا أدانت فيه هذا العمل، وانبرى في مجلس الشورى من يدعو إلى ضرورة تشكيل وفد لتقديم العزاء في مدينة النجف، لوأد الفتنة في مهدها، ولم يشخص يومها أي فاعل، لكن ثمة من سعى لتوجيه الاتهام لمكون بعينه، وتمت مناقشة الأمر في المجلس، وكان ثمة اعتراض مفاده أن ذهاب الوفد فيه خطورة، فقد يستهدف الأمريكيون هذا الوفد ليشعلوا بذلك فتنة طائفية أو قد تقدم مجموعة من المتهورين على ذلك، ونقع في الفتنة التي نسعى بذهابنا إلى وأدها، ولكن بعد مناقشة طويلة ذكر بعضنا بعضا بلطف الله. ما دامت النوايا سليمة، وكان ثمة إصرار على أن يكون الوفد كبيرا، وبالفعل تضمن الوفد ما يقرب من أربعين عضواً، في مقدمتهم الأمين العام المؤقت للهيئة آنذاك الدكتور محمد عبيد الكبيسي، وتم استقبالنا بحفاوة، وألقيت كلمات عزاء وإخاء، وصلينا جماعة على صعيد واحد، وخرجنا يملؤنا الرضا، ولدينا شعور أننا دفعنا عن بلدنا فتنة خطط لها الأعداء بخبث ودهاء

الانتخابات الجزئية وحكومة تصريف الأعمال *

أجرى الحوار :طه حسين

الشـرق : أقرَ المتحدث الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق، الدكتور محمد بشّار الفيضي، بوجود تطور جديد على الساحة العراقية بعد الانتخابات، سوف يتعامل معه السنة بقدر من الإيجابية.

وقال الفيضي في حوار مع الشرق، أثناء زيارته للدوحة: إنَ العملية الانتخابية أفرزت تطوراً جديداً، وهو: وجود فئة في الشعب العراقي ارتضت هذه العملية، رغم أن السنة لا يقرونها، كونها جرت تحت الإحتلال، ولا يعترفون بنتيجتها، لكنه قال: إن هذه الفئة التي انتخبت لا يمكن أن نتجاهل إرادتها، وسوف ينظر السنة إلى الحكومة المقبلة على أنها حكومة تصريف أمور، لها بعض الشرعية التي استمدتها من الناخبين، وإن لم يتجاوز عددهم أربعة ملايين مواطن عراقي.

غير أن الدكتور الفيضي، أكد أن أهل السنة لن يسمحوا للحكومة المقبلة، بأن تبرم اتفاقيات بعيدة المدى، أو أن تكتب الدستور في ظل الاحتلال، مبدياً تخوفاً من أن الولايات المتحدة سوف تزج بالمحاصصة الطائفية والعرقية في المرحلة المقبلة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضعف العراق.

(*) صحيفة الشرق القطرية العدد٦١٠٣ الأربعاء، ٢١ محرم ١٤٢٦هـ ٢ مارس ٢٠٠٥م

وامتدح الفيضي الإهتمام الذي توليه قطر بالعراق، داعياً الدول العربية إلى منح العراقيين الفرصة لإظهار عدالة قضيتهم .

وفيما يلي نص الحوار :

الشرق: أبدأ بتصريح لوزير خارجية العراق المؤقت، عن رغبته في مشاركة السنة في العملية السياسية، وأنهم إذا كانوا غابوا عن الانتخابات، فيجب أن يشاركوا في الحياة السياسية ما بعد الإنتخابات، فما هو موقفكم الآن؟

الفيضي: نحن لم نشارك في الإنتخابات، بناءًا على موقف ثابت من العملية برمتها، ونحن ننظر إلى هذه الإنتخابات على أنها مشروع أمريكي، وليست مشروعاً عراقياً، ولدينا على ذلك أدلة كثيرة، إذ يكاد يجمع المحللون على مستوى العالم، على أن الإنتخابات كانت نجاحاً لبوش، ولم تكن نجاحا للشعب العراقي، كما أن كثيراً من القوى السياسية المشاركة في مجلس الحكم طلبت تأجيل الانتخابات، كالأحزاب الكردية وغيرها، هذه الأحزاب، وهي حليفة لأمريكا، طلبت تأجيل الإنتخابات، مؤكدة أن الوقت غير مناسب، ولكن بوش أصر على إجرائها، ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بان نكون جزءاً من هذا المشروع الأمريكي، الذي لا يخدم مصالح الشعب العراقي من قريب أو بعيد.

كما أن الدعوة لمشاركة السنة العرب في العملية السياسية بعد الإنتخابات ليس منطقياً، وفي هذا إهانة لهذا المكون الرئيسي بأن يدخل هكذا وبطريقة غير الانتخابات، و كأن الحكومة الجديدة تتفضل عليهم بأن تقبلهم جزءا منها، وحقها أن تنتخب مثل بقية أبناء الشعب، ولكن يجب أن يكون هذا الانتخاب حراً ونزيهاً.

وأنا أذكر دائما بتصريحات الأمريكيين حول ضرورة خروج سوريا من لبنان قبل الانتخابات[1]، فالناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية قال: يجب أن

(١) صرح بذلك آدم ايرلي الناطق باسم الخارجية الأمريكية قبيل الانتخابات اللبنانية، وقد ذكرت ذلك في سياق كلمة أدليت بها في مؤتمر مقاومة العدوان الأول، الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة، في سياق جملة من المحطات التي توضح الزيف الأمريكي وتناقضاته في المواقف والتصريحات، وقد حدثني الأخ الفاضل الدكتور محمد المسفر، أنه في جلسته، كان قريباً من مسئول أمريكي كان حاضرا في المؤتمر، فسمعه يقول لبعض مرافقيه: كلمة الدكتور الفيضي

تخرج سوريا من لبنان، حتى نشهد انتخابات حرة، خالية من أي نفوذ أجنبي، ونحن نقول: على أمريكا أن تخرج من العراق، حتى نشهد انتخابات حرة ونزيهة، و خالية من أي تدخل أو نفوذ أجنبي، فلماذا يطبق هذا المعيار في لبنان ولا يطبق في العراق؟!

الشرق: لو عدنا إلى الإنتخابات نجد أنها حظيت بأكثر من ٨ ملايين عراقي، رغم التحذيرات من جانب المقاومة، بأنها ستكون بحيرة دماء، وثبت أن أعداداً كبيرةً من السنة أدلوا بأصواتهم بنسبة أكبر مما كان متوقعا، هذا يدعونا للسؤال: ألا يوجد توحيد للرأي داخل السنة؟

الفيضي: دعنا نسأل من أعد هذا التقرير؟!

المشكلة أن أصحاب المعلومات، هم أصحاب المصلحة في الإنتخابات، فأقاموها، و أشرفوا عليها، فهم يكتبون عنها ما يشاؤون من تقارير، ومن الصعب أن تثق فيها. فلا يوجد مراقبون دوليون، ولا إشراف من الأمم المتحدة، ولهذا فإننا نشكك في هذه الإنتخابات، وفي تقديرنا لم يشارك في الإنتخابات أكثر من أربع ملايين، والسنة لم يشاركوا بنسبة ٢٠٪ كما ذكر، فهناك شبه إجماع من أهل السنة على المقاطعة، أما وجود بعض المشاركين، فهذا أمر طبيعي، ولكن ليس بمشاركة تذكر، وأعتقد انه كان هناك موقف موحد لأهل السنة، زيادة على مواقف لبعض الإخوة الشيعة كالتيار الصدري، وأحزاب قومية، كلهم اجمعوا على عدم المشاركة.

الشرق: مسؤول في هيئة علماء المسلمين الشيخ الكبيسي قال: إن ساسة العراق يجب أن يركزوا على انسحاب القوات الأجنبية، وليس على التشكيل البرلماني بعد الانتخابات، هل هذا يعني موقفا سلبياً من الحكومة القادمة، وهل تنظرون إليها على أنها حكومة غير شرعية، رغم أنكم اعترفتم بأن أربعة ملايين شاركوا فيها؟

الفيضي: نحن نرى أن هناك شيئاً جديداً في هذه العلمية السياسية، ابتداءا كنا

والسيد خالد مشعل ـ وكان حاضراً، وألقى كلمة ـ تختلفان عن الكلمات، فهما تغسلان الدماغ غسلا!

نرفض المشاركة في أية عملية سياسية، وحتى الاعتراف بشرعيتها، لأنها تجري في ظل الاحتلال، و بإشراف مباشر منه، لكن في العملية الانتخابية التي جرت حدث تطور جديد، وهو وجود فئة من الشعب العراقي رضيت بالعملية الانتخابية، وذهبت إلى صناديق الاقتراع، بمعنى أنها رضيت بأن تكون الانتخابات في ظل الاحتلال رغم كل شيء، ولا يمكن - في كل الأحوال - أن تتجاهل إرادة هؤلاء، حتى وإن كانوا أربعة ملايين، ومن هنا رأينا ضرورة احترام إرادة هؤلاء الناخبين، لذا قلنا: إننا سننظر إلى الحكومة القادمة على أنها حكومة تصريف أمور، لها بعض الشرعية استمدتها من الناخبين من بعض فئات الشعب العراقي، لكن هذه الحكومة لا يحق لها أن تمثل العراق في المحافل الدولية، لأنها غير منتخبة من جميع فئات الشعب، ولا يحق لها أن تكتب الدستور الدائم، ولا يحق لها أن تبرم اتفاقيات طويلة المدى أمنية أو اقتصادية مع العالم الخارجي، وتبقى مقرراتها قابلة للطعن من قبل الفئات الشعبية التي لم تنتخبها، وسننظر إليها على أنها حكومة محدودة الصلاحيات [1] وهذا من اجل عيون الناخبين الذين لم يتجاوزوا أربعة ملايين كما ذكرت.

الشرق: لكن الشرعية المنقوصة قد تعرضكم لمواجهات مع الحكومة، إذا قررت أشياء تتعلق بمصير العراق، كما أنها لاشك أنها ستحظر في المحافل الدولية بتشجيع من أمريكا فما هو موقفكم؟

الفيضي: سنرفض. ولن نسمح للحكومة أن تبرم اتفاقيات بعيدة المدى، أو تكتب الدستور، إلا إذا فعلت ذلك بقوة السلاح الأمريكي، ولن نعترف به، وسنبقى نطعن بهذا الدستور، لأننا نعرف من هم أصحاب الثقل السياسي في العراق، ولن تكون هذه اللعبة كافية لكي تقنعنا بكتابة الدستور، الذي نتوقع إذا أنجز في هذه المرحلة أن يكون مشرذماً لوحدة العراق وشعبه.

الشرق: ومن هم أصحاب الثقل السياسي في العراق الآن؟

الفيضي: هم كثيرون، ولكن لو نظرت إليهم تجد أنهم هم الذين تبنوا مشروع المقاطعة: هيئة علماء المسلمين، والتيار الصدري، والمؤسسة الخالصية،

(١) انظر في الملحق، الرقم ١١ بيان الهيئة بهذا الصدد.

وأكثر من ٨٠ حزباً وتجمعاً سياسياً عشائرياً وعلمانياً ومسيحياً، ولدينا قوائم بأسمائهم وكلهم معروفون.

هناك أحزاب ظهرت لم نسمع بها في حياتنا، لكن الأسماء التي لدينا كلها معروفة بتاريخها ورجالها.

الشرق: إذن هم ليسوا أهل السنة، ولكنهم تيارات وطنية تجمع السنة والشيعة و العلمانيين والمسيحيين ؟

الفيضي: نعم . . هم أصحاب الخيار الوطني الذين يشكل السنة فيهم مركز الثقل.

الشرق: لا شك أن كتابة الدستور ستكون خطوة قادمة، فما هي خياراتكم إذا أصبح ذلك واقعا يجب التعامل معه ؟

الفيضي: دعني أولا أسأل لماذا نحن نتخوف من كتابة الدستور؟

نحن نعتقد أن الدستور، إذا كتب في ظل الاحتلال، فسيثبت فيه ما يرغب الأمريكيون في تثبيته على النحو الذي يخدم مصالحهم، كما ستثبت القوى المهيمنة على الواقع اليوم ما تريد إثباته، مما يتعارض مع المصالح العليا للعراق.

الشرق: وما الذي يرغبون في تثبيته ولن تقبلوه؟

الفيضي: في تقديري الكثير، ودعني أذكر مثلاً واحداً وهو المحاصصة الطائفية و العرقية، فحينما شكل مجلس الحكم، وتم توزيعه على المحاصصة الطائفية والعرقية، جرى بيننا وبين الأمريكان حوار في زيارة قاموا بها إلى مقر هيئتنا في الأعظمية، و قلنا لهم: لماذا تفعلون هذا، نحن ليس بيننا مشاكل طائفية أو عرقية على المستوى الشعبي بين الشيعة والسنة أو العرب والأكراد، المشاكل مع النظام السابق، فلماذا تصرون على تقسيمنا طائفيا وعرقيا؟ قالوا: هذا في بداية تشكيل العمل السياسي وهو لفترة مؤقتة، وحينما شكلت الحكومة المؤقتة لاحظنا أن المحاصصة انتقلت إلى الحكومة أيضا، وخاطبنا السيد الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق، وقلنا له: إنهم قالوا لنا إن هذا لن يتكرر، فأعتذر الرجل قائلا: إننا حاولنا مع الساسة أعضاء مجلس الحكم أن نصوغ حكومة بعيدة عن المحاصصة، فلم يرضوا، واضطررنا أن ننقلها للحكومة، ولكن

ثقوا ـ هكذا قال لنا الرجل - إن هذا فقط لهذه المرحلة، وإذا جاءت الانتخابات لن تكون هناك محاصصة، ولكن قبل أسبوعين أو ثلاث خرج الرئيس غازي الياور، وقال: نحن مضطرون إلى أن تكون المراكز السيادية في الحكومة، مبنية على التوافق ونقل المحاصصة أيضا، وقال: لن نسمح بان يكون هذا في الانتخابات المقبلة التي ستكون بعد عام!

الأمريكيون بارعون في استدراجنا إلى ما يريدون، وحينما سيأتي الدستور سترى - وهذا ليس استكشافا للمستقبل وإنما هذا يؤشره من يفهم السياسة - الأمريكيين سيضعوننا أمام الأمر الواقع، ويقولون: لابد أن تثبتوا المحاصصة، لأنه لا حل سواها، وإذا ثبت هذا فهذا يعني أن العراق سيبقى ضعيفا إلى الأبد.

ما يفكر به الأمريكيون هو (**لبننة العراق**)، فحينما يكون على شاكلة لبنان، سيعاني ما يعانيه لبنان اليوم، وبالضرورة يحتاج إلى قوة تحسم نزاعاته، والأمريكيون يخططون أن يكونوا هم القوة من خلال السفارة التي فيها ٣٠٠٠ موظف، وهو شيء لم يحدث في العالم كله، فهل نقبل أن نخون شعبنا وندخل في هذا المشروع؟

الشرق: لكن هناك أحزاب ارتضت بالمحاصصة، مدعية أنها تقدم مصلحة العراق فوق أي اعتبار؟

الفيضي: أنا لا أفكر في الأحزاب الآن التي لا تفكر إلا في مصلحتها، نحن كعلماء و هيئة شرعية نفكر في مصلحة الشعب ككل، وليس من مصلحة العراق أن يقسم تقسيماً طائفياً وعرقياً، لأنه سيكون ضعيفا ولن يتطور، وهذا هو الذي يجعلنا نتخوف من كتابة الدستور في ظل الاحتلال، وهذا حقنا المشروع، ولا يعقل أن يكتب دستور يمثل إرادة الأمة تحت الحراب.

الشرق: هل يمكن أن تكون المحاصصة خطوة، على طريق تجزئة العراق، إلى دولة شيعية في الجنوب. كما قال احمد الجلبي. و دولة كردية في الشمال؟

الفيضي: لا اعتقد أنها ستقود إلى انفصال، فليس من مصلحة الدول الكبرى هذا، لكن الأمريكيين لديهم رغبة في أن يجعلوه فدرالياً حتى يبقى ضعيفاً، فالمكونات الفدرالية تضعف العراق، وتثقل كاهله.

الشرق: لكن الفدرالية نجحت في دول بالمنطقة مثل الإمارات العربية المتحدة ؟

الفيضي: من الخطأ أن يستشهد بوضع الإمارات، أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية، فالإمارات كانت موزعة كانتونات، وقوت نفسها بالفدرالية، وهكذا الأمريكيون، أما نحن فكنا دولة واحدة، وقوتنا في وحدتنا فلماذا نرضى بإضعاف أنفسنا؟! الأمريكيون يريدون إضعاف العراق لتكون إسرائيل هي المهيمنة على المنطقة، ومن مصلحتهم الوضع الفدرالي الذي ثبتوه في القانون المؤقت، ولم يستشيروا فيه الشعب إطلاقاً، فهم يتحدثون عن الديمقراطية، لكن اشهد أنهم يمارسون الدكتاتورية بحذاقة.

الشرق: طلبت مني، قبل إجراء الحوار، ألا نتطرق لقضايا الطائفية، لكن هي أصبحت واقعاً تمثل في الإقبال على الانتخابات، وبتشجيع من تيار السيستاني، والقوم رأوا الفرصة التاريخية للوصول إلى السلطة وإعادة صياغة عراق جديد، فهل فضلوا الطائفية على الإجماع الوطني؟

الفيضي: نحن كنا نتمنى أن يعمل السيد السيستاني لمصلحة العراق ككل، لكن المتابع لتحركاته ومواقفه المعلنة، يلاحظ انه يخطو خطوات تصب في مصلحة الطائفة الشيعية، وهذا لم نكن نتمناه لكنه الواقع، ونحن من بداية مسيرتنا كهيئة لم نتحدث باسم أهل السنة، نتحدث باسم العراق، وباسم علماء المسلمين، لأننا لا نريد وضع حواجز بين مكونات الشعب، ولا نعمل لمصلحة السنة، كنا نتوقع أن يرفضوا الانتخابات، ويقولوا لابد أن تؤخر حتى يشارك الجميع.

الشرق: لكن هل يغيب عنهم أن أمريكا ترفض النظام الإيراني ولن تسمح بإقامته في العراق ؟

الفيضي: أعتقد أنهم أوضحوا للأمريكيين أنهم لا يعملون لمصلحة إيران، وإنما للطائفة، ولن تصطدم مصالحهم مع المصلحة الأمريكية، فضلا عن أن المصالح الأمريكية والإيرانية لا تتعارض في العراق في هذه المرحلة.

الشرق : يقال إن مشكلة التيار السني تكمن في تجاهل الاحتلال الأمريكي لمطالبه، و إن على السنة إما الانصياع للأوامر، أو استفاف رمال الصحراء ؟

الفيضي: من بداية الاحتلال، نتعامل معه على انه محتل، وهناك من يحاول أن يقول: إن المقاومة جاءت رد فعل لأهل السنة، بسبب التهميش الذي حدث في مجلس الحكم، وهذا ليس صحيحاً، لأن المقاومة بدأت بعد عشرين يوما من الاحتلال، وبلغت ذروتها قبل تأسيس مجلس الحكم، الذي أسس - أصلاً - لاحتواء المقاومة.

كذلك هناك من يقول: إن السنة لم يدخلوا الانتخابات، لأنهم يشعرون أنهم سيهمشون لأنهم ليسوا أكثرية، وهذا الكلام ليس صحيحاً أيضاً، فنحن مع الأكراد أكثرية ساحقة، وبدون الأكراد لسنا بأقلية، ولدينا مؤشر يدل على ذلك، وهو إحصاء الأمم المتحدة في ١٩٩٧ . المتأمل في هذا الإحصاء يجد أن المحافظات المغلقة على أهل السنة تعادل ضعفي المحافظات المغلقة على الأخوة الشيعة، ونحن واثقون أننا أكثرية، ولكن نربأ بأنفسنا أن نتحدث بهذه اللغة الطائفية التي نبغضها، وكنت أفضل عدم التطرق إليها، فنحن نعتقد أننا والشيعة والأكراد أكثرية مسلمة، وهذا يكفي لتشكيل عراق متجانس واحد.

الشرق: ولماذا لم يقبل أهل السنة بالمتاح بنظرة واقعية للأمور، وشيء أفضل من لا شيء؟

الفيضي: الواقعية استسلام، ونحن لسنا ضعفاء، فلماذا نستسلم للواقع، وبالعكس، على أمريكا أن تستسلم هي للواقع الشعبي الرافض لوجودها، فإنها شاءت أم أبت - سيأتي اليوم الذي تضطر فيه أن تكون هي الواقعية، وتترك الشعب ليختار بنفسه طريقه.

الشرق: وهل من العار التحاور مع الأمريكان، والقبول بحلول وسط، مثل ما أشار شيخ الأزهر عليكم ؟

الفيضي: الأمريكان طافوا بمكبرات الصوت في الطرقات يدعون الناس للأخذ بفتوى شيخ الأزهر!

الشرق: إذاً الحوار ليس عاراً، أو خطيئة، أو مخالفة شرعية، فهل يمكن استئنافه؟

الفيضي: نحن في الهيئة زارنا أمريكان، وقادة عسكريون، وسياسيون، ولا

نرفض الجلوس معهم للحوار ـ وليس للتفاوض ـ ، ولا نقبل أي اتفاق يتجاهل ثوابتنا .

الشرق: صحيح أن الجزيرة تم حظرها، فأين الإعلاميون العراقيون الذين يطوفون العالم بقضيتهم؟

الفيضي: نحن نتعامل مع قوة عظمى ، تهيمن على العالم كله ، والجزيرة حينما تمنع ، ليس لإنزال عقاب على ما قدمت فحسب ، هذه رسالة للآخرين : إذا تجرأتم على كشف الحقيقة ، فمصيركم مصير الجزيرة ، وحينما قتلوا طارق أيوب ، لم يكن ما جنته أيديهم خطأ أو اعتباطاً ، لكنها كانت رسالة للمراسلين ، وهكذا حينما قتلوا علي الخطيب وعلي عبد العزيز من قناة العربية ، فهذا يجعل مهمتنا صعبة ، والتعاطف معنا صعباً للغاية ، والدول العربية لا تعطينا الفرصة لعرض قضيتنا ، ونحن بصراحة نعتبر قطر متميزة في هذا الجانب ، إنها تعطي فرصة لنا لنقل الحقيقة ، وهذا لا تفعله دول أخرى .

الشرق: دكتور، عندما أطالع كتيب هيئة علماء المسلمين أقرأ، أن من أهداف إنشاء الهيئة و مجال عملها، الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين، هل يحدث هذا بعد ١٤ قرناً من دخول الإسلام إلى العراق وفي عام ٢٠٠٥؟

الفيضي: الذنب ليس ذنبنا ، فنحن في ظل النظام السابق تعرضنا لظلم كبير ، وكل واحد كان له نوع من الظلم ، سواء نحن أو الشيعة أو الأكراد ، فنحن لم يسمح لنا ببناء مؤسسات ، لا سياسية ولا دينية ، ولذلك بعد سقوط النظام ، الشيعة نزلوا بثقل ، ولديهم أحزاب وخطط واضحة ، وكذلك الأكراد ، أمّا السنة ، فلم يكن لديهم حزب أو مؤسسة ، والنظام السابق ألغى منصب مفتي الديار العراقية حتى لا يكون لدينا مصدر للفتوى ، بينما لم يتعرض بأي ضغط على الحوزة العلمية في النجف ، بالعكس ، نحن تعرضنا للظلم أكثر ، واستهدفت هويتنا ، ولذلك نسعى من خلال الهيئة إلى الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين جميعاً ، ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع ، على أساس الإيمان بالله واليوم الآخر ، والاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال . .



الحوار الرابع

الاحتلال أساس المشاكل السياسية والأمنية*

أجرى الحوار: عز الدين أحمد

السبيل: يفرض الزخم الذي تشهده الساحة العراقية هذه الأيام تساؤلات عدة، حول ما ستحمله الأيام القادمة من استحقاقات لأبناء الرافدين، في ظل ما تشهده ساحتهم من تطورات ميدانية وسياسية، يأتي في مقدمتها استحقاق الاستفتاء على الدستور المقرر في الخامس عشر من الشهر المقبل، في ظل تصاعد كبير في عمليات المقاومة ضد الاحتلال.

فإلى ماذا ستفضي هذه التطورات، وما هو موقف القوى السياسية العراقية من هذه التطورات؟ وما خطواتها القادمة، في ظل إصرار الولايات المتحدة الأمريكية، على إنفاذ الدستور، الذي تعترض عليه القوى العربية السنية؟ وفي ظل تمسكها ببقاء قواتها في العراق، برغم تزايد الأصوات المطالبة بانسحابها؟

هذه الأسئلة وغيرها طرحتها "السبيل"، على الدكتور محمد بشّار الفيضي، الناطق باسم هيئة علماء المسلمين في العراق، فكان هذا الحوار؟

السبيل: كيف تقيمون الأوضاع السياسية والأمنية في العراق؟

الفيضي: الأوضاع الأمنية في العراق الآن، هي في الذروة من حيث السوء، وقد كنا نتوقع هذا منذ تم تشكيل الحكومة الحالية، حيث عقدنا مؤتمراً صحفياً في

(*) صحيفة السبيل الأردنية العدد ٦١١، السنة الثانية عشر، الثلاثاء، ٢٧ - ٣ تشرين أول ٢٠٠٥م

حينه ونصحنا هذه الحكومة، وقلنا لها: إنها ثمرة انتخابات جزئية في ظروف احتلال، وننظر لها على أنها حكومة تصريف أعمال، لكننا نقدم لها ثلاث نصائح، إذا أخذت بها نعتقد أن نجاحا سيسجل لها، وسيكون لها مكسب في تخفيف الأوضاع، وإذا لم تأخذ بها فإنها ستجازف بمستقبلها السياسي، وسيكون وضعها أسوأ.

وهذه النصائح [١] هي:

النصيحة الأولى: ـ أنْ تعرف الحكومة حجمها الطبيعي ووضعها القانوني، وأنها لا تمثل الشعب العراقي كله، وعلى هذا الأساس لا يحق لها ادعاء تمثيل العراق بالمحافل الدولية، ولا يحق لها كتابة الدستور الدائم، ولا يحق لها إبرام أي اتفاقات أمنية أو اقتصادية بعيدة المدى، ذات مساس بالسيادة العراقية، وتبقى قراراتها معرضة وقابلة للطعن من قبل فئات الشعب التي لم تشارك في الانتخابات.

النصيحة الثانية: ـ أن لا تعمد إلى خلط الأوراق بين المقاومة والإرهاب، وأنْ تفرق بينهما، وأنْ تنظر إلى المقاومة على أنها عمل مشروع.

النصيحة الثالثة: ـ هي أن لا تعمد أجهزتها الأمنية لمشاركة قوات الاحتلال في ملاحقة أبناء المقاومة، وفي مداهمة البيوت، والاعتداء على العراقيين.

وللأسف الشديد لم تلتزم هذه الحكومة بأية نصيحة من النصائح التي قدمناها، فهي ـ أولا ـ كتبت الدستور الدائم ـ وكما رأيتم ـ بطريقة مبنية على الأثرة والأنانية، وتجاهلت الملايين الذين لم يشتركوا في الانتخابات، وخلطت الأوراق، حيث تعاملت مع المقاومة كلها على أنها (إرهاب)، وللأسف الشديد دفعت بأجهزتها الأمنية إلى مشاركة قوات الاحتلال في ملاحقة أبناء المقاومة، وأضافت جديداً بأن كرَستْ سياسة طائفية بشعة جداً في المناطق الساخنة، مثلما حدث في (تلعفر) وغيرها من مناطق العراق.

---

(١) هذه النصائح تم الإعراب عنها في مؤتمر صحفي، ثم جرى التأكيد عليها من قبلي في برنامج المشهد العراقي، الذي تبثه الجزيرة مساء كل يوم احد، وقد تضمن بيان الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين حول موقفها من حكومة الجعفري بعض هذه النصائح.

ولذلك وبسبب أخطاء هذه الحكومة السياسية، أصبح الوضع الأمني متردياً جداً، والعراق الآن في مرحلة من مراحل الذروة من حيث السوء، وهذه الحكومة فقدت رصيدها نهائياً، ولا أعتقد أنها ستحظى بأي تأييد في المستقبل السياسي.

السبيل: استشرافاً للمستقبل الذي رسمته، هل تأملون بانفراجة قريبة في الأيام القادمة؟

الفيضي: نحن ابتداء متفائلون، حيث إننا نعتقد أن هذه المعركة تسير بعين الله، لأنها معركة لا لبس فيها ولا غموض، فهي معركة بين الحق والباطل، هذه ليست الحرب الإيرانية ـ العراقية، وليست اجتياح الكويت، هذه معركة نعتقد أنها فقدت كل مبرراتها، وغير مؤيدة من مجلس الأمن، وهي غزو واضح، والذرائع التي اتخذت بشأنها سقطت جميعها، فبالتالي أصبحت معركة بين الخير والشر، ومعرفتنا بسنن الله عز وجل في معارك من هذا النوع أن الغلبة فيها ستكون قطعاً للخير والحق، لكن من دون شك نحن نمر الآن بأخطر مرحلة من مراحل المعركة، الأمريكيون المحتلون يكابرون ولا يريدون أن يظهروا للعالم أنهم في مأزق، بل يحاولون القول إنهم قادرون على الخروج منه، وسيركزون على موضوع الدستور والانتخابات، لكنني أؤكد لك أن الدستور سيصبح حاله كحال كل العمليات السياسية السابقة، وبالنسبة للانتخابات التي يراد لها أن تكون للسنوات الأربع، فلن تختلف الأوضاع فيها كثيراً عن العملية الانتخابية السابقة، وستبقى المقاومة مشتعلة، وسيبقى الوضع الأمني متردياً، وسيأتي اليوم الذي تجد أمريكا نفسها مضطرة للخروج.

السبيل: من يتحمل برأيكم المسؤولية عن هذا الوضع المتردي سياسياً وأمنياً؟

الفيضي: المحتل هو أساس كل المشاكل، المقاومة تشتعل يوما بعد يوم بسبب وجود الاحتلال، وما يتمخض عنه سلوك الاحتلال من تصرفات إجرامية بحق الشعب يستدعي رد الفعل الطبيعي على الاحتلال وأعماله الإجرامية، وما دام الاحتلال موجودا فإن المقاومة ستبقى مشتعلة، وبدل أن نطلب من المقاومة أن تتوقف ونخالف السنن الفطرية علينا أن نطلب من الاحتلال أن يخرج، لأنه إن

خرج لن تبقى مشكلة في البلد، وسيتحسن الوضع في وقت قياسي قصير جداً، فإذن الاحتلال هو من يتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى والقوى المتعاونة معه، لأنها هي من تزيد أزمة العراقيين.

السبيل: هل تعنون الحكومة !

الفيضي: ليس فقط الحكومة الحالية، كل القوى التي جاءت مع الاحتلال، والتي لاحظنا أنها لم تنجح في أية تجربة سياسية، حيث دخلت في مجلس الحكم فازداد الوضع سوءاً، ثم دخلت في الحكومة المؤقتة فكان الوضع سيئاً كذلك، ثم دخلت في الحكومة المنتخبة جزئياً فازداد الوضع سوءاً، هذه الوجوه لم تعد قادرة على قيادة البلد سياسياً، وعليها أن تتنحى وان تترك الفرصة للآخرين، فالقوى المتعاونة مع الاحتلال تتحمل المسؤولية في الدرجة الثانية، وهناك أيضاً نجد بعض القوى الشعبية تتحمل جزءاً من المسؤولية، بسكوتها عن إدانة الاحتلال وكأنها تبدو راضية على وجوده، فهي شريكة إلى حد ما في هذا الوضع المتأزم. لأن المفروض أن يكون الموقف الشعبي موحداً، وهو رفض الاحتلال لأن هذا هو المنطق الذي أمرت به الأديان السماوية والدين الإسلامي.

السبيل: هناك استحقاقات سياسية متعددة تواجهها الساحة العراقية، انتم في الهيئة هل حسمتم أمركم، سيما ما يتعلق بموضوع الدستور والانتخابات؟

الفيضي: الهيئة بفضل الله، لديها إستراتيجية واضحة أعلنتها منذ البداية، وما زالت متمسكة بها لم تخرج عليها، وهي أنها لن تشارك في أية عملية سياسية في ظل الاحتلال، وترى أن عملية من هذا النوع ستكون مشبوهة، وتصب في مصلحة الاحتلال، ولن تكون في مصلحة العراقيين، قلنا هذا عندما تأسس مجلس الحكم ولامنا كثيرون، وقالوا: تعجلتم في الحكم على مجلس الحكم، لكننا بنينا موقفنا هذا على أمرين: الأول معرفتنا بطبيعة عدونا وطبيعة مطامعه، وأنه سيُسخر كل عملية سياسية لصالحه، سيما أنه غزا قبلنا أكثر من عشرين دولة، فهو متفَوق في توظيف العمليات السياسية لصالحه، الثاني: معرفتنا أيضا بالأشخاص الذين جاؤوا مع قوات الاحتلال الأمريكية، وأنهم قبل هذه المرحلة ملئت جيوبهم بالأموال والرعاية الأمريكية والبريطانية، وبالتالي لا يمكن لهؤلاء أن يخرجوا عن رغبة السيد الأمريكي، لذلك قلنا إن مجلس الحكم هو مشروع

أمريكي، ولن يحل المشكلة العراقية، وبالفعل صدّق الواقع ما قلناه، ثم لما جاءت الحكومة المؤقتة ودعينا للمشاركة فيها، رفضنا وقلنا إن هذه الحكومة لن تحل المشكلة العراقية، وصدّق الواقع ما قلناه كذلك، وعندما جاءت الانتخابات قلنا الكلام ذاته، وقلنا: إنها انتخابات مشوهة، وغير جديرة بالثقة، ولكن جزء من الشعب اختار هذا الخيار، وترون أن الواقع لم يخرج عما توقعناه كذلك.

وإني أقول لكم الآن: الدستور لن يكون حلاً للمشكلات، ولن يحظى بالاحترام، وستفرض بنوده بالقوة كما فرضت الحكومة، والعملية الانتخابية القادمة إذا تمت بنفس الظروف والملابسات أيضا ستزيد العبء العراقي عبئاً، بمعنى أنها لن تكون في مصلحة العراق، فلماذا نورط أنفسنا في عملية سياسية خاسرة، نعلم مسبقاً أنها ستكون بمثابة صهوة الجواد يمتطيها الأمريكي لتحقيق مآربه، بعيداً عن مصالح الشعب العراقي.

السبيل: إذا انتم ترون دعوة العراقيين للمشاركة بالاستفتاء، ولو بـ(لا) يعطي شرعية للاحتلال، ونوعا من المشاركة في عملية سياسية مشوهة؟

الفيضي: نعم، نحن نقول، هذا الدستور يجب أن يرفض من الآن.

السبيل: سواءً المشاركة بـ(لا) أو(نعم)؟

الفيضي: نعم، الأمر سيان، نحن لا نشجع على المشاركة، لسبب بسيط هو: إننا لا نثق في القائمين على عملية الاستفتاء على الدستور، ونتساءل ما الذي يضمن لنا، أن الأمريكيين والقوى المتحالفة معهم، سيعطوننا النتائج الصحيحة للاستفتاء؟ لدينا يقين أن معظم الشعب العراقي سيقول "لا" للدستور، لكن في الوقت ذاته لدينا مخاوف، أن هذه الـ(لا) يمكن أن تصبح (نعم) بقدرة قادر، ما دام أن الأمريكيين المحتلين هم المهيمنون، لأن هناك حقيقة يجب أن لا نغفلها، وهي أن الاستفتاء بالنسبة للأمريكيين قضية مصيرية، بوش في مأزق يريد أن يقول للعالم أنني نجحت، والقوى المتعاونة معه صاغت الدستور بما يخدم مصالحه ومصالحها تماماً، إذا الطرفان في حالة من الحرص على إنجاح الاستفتاء مهما كلف الثمن.

وهنا نقول: ما الذي يحول بين هؤلاء وبين الكذب على الشعب، ويخرجون على الفضائيات ويقولون: إن الأغلبية وافقت على الدستور، حيث لا رقابة

دولية ولا أمم متحدة.

السبيل: ألا تخشون أن يؤدي موقفكم هذا إلى شق الصف السني، خصوصاً أن أطراف سنية أخرى دعت للمشاركة ومنها أطراف في المقاومة؟

الفيضي: الهيئة تعمل لمصلحة العراق، وتتخذ الخطوة التي تراها مناسبة لمصلحة العراقيين، لكن لا أظن أن شق الصف سيحصل، لأننا أعلنا أننا لن نشارك ولا نثق في الاستفتاء لكننا لم نمنع أحدا، نحن واجبنا كهيئة شرعية أن نبيّن الموقف ونترك لشعبنا الخيار، لذلك بعثت الهيئة برسالة مفتوحة لشعب العراق، وكان إحدى توصياتها، أنكم يا شعب العراق إذا أردتم المشاركة في الاستفتاء، فعليكم أن تحذروا من الهيمنة على الاستفتاء، لأن الذي سرق أصواتكم في الانتخابات من الممكن أن يسرقها مرة اخرى[1] .

السبيل: في موضوع الأوضاع الأمنية وتدهورها، تحذر أطراف كثيرة من حدوث حرب طائفية، ما هو رأيكم؟

الفيضي: منذ بداية الاحتلال كان هذا الخيار مطروحاً، وكنا نستبعد عبر وسائل الإعلام حدوثه، ونقول: إننا نثق بالشعب العراقي، وهو من النضج بمكان، بحيث يسمو على الأزمات، التي من الممكن أن تدفعه لحرب أهلية.

ومررنا بتجارب، جعلتنا نزداد ثقة في هذا الموضوع.

في بداية الاحتلال لاحظنا أن المحتلين الأمريكيين، فتحوا مخازن السلاح على مدى ثلاثة أسابيع يأخذ منها الناس ما يشاءون، ويمرون أمام الدبابات الأمريكية، والأمريكي يصرف وجهه عنهم، كأن الأمر لا يعنيه، ففهمنا أن هناك مخططا كبيرا لحرب أهلية، فمن يقول بأن أمريكا لا تريد حربا أهلية واهم، أمريكا كانت تتمنى حرباً أهلية، وعلى الرغم من أن هناك مؤامرات صيغت بوضوح، لإشعال هذه الفتنة، كما حدث في تفجيرات الكاظمية، وكربلاء، واغتيال علماء السنة، تجاوز الشعب العراقي موضوع الطائفية، وحتى اللحظة نحن نثق بأن الشعب لن ينزلق إلى حرب أهلية، رغم حرص الكثيرين على إشعالها.

---

(١) أنظر في الملحق الرسالة التي وجهتها الهيئة بهذه المناسبة، وهي مهمة للغاية، الرقم ١٢

السبيل: في موضوع تهديدات أبي مصعب الزرقاوي الأخيرة لأطراف سنية وشيعية، أصدرتم بياناً وأوضحتم فيه رؤيتكم لهذه التهديدات، ما هي الخطوة القادمة بالنسبة لكم؟

الفيضي: البيان - كما هو معلوم - تضمن دعوة لأبي مصعب [1] للتراجع عن

(١) أود الإشارة هنا إلى أن الإعلام بدأ يسلط الضوء على أبي مصعب الزرقاوي بعد ملحمة الفلوجة الأولى، وكانت قوات الاحتلال الأمريكي كلما أرادت اجتياح منطقة زعمت أن الزرقاوي فيها، كما حدث في واقعة الفلوجة الثانية، حين اتخذت من دعوى وجوده فيها ذريعة لاجتياحها، والكل يعلم أن عزمها على اجتياح المدينة إنما كان لرد اعتبارها بعد أن هزمت في هذه المدينة من قبل شر هزيمة، ولذا بعد أسبوعين من بدأ الاجتياح، أعلن الأمريكيون أن الزرقاوي تمكن من الخروج دون الإمساك به، لكن عملياتهم لم تتوقف، واستمرت لما يقرب من شهرين، حتى ألحقت بالمدينة دمارا يشبه ما ألحقه أسلافهم بمدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، كما أن هناك حملات إعلامية مقصودة تهدف إلى نسبة العمليات مجهولة المصدر كالمفخخات والتي تستهدف المدنيين العراقيين إليه، هذه العمليات التي سئل عنها وزير الداخلية في عهد حكومة علاوي من يقف وراءها؟ فأجاب: لدينا ملف حول هذه العمليات والجزء الأعظم منها مسؤول عنه دولة جارة ولم يسمها، وسئل عنها أيضا وزير العدل في الحكومة نفسها فأجاب: ثمة سياسيون كانوا في مجلس الحكم متورطون في عمليات من هذا النوع، وحين طلب إليه أن يذكر أسماءهم اعتذر بان علاوي - رئيس الحكومة آنذاك - رجاه أن يؤخر ذلك حفاظا على العملية السياسية، ولكن ذلك كله تم طيه ونسيانه، وكأن أحدا لم يأت له بسيرة، وظل الترويج الإعلامي باتجاه نسبة هذه العمليات وأمثالها إلى تنظيم الزرقاوي، وذلك وراءه قطعا أهداف كثيرة، في مقدمتها تأجيج الاحتقان الطائفي تمهيدا لحرب أهلية، كانت بالنسبة للقوات الأمريكية حلما لو تحقق فانه يخفف كثيرا من وضعها المتأزم في العراق، بيد أن تنظيم الزرقاوي في المقابل لم يكن يعلن تبرأه من هذه العمليات في الغالب، وأحيانا كان يتبنى عمليات نحن على ظن غالب انه لم يفعلها، كما هو الحال في عملية اغتيال محمد باقر الحكيم، وقد يبدو هذا مفاجئا، لكننا حين ذهبنا إلى التعزية، وزرنا موقع الحادث، وسألنا شهود عيان عن الحادث ورووا لنا تفاصيله، رجحنا هذا الظن، وقد بثت وكالات الأنباء خبرا مهما بهذا الصدد، مفاده: أن العميد قاسم السليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني ذكران تورط الزرقاوي في قتله ليس أمرا مؤكدا، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه والله اعلم.

هذا التهديد العام، نحن ننتظر منه أن يستجيب لهذه الدعوة، فنحن نخوض معركة شرسة مع الاحتلال، وبالتالي نحتاج إلى أن تتوحد كل القوى الشعبية في خندق مقاومة الاحتلال، ونعتقد أن دعوة أبي مصعب هذه في الاتجاه الخاطئ تماماً، لأنها تحقق ما يطمح له المحتل من تقسيم العراق فعلياً على نحو طائفي وعرقي، وفي ذات الوقت تعطي المحتل دعماً لوجوده في العراق، فهي من الناحية السياسية خاطئة، ومن الناحية الشرعية أيضا خاطئة، لأننا نعجب على أي أساس من الشرع يجوز قتل البريء بما فعل الجاني، والقاعدة الشرعية في هذا المجال معروفة وهي(﴿ألا تزر وازرة وزر أخرى وأن ليس للإنسان إلا ماسعى﴾[1]، كما انه لا يجوز للمسلم أن يتعلق في مثل هذه القضايا بقاعدة الثأر، والانفعالات العاطفية، يجب أن تحكمنا في هذه القضايا الحساسة أحكام الشرع، وأن لا نستجيب لرد فعل عاطفي وننتقم من الأبرياء، وهنا نتذكر ما فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - عندما وجد عمه حمزة وقد مثّل به في معركة أُحد وقال ((لأمثلن بسبعين منهم))، ثم تراجع المصطفى - عليه الصلاة والسلام - ، لأنه ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾[2] ونزلت الآية المعروفة ﴿وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾[3] فنحن ذكرناه بالله، ونتمنى أن يتراجع[4].

---

(١) سورة النجم / الآية ٣٨،٣٩.

(٢) سورة الشورى / الآية ٤٠ .

(٣) سورة النحل / الآية ١٢٦ .

(٤) انظر في الملحق، الرقم ١٣، بيان الهيئة الذي تضمن دعوته إلى التراجع.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المقاومة العراقية، هي الأخرى رفضت هذه الدعوة، فقد صدر حينها بيان وقعه عدد منها بهذا الخصوص مثل : كتائب القعقاع، والجيش الإسلامي، وجيش مجاهدي العراق، والناصر صلاح الدين، وغيرهم، وجاء في البيان: (إنّ هدف المقاومة وضرباتهم العسكرية، هو الاحتلال وأعوانه لا غير، وما الدعوة إلى قتل الشيعة بعامتهم، إلا نار تحرق العراقيين سنتهم وشيعتهم) وجاء في البيان أيضا :(إن المقاومة هي تنظيمات عسكرية وشعبية عراقية لا ترتبط بأي تشكيلات خارجية، وان الهدف الأساس هو تحرير العراق من المحتلين وإقامة الحكم الوطني الحر فيه) وشدد البيان على أن (المقاومة لا تستهدف أي عراقي مهما كان انتماؤه

السبيل: ولكن هناك من يقول أنكم، في لغة مخاطبتكم للزرقاوي، ربما تبررون بعض أفعاله؟

الفيضي: نحن نجد أن الزرقاوي يمارس نوعين من العمل، الأول يستهدف فيه قوات الاحتلال، وهذا عمل مشروع، لأن الأمريكان غزوا بلادنا وجاءوا بكل جنسيات الدنيا، فالمبدأ الشرعي أنا لا استطيع القول للمجاهد العربي: اخرج من أرضي، فضلا عن أن أمريكا جيّشت العالم ضدي. الثاني: يصيب فيه الأبرياء[1] ومع افتراض حسن النية، فإن هذا الفعل يسيء إلينا من حيث لا

المذهبي والعرقي إلا إذا ارتبط بالمحتل).

وقد أثمرت هذه المواقف الموحدة بفضل الله، فبعد ثلاثة أيام فقط، أصدر أبو ميسرة العراقي وهو من التنظيم نفسه الذي ينتمي إليه الزرقاوي بيانا، نشر على موقع الحسبة المعروف، استثنى فيه كلا من تيار الصدر والتيار الخالصي وتيار المرجع الشيعي احمد البغدادي بسبب مواقفهم الرافضة للاحتلال والمناهضة للحكومة الموالية للأمريكيين، على حد تعبير البيان، وبذلك لم يعد ثمة فرز طائفي عند جميع فعاليات المقاومة، وتم تجنيب البلد فتنة كبيرة آنذاك، كان من الممكن أن توقد ولا تنطفئ.

(١) هناك عمليات تقوم بها جماعات تنسب إلى تنظيم الزرقاوي تستهدف قوات الاحتلال داخل المدن أو أثناء مرورها في الأسواق، مما يعرض حياة الأبرياء للخطر إما بنيران المقاومة أو أثناء رد الاحتلال عليها أو بالرد الانتقامي الذي يتعمد فيه الاحتلال استهداف المدنيين، وقد تكرر ذلك حتى صار سياقا، فكلما وجهت إلى قوات الاحتلال ضربة، وجهوا نيرانهم إلى الأبرياء المارة، وكنا نظن أول الأمر أنهم يفعلون هذا بسبب ما يعتريهم من رعب أثناء المواجهة، ثم بدا لنا أن هذا سياق، وكأن لديهم تعليمات أن يفعلوا ذلك بالناس، وقد نما إلينا أن هذه الجماعات تبرر استهداف العدو في هذه الأماكن أنه يكون صيدا سهلا، وأن فرص اقتناصه أيسر، ويستندون إلى مسألة التترس التي وردت في كتب الفقه، أما بشأن من يقتل من الأبرياء فيها، فيقولون: إنهم ليسوا مقصودين، وبالتالي فإنهم يبعثون على نياتهم، وقد ورد في الحديث (إنما الأعمال بالنيات)، كما جاءت - هكذا يقول بعضهم - أحاديث أخرى فيمن يحضرون بلايا الخسف أو العذاب الإلهي وهم صالحون أنهم يحشرون على نياتهم، وهذا الاستدلال - في تقديرنا - غير صحيح، ولا يدل على وعي فقهي دقيق، فالنفس البريئة مصانة عند الله عز وجل، وقد أوضح القرآن أن قتلها من غير نفس أو فساد في الأرض بمثابة قتل الناس جميعا، فالأمر من الخطورة بمكان إذا، أما حشر

يدري، ولذا نقول دائما: على من يريد مؤازرتنا والدفاع عن أرضنا أن يتفهم تعقيدات الوضع العراقي وملابساته .

السبيل: برز التناقض العراقي الرسمي في موضوع جدولة انسحاب الاحتلال، بينما كان الموقف الأمريكي واضحاً بأنه لا تفكير في جدولة الانسحاب، أنتم في الهيئة كيف تنظرون إلى هذه المسألة؟

الفيضي: شيء طبيعي جداً أن لا يطلب جلال الطالباني، والجعفري، وغيرهم من الذين يخوضون العملية السياسية بمباركة الاحتلال، من الأمريكان الخروج، وهم بذلك يرتكبون خطأ فادحاً، لأنهم يعملون على إدامة الاحتلال للحفاظ على مصالحهم في ظله .

أما نحن، فنعتقد أن جدولة الانسحاب مطلب لا تنازل عنه، نصت على رفض الاحتلال الشرائع والقوانين في العالم، ولن نتنازل، لا اليوم ولا غداً، عن هذا المطالبة بخروج المحتلين، دون قيد أو شرط، لأن الاحتلال يمثل المشكلة الأساسية التي يعاني منها اليوم العراق وشعبه .

وفي تقديري الشخصي سيظل الأمريكيون يكابرون، لكن اليوم الذي سيجدولون فيه انسحابهم سيكون قريباً .

الناس على نياتهم فصحيح، ولكن ذلك لا يعني جواز فعل القتل والحالة هذه، والقياس على القضايا القدرية كالخسف والعذاب الإلهي قياس باطل، لأن الأخير فعل الخالق، فلا يقاس عليه فعل المخلوق، أما مسألة التترس فمن الغريب أن يستدل بها في مثل هذه الحالات، فهي كما ذكر الفقهاء واردة في حال وضع العدو أسرى المسلمين في مقدمة جيشه وشن هجوما على المسلمين في عقر دارهم، أو على كتائبهم في الميدان، ولم يكن من بد في مقارعتهم للحيلولة دون استيلائهم على أرض المسلمين، أو إلحاق الهزيمة بالكتائب، فهنا أجاز الفقهاء للمسلمين والحالة هذه الدفاع عن أنفسهم وإن أدى ذلك إلى إصابة الأسرى الذين تترس بهم العدو، لأن تسليم العباد والبلاد أو تعريض الكتائب للهزيمة بحجة المحافظة على الأسرى غير وارد، فضلا عن أن ذلك سيدفع بالعدو إلى اعتماد ذلك وسيلة في كل منازلاته ليتحقق له ما يريد، فكان لابد من تفويت هذا القصد عليه . . فتأمل

أنظر بهذا الصدد : د محمد عياش، من فقه المقاومة ص٢٦

العملية الدستورية ، والشرعية المفقودة*

أجرى الحوار: عبد الكريم الكيلاني

ميديل: عملية كتابة الدستور أحدثت جدلاً واسعاً في جميع الأوساط السياسية داخل وخارج العراق، وتباينت المواقف حيال هذه العملية، ومدى مشاركة كل أطياف الشعب العراقي في صياغته، والخروج بنتائج ترضي طموح الإنسان العراقي تحت ظل هذه الظروف التي نعيشها.. وربما كان لغياب العرب السنة، الأثر الأكبر في هذا الجدل، الذي خيم بظلاله على العملية السياسة برمتها.

ولمناقشة هذا الموضوع الشائك، التقينا بالدكتور محمد بشّار الفيضي، الناطق الرسمي لهيئة علماء المسلمين، فكان لنا معه هذا الحوار:

ميديل: المرحلة الحالية هي كتابة دستور دائم للبلاد، كيف تنظرون إلى العملية الدستورية بشكل عام؟

الفيضي: ما من شك في أن أحد أهم عناصر الاستقرار، وجود دستور يعكس اهتمام الشعب العراقي، من خلال عملية تلقى تأييداً واسعاً من كل فئاته.

وفي كل الأحوال، فإن المعنيين بهذا الشأن، يلزمهم لإنجاح ذلك، الالتزام

(*) ميديل إيست أونلاين، middle east online ٤/ ٧/ ٢٠٠٥م

بعملية ذات ثلاثة أبعاد، وهي:

- الكلفة.
- الزمن.
- درجة الشرعية.

وأي قرار يتخذ بشأن أحد تلك الأبعاد، سيؤثر بالضرورة على البعدين الآخرين سلباً أو إيجاباً.

ميديل: في تقديركم، ما الخيارات المتاحة للشعب العراقي، لكتابة الدستور في هذه المرحلة؟

الفيضي: أمام الشعب العراقي خياران لكتابة الدستور: خيار سليم، ويتضمن انتخاب جمعية دستورية في ظروف يتمتع فيها العراق بسيادة كاملة، وهو خيار مستبعد الآن؛ لأن هذه العملية باهظة التكاليف، وتتطلب زمناً، فضلاً عن إصرار قوات الاحتلال - وهذا الأبرز - ومعهم هذه الحكومة على كتابة الدستور في ظل وجودهما.

وثمة الخيار الآخر المتبنى حالياً، وهو أن يقوم القائمون على العملية السياسية، الذين هم ثمرة انتخابات جزئية، بانتخاب لجنة تمثل الفئات المشاركة في الانتخابات، وتعيين آخرين يمثلون الذين قاطعوا الانتخابات.

هذه الخطوة توفر من دون شك وقتاً ثميناً، وموارد كبيرة، ولكنها ستطعن في درجة شرعية الدستور، وستكون على حساب العراق، ومصالح شعبه العليا.

ميديل: ولماذا يكون ذلك بتقديركم؟

الفيضي: لأسباب، منها:

أولاً: سينظر إلى هذا الدستور على أنه كتب في ظل الاحتلال، فهو يخضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، ويراعي مصالحها أولاً.

وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولنأخذ عبرة في أول دستور عراقي يعود إلى عام ١٩٢٥، على إثر تكوين العراق كدولة تحت الانتداب البريطاني، هذا الدستور، على الرغم من أنه يمتاز بكونه نتيجة لحوار وطني عام ـ وهو أمر لم تعرفه كل الدساتير العراقية التي جاءت بعده ـ ، نظر إليه العراقيون على أنه

وسيلة من وسائل التلاعب والسيطرة الأجنبية، ولم تترسخ لهذا الدستور أية أصول في التربة العراقية.

وهذا المطعن بدأ من الآن، لا سيما بعد أن رأى العراقيون كيف فرض عليهم قانون إدارة الدولة المؤقت.

وحقيقة، مثل هذه يؤمن بها اليوم كثير من أعضاء الجمعية الوطنية، وعلى سبيل المثال، في مقابلة له مع السي آي جي في عام ٢٠٠٣ قال السيد عبد الكريم العنزي - وهو معروف - : (يحاول الأمريكيون وضع دستور يحقق مصالحهم وليس مصالح العراقيين)!!

ثانياً: ثمة فئة كبيرة من الشعب العراقي قاطعت الانتخابات على أسس مبررة سياسياً وقانونياً، وقدر عدد المقاطعين بحسب الإحصاء المعلن بـ ٦ ملايين، والسؤال الذي يثار الآن من يمثل هذه الفئة الكبيرة في كتابة الدستور؟!

إن الذين تم اختيارهم بنحو خمسة عشر، وعشرة استشاريين، لا يستطيعون أن يزعموا أنهم يمثلون هذه الفئة؛ لأنها لم تنتخبهم، وهذه قضية بحد ذاتها مشكلة قد يتم تجاهلها الآن لـ (تمشية العبرة) كما يقول المثل الشعبي، ولكنها كالقنبلة الموقوتة من الممكن أن تنفجر في أية لحظة، وتقلب الأمور رأساً على عقب، وهو اعتراض مبرر وعادل، لأن الفئات الأخرى كان لها منتخبون مارسوا عملية اختيار الأعضاء، فلم لا يكون للآخرين مثل هذا الحق؟!

ثالثاً: هناك شعور بأن هذه العملية سيسيطر عليها عراقيو الخارج، وثمة هوة أصلاً بين هؤلاء وبين عراقيي الداخل، فالأخيرون ينظرون إلى عراقيي الخارج بالريبة والشك، ويخشون من أنهم يريدون فرض أفكار ضارة، مستوحاة من الغرب، على المجتمع العراقي، وأن ينتزعوا السلطة بمساندة الولايات المتحدة وبعض دول غربية أخرى، وذلك دون مشاركة حقيقية من الداخل، وهذا التخوف يؤيده سيطرة هؤلاء على المؤسسات الهامة، التي أنشأتها قوات الاحتلال كمجلس الحكم والحكومة المؤقتة، وأخيراً الانتخابات، وبالتالي سيبقى الدستور عرضة للطعن، ودستور بهذا الشكل سيتحول إلى مشكلة قائمة بذاتها، ولن يكون حلاً لمشكلة.

ميديل:على الرغم مما ذكرتم، هل ترون ذلك عائقاً ما دام الدستور سيعرض

على الشعب، وسيصوت عليه عبر استفتاء عام؟

الفيضي: من الذي سيضمن ثقة الناس بهذا التصويت، فحتى هذه اللحظة يطعن الكثير بنتائج الانتخابات الماضية، وقد رصد لها من الوقت والمال الشيء الكثير، ولذا رأينا شخصاً مثل رئيس الوزراء السابق، إياد علاوي، يطعن في هذا الاستفتاء ابتداء، فقد قال في مقابلة له مع قناة الشرقية: (إن هذا الدستور ما لم يكن معبراً عن كل العراقيين فلن يكون حلاً حتى وإن خضع لاستفتاء عام).

ميديل :هل تعتقدون أن هناك مشاكل دستورية، من الممكن أن تعيق هذه العملية، إذا افترضنا جدلاً إمكان تجاوز العقبات التي ذكرتموها؟ وما هي أخطر هذه المشاكل؟

الفيضي: من دون شك، هناك تحديات دستورية تواجه العراقيين في كتابة الدستور تحتاج إلى وقت طويل لمناقشتها والاتفاق عليها، لا أدري كيف يعقل الفراغ منها خلال شهرين؟! ومنها ـ على سبيل المثال ـ موضوع المواطنة، فما هو القدر من التوازن الواجب بين الدولة والطوائف الدينية أو العشائرية أو الإثنية؟! وعلى أي أساس ستمنح الوظائف والمراكز والمناصب؟!..

ويلتحق بهذا الموضوع قضية الجنسية، وهي مشكلة بحد ذاتها.. فمن هو العراقي؟! هل هو الذي ولد في العراق وله والد عراقي، كما هو مقتضى القانون حالياً؟!. وهناك اقتراحات بإغفال ذكر الوالد، وهناك اقتراح يسمح للأم بإعطاء أولادها حق الجنسية، وهناك قانون عراقي يحرم على المواطن حمل جنستين. وفي أيلول ٢٠٠٣ أصدر مجلس الحكم قانوناً يسمح للعراقيين بحمل جنسيتين، وقد استفاد من هذا القانون أعضاء مجلس الحكم أنفسهم بسبب ماضيهم خارج البلاد، ولهذا بعض رجال المعارضة اعترضوا على هذا الاقتراح، ومنهم وزير الدفاع الحالي سعدون الدليمي، ففي مقابلة له مع السي آي جي في أيلول ٢٠٠٣ قال: (إن أولئك الذين يرفضون التخلي عن جواز السفر الأجنبي لا يصح أن يمارسوا وظائف رسمية في الدولة).

وحل مثل هذه الخلافات ليس سهلاً أبداً، لأن تبعات كبيرة تنبني أو لا تنبني على أية خطوة تتخذ.

ومنها: أيضاً قضية الفدرالية وتعد هذه القضية من أهم التحديات الدستورية.

هناك كثير من العائدين من المنفى يرون أن لا حاجة إلى مناقشة القضية، لأنه تم بحثها في لقاءات المعارضة في الخارج، واتخذت بشأنها قرارات، وكذلك ثبتت في قانون إدارة الدولة المؤقت، لكن السؤال: كم تمثل قوى المعارضة من نسبة أمام عراقيي الداخل؟!. وهناك تقارير تؤكد أن معظم الشعب العراقي لا يريد الفدرالية، ويعتبرونها مقدمة تؤدي إلى الانفصال، فكيف يمكن فرضها على الشعب العراقي؟!.

تصريحات الأكراد تؤكد إصرارهم المطلق على هذا الموضوع.

هناك مقابلة مثلاً مع السيد فؤاد معصوم يقول فيها: (إذا رفض الشعب العراقي مبدأ الفدرالية فلن تحل المسألة الكردية، وقد نعود في هذه الحالة إلى القتال)!! مقابلة سي آي جي في ٣١ آب ٢٠٠٣.

ويقول فرسات عبد الله: (إذا أراد العرب أن يكونوا لنا شركاء فأهلاً وسهلاً، وإلا فالسلام عليكم)!!.

من جانب آخر نجد السيد هوشيار زيباري يشرح مطالب الأكراد بالقول: (لن نقبل أن نكون نصف عراقيين، إذ إننا بدون أن نكون عراقيين كاملين نتمتع بكل الحقوق، فلن نقبل أن نكون عراقيين، قيادتنا هنا في بغداد، هذه بلادنا، وهذه عاصمتنا)!!.

وهنا يكون السؤال: حينما يريدون كل ذلك، فإنه لا بد من الرجوع إلى بقية مكونات الشعب العراقي.

وبعد التطورات الأخيرة في الحكومة الحالية برز من يقول: (إذا حصل جلال الطلباني على منصب رئيس الدولة، وهوشيار زيباري على منصب وزير الخارجية، وحصل السيد برهم صالح على منصب مهم أيضاً، وغيرهم متداخلون في كثير من أجهزة الدولة. فلماذا الفدرالية؟! وهل يعني هذا إلا استغلال الوضع؟!).

وهذا كله عن مبدأ الفدرالية. فإذا تجاوزناه إلى الحديث عن طبيعة هذه الفدرالية، وحدودها الإقليمية ومشكلة كركوك سنجد أنفسنا أمام سيل من العقد والخلافات.

وهناك أيضاً قضية الدين.. فبالنظر إلى أن الأغلبية العظمى من العراقيين

تدين بالإسلام، فلست أظن بوجود مشكلة في اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة، لكن هناك مسائل سيحتدم عليها النقاش، منها مثلاً الدور المحدد للإسلام في نظام الحكومة. هل ستكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للقانون في الدولة، أم مصدره الأساسي، أم واحداً من عدة مصادر فيها؟! ولا ننسى أن السفير الأمريكي بريمر، هدد يوم مجلس الحكم، باستعمال الفيتو ضد اعتبار الإسلام المصدر الأساسي!! فهناك تخوف ابتداء من التدخل الأمريكي في هذا الموضوع أو غيره.

هناك مشكلة أخرى لا يمكن إغفالها، وهي أن الحكومة الحالية تعاني من مشاكل رئيسة، منها: نقص الشرعية، فهي لا تمثل كل العراقيين كما هو معلوم زيادة على أن تكوينها قد أرسى ظاهرة ضارة وهي تخويل السلطة على أساس الانتساب الإثني والديني.

ميديل: هل نفهم من هذا أنكم لن تشاركوا في العملية الدستورية الحالية؟

الفيضي: الهيئة مواقفها ثابتة، فمن أول الطريق وحتى هذه اللحظة لم تتغير.

إنها لن تدخل في أية عملية سياسية تحت ظل الاحتلال سواء أكانت انتخابات أم دستوراً أم غير ذلك؛ لأنها تعتقد أن عملية من هذا النوع ستكون مخترقة، وبالتالي لن تكون ناجحة، ولن تحفظ بها مصالح العراق..

قلنا هذا يوم دعينا إلى مجلس الحكم.. قلنا حينها: لن نشارك، وقلنا إن مجلس الحكم لن يحل المشكلة في العراق.. وصدق الواقع ما قلناه.. وقلنا هذا حينما دعينا إلى المشاركة في الحكومة المؤقتة.. وقلنا أيضاً إن هذه الحكومة لن تحل المشكلة.. وأيضاً قلنا في الحكومة الحالية المنتخبة جزئياً إنها لن تحل المشكلة..

ونقول الآن الدستور القادم من الصعوبة الاتفاق عليه، ولو افترضنا جدلاً أنه تم الاتفاق عليه فلن يحل المشكلة العراقية، لسبب واحد هو أن الاحتلال موجود، وهو أصل المشكلة، وما لم تعالج، فكل العمليات في ظله ستبوء بالفشل، لذلك فلا علاقة لنا بالدستور، لا من قريب ولا من بعيد.. ولسنا مؤيدين لهذه العملية.. ولم نرشح أحداً للعملية الدستورية.

نحن نفهم العراق ونعرف طبيعة العراقيين، وندرك بهذا الفهم أي الطرق التي ينبغي أن تسلك للخروج من الأزمة.

ميديل: إذاً يحق لنا أن نسألكم في ظل هذه التعقيدات: كيف يمكن كتابة دستور يحقق طموح العراقيين، ويرضي الأغلبية إذا تعذر إرضاء الجميع؟

الفيضي: نحن بحاجة قبل كتابة الدستور إلى تجديد كيان الحكم في العراق، وإعطائه درجة أكبر من السلطة والشرعية، لكي يثبت أمام الشعب العراقي أن السيادة في طريقها إليهم.

وهذا في نظر الهيئة لا يتحقق إلا من خلال أمرين:

الأول: انسحاب القوات الأمريكية على نحو يشعر العراقيين أن الأمريكيين ليس لهم سلطة على كتابة الدستور أو التدخل في أية عملية سياسية.

الثاني: تولي الأمم المتحدة الإشراف الكامل على هذه العملية، بما تملك من خبرة في هذا المجال، فضلاً عن أنها لا تتهم عادة بالانحياز في مثل هذه القضايا، وهذا سيساعد بكل تأكيد على تخفيف الشعور السائد لدى الناس حاليا، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدبر صياغة خاصة بالدستور تضمن لها مصالحها الخاصة، ولا شك في أن التجارب التي مرت بها الأمم المتحدة، في مجتمعات انتقالية، كفيلة بتعزيز العملية الدستورية في هذه الأوقات الصعبة.

يجب أن تذكر أن المطلوب هو دستور شرعي قوي، وهذا يستلزم وقتاً كافياً، ومشاركة، ومشاورات شعبية واسعة..

إن أي ضغط لاختصار تلك العملية، أمر على جانب كبير من الخطورة، ويتعارض مع السوابق الموفقة التي تمت في مناطق أخرى من العالم، فالدساتير التي تمت دون مشاورة واسعة، تعتبر انعكاساً لصفقة بين الأطراف القوية، وكثيراً ما تفشل في الصمود أمام عوامل الزمن.

يرى بعض المختصين على سبيل المثال، أن الإسراع في صدور دستور في كمبوديا عام ١٩٩٣، ساهم في حالة عدم الاستقرار التي أعقبت ذلك.

ميديل: مع كل ما ذكرت، ألا ترى أنه يتطلب وجودكم في عملية كتابة

الدستور لكي تكونوا على اطلاع بما يجري؟.. وهل غيابكم سيستمر فيه غياب السنة؟.. كيف تردون على هذا؟.. وكيف تردون على من يقول إنكم المتهم الرئيس في غياب السنة عن الساحة السياسية؟

الفيضي: أنا أعتقد أن هذه التهمة أثارتها بعض الأحزاب التي لم تشاركنا الموقف في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات . . ثم لما استجابت الجماهير لنا، أحست هذه الأحزاب ـ خطأ ـ بالغبن، وبدأت تروج أننا وراء المشكلة، مع أن الوقائع تثبت أن قرارنا كان صحيحاً . .

أخي الفاضل . .

ما الفائدة من أن ندخل في دستور، نعلم أن كتابته في هذه الظروف، ستجعله عديم المصداقية؟! . .

ما الفائدة إذا كنا واثقين من أن الشعب العراقي بصوته الحق سيكون مغيباً؟! . .

ومن يضمن لنا أن قوى الاحتلال ستقف على الحياد في صياغة الدستور، وقد رأينا ما فعلته فيما يسمى بقانون الدولة المؤقت؟! . .

هل نسينا تصريحات الدكتور محمود عثمان في البي بي سي، حين قال: (جاءنا هذا القانون باللغة الإنكليزية فترجمناه، وأدخلنا عليه بعض التعديلات)!! . .

ثم لم هذه العجلة؟! . . يراد منا أن نصوغ دستوراً لبلد مثل العراق ـ وهي بلاد بمنتهى التعقيد ـ في ظرف شهرين؟! . .

أمريكا بقيت في صياغة دستورها ١٢ سنة . . لماذا يطلب مني أنا العراقي ـ الذي يمتلئ ظرفي بالعقد والمشاكل ـ أن أنجز دستوراً خلال شهرين؟! .

لمصلحة من هذه العجلة؟!

ميديل: سؤال أخير، هل تتوقعون أن يكتب الدستور فيما تبقى من الوقت، وفي ظل هذه الظروف؟

الفيضي: إنني أولاً، اشكك كثيراً في إمكانية إنجاز الدستور في هذه المدة الضيقة، وأتوقع أن الحكومة الحالية ستبذل جهدها لتأجيل كتابة الدستور بأي

ثمن، لتبقى مدة أطول في الحكم، ولأسباب أخرى لا حاجة لذكرها الآن.

وقد تتعرض هذه الحكومة لضغط غير عادي من الولايات المتحدة الأمريكية، وحينئذ سينجز الدستور بصورة مشوهة، تهيمن عليه مصالح الاحتلال، والقوى المتحالفة معه على حساب مصالح الشعب العراقي، وهذا يعني أن نطاق النقمة سيتسع، وسيشعر الناس بالظلم، وحينئذ لن تكون للدستور حرمة، وسيتبخر مفعوله مع الأيام، وتبقى المشكلة العراقية قائمة، وهذا في الواقع ما يبعث فينا القلق.



هل حسم موضوع الدستور العراقي إلى الأبد؟؟؟ *

أجرى الحوار: عبد الكريم الكيلاني

الزمان: لقد كنتم ممن تبنى مقاطعة الاستفتاء على الدستور الدائم للبلاد، وقد مرر الدستور كما ترون. فكيف تقيمون ما حدث؟

الفيضي: في آخر لقاء صحفي بيني وبينك ـ وكان ذلك قبل شهرين من الاستفتاء ـ قلت لك، إن الدستور سيمرر في كل الأحوال؛ لأنه حلقة في مسلسل الأجندة الأمريكية للمنطقة.

ونحن في هيئة علماء المسلمين، كنا ندرك تماماً أن أفضل سلاح لهذه الحلقة، والمسلسل برمته، هو المقاطعة، لأنها مضمونة النتائج.

وعلى هذا الأساس، دعت الهيئة القوى السياسية ـ التي طاوعتنا في مقاطعة الانتخابات السابقة ـ إلى اجتماع في مقرها بتاريخ ٥/ رمضان ١٤٢٦ الموافق ٨/ ١٠/ ٢٠٠٥، لبحث هذا الموضوع، ولكن للأسف وجدنا أن هذه القوى لديها أمل في أن تبطل الدستور، من خلال المشاركة في الاستفتاء بقول: (لا) ـ وفقاً لقانون إدارة الدولة المؤقت القاضي بأن ثلثي ثلاث محافظات له القدرة على إسقاط الدستور ـ . وقالوا لنا: ما المانع من أن نستعمل سلاحاً وضعه العدو ضد من وضعه؟! فلم نشأ أن نفرض عليهم موقفنا، لكننا أكدنا لهم أن هذا العدو لن

(*) جريدة الزمان ـ العدد: ٢٢٥٣، ٨ـ١١ـ٢٠٠٥م

يسمح لهم بأن يستعملوا سلاحه ضده، ولو اقتضى ذلك أن يزور النتائج كلها، وأن اعتقادهم بأنهم قادرون على تحقيق شيء من وراء ذلك، لهو حسن ظن بالأمريكيين، وهذا خطأ سياسي قاتل، لأن الأمريكيين مصممون على تمرير الدستور مهما كان الثمن، وهذا الذي حصل.

فعلى الرغم من وضوح الرفض، سواء أكان ذلك من خلال المقاطعة التي تبنتها الهيئة، أو من خلال الـ (لا) التي تبنتها القوى الرافضة للدستور، فقد مرر الدستور رغم الأنوف.

الزمان: جاء في بيان الهيئة [1]، الذي صدر عن هذه القضية، وصف الدستور بأنه دستور الاحتلال. ألا تجدون أن هذا الوصف فيه مبالغة مع وجود هذا العدد الكبير من المصوتين بـ (نعم)؟

الفيضي: لن نكون أمناء إذا تجاهلنا الآلية التي مر ت بها العملية الدستورية، والظروف والملابسات التي أحاطت بها، والتي تؤكد برمتها على أننا لم نخطئ الوصف، فإذا ابتدأنا بقانون إدارة الدولة المؤقت الذي قنن هذه الآلية، ورسم معالم المشروع الدستوري، وحدد ضوابطه، فسنجد أن هذا القانون ابتداء ليس له أي رصيد من المشروعية، فهو (قانون بريمر)، كما يسميه الناس، ولم يوقع عليه الشعب العراقي، بل وقعت عليه أحزاب ظهر معظمها على الساحة العراقية بعد الاحتلال.

ومعلوم أن النظام السابق لم يكن يسمح بأي نشاط سياسي خارج نطاق حزبه، وبالتالي فهذه القوى والأحزاب لم يكن لديها أي رصيد شعبي مناسب، حتى تدعي أنها بتوقيعها على القانون تمثل الشعب العراقي، ولا يمكن لها أن تزعم أنها كسبت الشعب العراقي خلال هذا الظرف القصير، فهذا غير منطقي إطلاقاً.

وبناءً على ذلك، فهذه القوى حين وقعت على هذا القانون، فهي إنما تمثل نفسها، وبالتالي يمكن القول: إن هذا القانون فاقد للشرعية بالأساس، ولذلك كل ما يبنى عليه لن يكون أفضل حالاً منه.

وإذا تركنا هذا الموضوع ،وجئنا إلى لجنة المفوضية العليا المعينة من قبل السفير

(١) أنظر في الملحق بيان الهيئة بهذا الصدد، الرقم ١٤

الأمريكي بريمر ـ وهي التي أشرفت على الانتخابات السابقة وعلى الاستفتاء وستشرف على الانتخابات القادمة ـ فسيكون من السذاجة القول إنها تعمل وفق مصلحة الشعب العراقي، وإن اقتضى ذلك ضرب المصالح الأمريكية!!.. وإذا كان الساسة أنفسهم لا يمكنهم الخروج على الإرادة الأمريكية، فقل لي بربك كيف تقنعني بأن ثمانية "مستقلين"، ليس لهم أي وزن سياسي، وعينوا من الأمريكيين، قادرون على أن يضربوا الأمريكيين في عمق مصالحهم؟!.

ولمعلوماتك، فإن هذه اللجنة تملك الكثير من المعلومات الخطيرة التي تكشف أبعاد اللعبة الأمريكية، سواء في الانتخابات السابقة، أم في الاستفتاء، ولكنها تكتم، إما رغبة أو رهبة.

وأنا على يقين من أنها ستقف يوماً للمساءلة أمام الشعب العراقي، ما لم تبرئ نفسها وتكشف ما عظم من المستور؛ لأن أخطر ما يمكن أن يرتكبه الإنسان هو اللعب بمصائر الشعوب.

على أية حال، هناك خلل ابتدائي بشرعية المفوضية والثقة بها.

فإذا تركنا المفوضية، وجئنا إلى الملابسات الأخرى، فسنجد أنفسنا إزاء طامات، وأية طامات؟!.

الزمان: هل يمكنكم استعراض أخطر هذه الطامات؟

الفيضي: ابتدأت العملية الدستورية بخطأ قاتل، وهو غياب ما يربو على ٦ مليون عراقي - حسب إحصاءات حكومية - صدرت عنها، والعدد الغائب في الواقع أعلى من ذلك بكثير.

الزمان: كيف ذاك؟!

الفيضي: إذا افترضنا سلامة الانتخابات السابقة - ونحن لا نفترض ذلك - فإن هناك ٦ ملايين نسمة قاطعتها، بحسب إعلانهم هم، واللجنة الدستورية انبثقت من الجمعية الوطنية، التي هي بشهادة القائمين على العملية السياسية - سواء أكانوا أمريكيين أم عراقيين - لا تمثل الشعب العراقي كله، فهناك مكونات أساسية مغيبة، هم يسمونهم السنة، ونحن نسميهم القوى المناهضة للاحتلال.

والسؤال الآن: من يمثل هؤلاء في كتابة دستور دائم للبلاد؟

في البدء كان هناك توجه لتجاهل هذا المكون على اعتبار أن كتابة الدستور ـ كما في قانون إدارة الدولة ـ من شأن المنتخبين، وما دامت هذه القوى لم تشارك في الانتخابات فلا يحق لها كتابة الدستور، وما من شك في أن هذه هي السذاجة بعينها، فالدستور ليس صفقة يحوزها القوي، إنما هو منهج سياسي ينتهجه الشعب في إدارة شؤونه، وما لم يتفق عليه الجميع فلا قيمة له.

وإزاء هذه المعضلة، اضطر اللاعبون إلى السعي لتعيين لجنة تمثل هؤلاء المغيبين، ولم يكن هذا الحل سليماً، لكنه لذر الرماد في العيون؛ لأن هؤلاء المعينين ـ كما قلت لك في آخر حوار ـ لم ينتخبوا، كما هو الحال بالنسبة للآخرين، وبالتالي لا يمكنهم الادعاء بأنهم يمثلون القوى المغيبة، وهم لم يزعموا ذلك. وإذاً.. ظلت العملية الدستورية حتى هذه اللحظة فاقدة لركن من أركانها، فأية قيمة لها؟! ولكن القوى السياسية كانت تصر على أن هؤلاء يمثلون القوى المغيبة، وبالتالي لم يعد لأحد الذريعة ـ كما زعموا ـ للطعن بالعملية الدستورية..

وفي كل الأحوال، مارست هذه اللجنة دورها، وجهدت للوصول إلى ما تظنه منسجماً مع طموحات القوى المغيبة، فقدمت ملاحظاتها ومآخذها، وكان ما قدمته يصطدم مع المخطط الأمريكي في إضعاف العراق، ويصطدم مع مصالح القوى التي أبرمت معه اتفاقاً على تنفيذ المخطط بما يخدم مصالحها ويضر بالصالح العراقي العام، فرفضت هذه الملاحظات والمآخذ.[1]

---

(١) تجدر الإشارة أن هذه اللجنة تم تغييبها من المباحثات بشأن الدستور، واقتصرت العملية الدستورية في جزئها الأعظم على الحزبين الكرديين والحزبين الشيعيين الكبيرين، فهما بالتالي من اشترك في مطبخ إعداد الدستور، وقد نص على ذلك في تقرير أعده احد الخبراء الأمريكيين وهو السيد جوثان مورو من فريق برنامج سيادة القانون في معهد السلام الأمريكي، وأحد الذين واكبوا العملية الدستورية بكل تفاصيلها، وعنون تقريره بـ(فرصة ضاعت) اعتبر فيه أن الأمريكيين بسبب ضغوطهم وتدخلهم أضاعوا فرصة لكتابة دستور عادل يعمل على حل الأزمة العراقية، وقد نشر تقريره معهد السلام الأمريكي، وفيه طول، وقد عمدنا إلى اختصاره في فقرات، يمكن متابعتها في الملحق برقم ١٥ مع ملاحظة انه يعتمد لغة الفرز الطائفي، وهي ليست لغتنا، لكننا هنا مجرد نقلة

وقـد شـهـدت هذه المرحلة اغـتـيـال عـدد من نشطاء هذه اللجنة ، وتهـديد الآخرين .

وهنا تغير الأسلوب في التقويم ، فبدأت القوى السياسية التي كانت بالأمس تزعم أن هؤلاء يمثلون القوى المغيبة ، وأنه لم يعد لأحد الاعتراض بعدم تمثيلهم ، تبرر رفضها - هذه المرة - لمقترحاتهم ومآخذهم بأن هؤلاء معينون وليسوا منتخبين ، وبالتالي هـم لا يمثلون القوى المغيبـة ، ولا يمكن أن نطمئن إلى ما قـدموه على أنه بالفعل يمثل آراء المغيبين .

وحين كان هؤلاء الساسة يسألون : كيف لكم أن تعرفوا إذاً مواقف القوى المغيبة في صياغة الدستور؟! ، كانوا يجيبون بكل بساطة : أن أمامنا استفتاء ، ومن خلاله سنعلم مواقفهم .

الزمان: ألا ترون أن الاستفتاء هو بالفعل كفيل بذلك؟

الفيضي: من دون شك كلا . . لكني قبل ذلك دعني أسالك . . أين العدالة في هذه العملية ابتداء؟! . . لماذا يعول على الدستور في جزء منتخب ، ويعول على الجزء الآخر في الاستفتاء؟! أليست هذه الدكتاتورية التي يزعمون أنهم أسقطوها؟!

إننا بحق أمام دكتاتورية جديدة تتعدى الشخص الواحد ليمثلها هذه المرة عدة أشخاص ، ومن معالم هذه الدكتاتورية الجديدة مصادرة إرادة ٦ ملايين ، على أقل تقدير ، في صياغة دستور دائم للعراق .

ونحن في الهيئة كنا متيقنين من أن هذه الطامات وأمثالها ستحصل ، فمع وجود قوات محتلة ، تفرض سلطانها بقوة السلاح ، ولها أجندتها في الدستور ، ومع وجود قوى سياسية متحالفة ، ولها ميليشياتها هي الأخرى تريد أن ينحاز الدستور إليها ، لا يمكن تصور عملية دستورية فيها الحد الأدنى من النزاهة .

لذلك ومنذ البداية طعنا في العملية الدستورية ، وقلنا : إنها لن تكون أبداً في صالح العراق والعراقيين .

الزمـــان: ألا ترى أنهم مـــضطرون إلى ذلك؛ لأنهم لا بد مـن أن ينجـــزوا الدستور بأية طريقة، فالأمريكيون لن يسمحوا لهم بالتأخير؟

الفيضي: أولاً: لماذا لم يكتبوا ـ على سبيل المثال ـ دستوراً مؤقتاً ليخرجوا من المعضلة التي أوقعوا أنفسهم فيها؟!. أؤكد لك أن الدستور في هذه الحالة لن يحترم، وسينظر إلى من دعمه على أنهم سرقوا حقوق الشعب العراقي، واستعانوا بالمحتل على ذلك، وهاتان فعلتان إحداهما أمرُّ من الأخرى.

ثانياً: إذا قلت لي إنهم خضعوا لإرادة الإدارة الأمريكية مكرهين، فهنا مكمن الخطر؛ لأن هذا يعني أنهم فرطوا بمصالح الشعب العراقي من أجل أمريكا.

والسؤال: هل يحق لمثل هؤلاء قيادة الشعب العراقي وهم يفرطون بمصالحه؟!

وإذا قلت لي: إن هذا التوجه الأمريكي يلتقي مع مصالح هذه القوى ولذا رضيت به، فهذا يعني أن ثمة تواطأ على تغييب إرادة الشعب العراقي، وأن ثمة صفقة بالفعل مبرمة بين الاحتلال وهذه القوى، تم تمريرها من خلال هذا السيناريو.

وهنا أجدني مضطراً إلى أن أقول لك على من جنى الأرباح ألا يبتهج ـ والحالة هذه ـ بما جناه، لأن السنن الإلهية تؤكد أن المال الحرام يذهب، ويذهب معه أصحابه.

على أنك حينما تتابع السيناريو، في اعترافهم أولاً باللجنة المعينة كجهة ممثلة للقوى المغيبة، ثم تنصلهم بعد ذلك من هذا الاعتراف، والزعم بأن القوى المغيبة يمثلها الاستفتاء فحسب، لا يخالجك شك في أن الغرض من ذلك هو تمرير الدستور بأي ثمن، ولما تعذر عليهم ذلك عبر اللجنة اضطروا إلى نقل الكرة إلى ملعبهم وهو الاستفتاء.

ولقد كان الاستفتاء ميدانهم حقيقة، فهم من بنى هذا الميدان ووضع فيه اللاعبين، ونصب المراقبين والحكم، وفي هذا الميدان حققوا ما عجزوا عن تحقيقه بوسائل أخرى.

ونحن كنا ندرك ذلك، ولذا حذرنا القوى التي أصرت على المشاركة في الاستفتاء بـ(لا) من الوقوع في الفخ، ولم يخرج الأمر على ما توقعناه.

الزمان: من تظنون اللاعب الرئيس في موضوع الدستور؟

الفيضي: من دون شك الأمريكيون أولاً، ثم القوى الحاكمة..

ولا ينبغي أن ننسى ما قاله الدكتور (محمود عثمان) من أن للأمريكيين اليد

الطولى في هذا الدستور!!.

ولا ينبغي أن ننسى أن السفير الأمريكي، كان يحضر جلسات المناقشة المعلنة وغير المعلنة على الدستور!!، ولا تثبت فقرة من فقراته الا بعد موافقته عليها.

ولا ينبغي أن ننسى ما قاله الدكتور صالح المطلك، وغيره، من أن السفير الأمريكي عرض على كل عضو في اللجنة المعينة لتمثيل القوى المغيبة ملايين الدولارات، مقابل الموافقة على الدستور، حتى وإن اقتضى ذلك تسجيل التحفظ على بعض فقراتها!!

ولا ينبغي أن ننسى ما قاله نقيب المحامين العراقيين كمال الملاح، من أن زلماي زاده وعدهم، إن هم صادقوا على الدستور، أن يكون لهم سند إزاء الشيعة والأكراد، وإلا فإنه سيسحب البساط من تحت أرجلهم!!.

ولا ينبغي أن ننسى هيمنة الأمريكيين على صناديق الاستفتاء في مواطن عديدة منها: ديالي، والموصل، والناصرية، وبلد، والبوعيثة، وغيرها، حتى أن وزير النقل في الحكومة الحالية، خرج على قناة العربية في برنامج (بانوراما)، وقال: إن صناديق الاستفتاء في الموصل تتعرض لمؤامرة!!.

ولا ننسى أن وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندليزا رايس، لم تصبر، فأعلنت، في الساعات الأولى من الاستفتاء، أنها تعتقد أن العراقيين صادقوا على الدستور!!.

ولا ينبغي أن ننسى الحملات الإعلانية والدعائية الكبيرة التي ملئت بها القنوات العربية العالمية كالعربية وغيرها ـ وهذا أسلوب أمريكي معروف ـ كلها كانت تصور الدستور للعراقيين على أنه الحلم المنشود، وأنفقت في سبيل ذلك ملايين الدولارات، باستغلال فاضح لعجز القوى الرافضة للدستور عن إنفاق المثيل، وغير ذلك مما يصدق فيه المثل: شر البلية ما يضحك!!

الزمان: إذاً تعتقدون أن هناك تزويراً في عملية الاستفتاء؟

الفيضي: عملية التزوير التي شهدها هذا الاستفتاء تفوق الخيال.. وكان ذلك في اتجاهين:

الأول: في التغطية على حجم المقاطعة التي دعت إليها الهيئة، فقد كان حجمها مفاجئاً، والأكثر إثارة أن المقاطعة هذه المرة شملت المناطق الشمالية

والجنوبية، ولم يكن بالإمكان كتمان ذلك، وهذا أوقع الساسة المعنيين بحرج شديد، فاضطروا إلى إيجاد مبررات لهذه الظاهرة، فسمعنا في المنطقة الشمالية وعبر الفضائيات من يبرر ذلك، بأن الناس هنا كانوا واثقين من حصول الدستور على الموافقة، لذا لم يتحمسوا للمشاركة، وبرروا الغياب الملحوظ للفئة الشبابية، بأن للعولمة تأثيراً على هذه الفئة، مما أضعف الحس القومي لديهم وغير ذلك.

أما في المناطق الجنوبية، ففد فقدوا صوابهم، وأخذت أجهزة الشرطة تصرخ عبر مكبرات الصوت المثبتة على مركباتها تدعو إلى المشاركة، وتذكر بفتاوى المراجع الدينية التي تحرم المقاطعة، كما حدث في الناصرية وغيرها من مناطق الجنوب.

وهذا، في نظرنا، يعكس وعي الشعب العراقي، وأنه ليس له ثقة بما يجري على أرض الواقع، وهذا الوعي هو الذي يجعلنا متفائلين بمستقبل العراق.

الاتجاه الثاني في التزوير: تمثل في إدراج قسائم مزورة، وهذه العملية مورست بكثرة في الجنوب، وفي مدينة بعقوبة، والموصل خاصة، بعدما أوحوا إلى الناس أن الموصل محسم النزاع، وأظهروا النسبة بطريقة ذكية وهي نسبة ٥٤٪ قالوا: (لا)، وهي نسبة غير كافية لرفض الدستور، وأنت من هذه المدينة، وتعلم كم أهلها محبطون وهم يرون بأم أعينهم كيف تسرق أصواتهم، وتصادر إرادتهم عبر لعبة تسمى الاستفتاء.

على أنك لو تجمع نسبة ٥٤٪ مع نسبة الرفض في تكريت، وهي ٧٢٪، مع نسبة الرفض في الأنبار، وهي ٩٦٪، ستكون نسبة الرفض لديك في ثلاث محافظات هي ٧٥٪، وهي أكثر من ثلثي ثلاث محافظات، وهذا ما يقتضي، وفق قانون إدارة الدولة المؤقت، رفض الدستور، لكنهم غيروا تفسير النص إلى ثلثين من كل محافظة، ولو كان هذا القصد صحيحاً كما يدعون، لكان المفترض بالمادة القانونية أن تنص على ثلثي كل محافظة من ثلاث محافظات.

ولك بعد ذلك أن تقدر حجم المهزلة، فهم من يضع القانون على الناس قسراً، وهم من يفسرون بنوده حسب رغباتهم، وهم من يخرجون عليه حين يحسون أنه لم يعد يخدمهم.

وهناك أمر آخر، أنك لو جمعت نسب الذين قالوا: (لا) للدستور في كل

محافظة مع عدد المقاطعين ـ الذين ينبغي أن يحسب مع الرافضين بـ (لا)؛ لأن هذه المقاطعة، كما في الانتخابات السابقة، لم تكن تنازلاً عن التصويت، بل موقف سياسي مبني على رفض العملية السياسية برمتها بما فيها الدستور، أقول لو جمعت هذه النسب بعضها مع بعض لرأيت أن الأغلبية الساحقة قالت للدستور: (لا)، ومع ذلك مرر الدستور.

هذه هي في الحقيقة..

الديمقراطية الأمريكية، لا تعدو أن تكون حيلاً لسرقة إرادات الناس.

ومن هنا فالأمريكيون لا يختلفون كثيراً عن الأنظمة الدكتاتورية، بل لعلهم الأسوأ، لأن الدكتاتور يمارس ظلمه علناً، ويصل إلى مبتغاه في قهر الشعب، والأمريكيون يصلون إلى المبتغى نفسه بطرق النصب والاحتيال، عبر شعارات مزيفة، ظاهرها الرحمة، وباطنها من قبله العذاب!!

الزمان: ما دمتم تملكون هذه المعلومات، فلماذا لا يعرفها الناس؟

الفيضي: ما يحدث ليس مفاجئاً، فالشعب العراقي محتل، وهو مسلوب الإرادة، ونحن على الرغم مما علينا من ضغوط لن نضنّ ـ نبخل ـ بتعريف العراقيين بما يجري، والناس فيما علمنا عرفوا حقيقة ما يجري، ولكن من يوصل أصواتهم، ومع ذلك فإن معرفة الناس لا تغير من الأمر شيئاً ما دام الاحتلال موجوداً.

إن من غير الطبيعي أن يعلن عن رفض الدستور وهو من أجندة الاحتلال، وهذا ما يدعو الهيئة إلى التشبث بموقف المقاطعة، لأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكننا ضمان نتائجها، ولو أن العراقيين اجتمعوا عليها لأصاب الأمريكيين حرج شديد، ولكانوا مضطرين ـ مع ضربات المقاومة الموجعة ـ إلى تسليم الملف العراقي إلى أهله العراقيين أو على الأقل إلى الأمم المتحدة والنجاة بأنفسهم.

الزمان: ألا يقلقكم أن الدستور قد مرر؟

الفيضي: لا أبداً.. هذا الدستور دستور احتلال، والمتابع لتاريخ مقاومة الشعوب، يعلم أن الدساتير التي يضعها المحتلون تكون أول الآثار زوالاً بعد خروج الاحتلال، ولا يغرنك موضوع الاستفتاء، فهذا السيناريو ليس جديداً،

الأمر نفسه فعله الإيطاليون المستعمرون في ليبيا والإنكليز في العراق.

ودعني أذكرك بأبيات قالها الرصافي، أصبحت تاريخاً، حريٌ بنا أن نستذكرها هذه الأيام، عاب فيها الوضع السياسي برمته في عهد الانتداب البريطاني، فقال:

عَلَمٌ ودستورٌ ومجلسُ أمّة كلٌ عن المعنى الصحيح محرّفُ
من يقرأْ الدستور يعلمْ أنّه وفقاً لصكّ الانتداب مصنّـفُ

وإذاً.. فهذا ديدن المحتل في كل أرض يحتلها، والتاريخ - كما يقولون - يعيد نفسه، إنه يسعى لمنح ذاته الشرعية بمثل هذه الحيل..

وللمعلومات، فإننا استفدنا من نتيجة (نعم) للدستور، كقوى وطنية رافضة للاحتلال، أكثر بما لا يقاس لو كانت النتيجة (لا)، وربما يفاجئك هذا الكلام، ودعني أوضح لك ذلك: لو جاءت النتيجة مطابقة لإرادة الناس، وأعلن عن رفض الدستور، سيقوى موقف الأمريكيين - والحالة هذه - وستكون لهم مصداقية أمام العالم والشعب العراقي، على اعتبار أنهم على الرغم من رغبتهم في تمرير الدستور، إلا أنهم خضعوا لإرادة الشعب العراقي، وتم رفض الدستور ديمقراطياً، وهذا ما يبشرون به، وهذا بالتالي يعني نجاحاً للمشروع الأمريكي في المنطقة، ونجاح أية عملية سياسية قادمة يقوم بها الأمريكيون، بما في ذلك الانتخابات القادمة.

لكن الذي حصل الآن، أن خيار المقاطعة الذي تبنته هيئة علماء المسلمين، والقوى الوطنية الأخرى الرافضة للاحتلال، أثبت نجاحه بشكل كبير، فقد أدرك الناس صحة تشكيكنا بأية عملية سياسية في ظل الاحتلال، وقامت لديهم مبررات تجريبية على هذا الطعن، فها هم قد شاركوا ولم يتغير شيء، ونحن نلتقي أسبوعياً بعشرات السياسيين، فيقولون لنا: لقد كنتم أذكى في موقفكم من الآخرين.

هذا من جانب..

ومن جانب آخر تلاشت المصداقية لدى العراقيين - من الآن - في العملية السياسية القادمة، وهي الانتخابات، وسترى أن إقبالهم عليها سيكون أكثر فتوراً، فلم يعد للثقة مكان لديهم، وهذا يعني أن الحكومة القادمة لن تحظى بثقة

الشعب كما يخطط لها الأمريكيون، وستبقى ضعيفة ومرتبكة، حتى يأذن الله بحكومة بعدها، تنتخب في ظل الحرية، بعيداً عن شبح الاحتلال، وهذا يعني بالضرورة بداية النهاية للمشروع الأمريكي برمته في المنطقة.

الزمان: كلمة أخيرة ...

الفيضي: أذكر ببيان الهيئة، أن هذا الدستور نشأ في ظل الاحتلال، وتحت إشرافه، وبحمايته، فهو أثر من آثاره، وسيزول بزواله، فلا ينبغي للعراقيين أن يقلقوا مما حدث.

وبالنسبة للقوى السياسية التي تشعر أنها انتفعت من الدستور، أقدم لها النصح أن لا تقطف ثمرة لن يباركها الشعب العراقي، لأن ثماراً، لا تسقى بماء الطيبات، لن تقوى على الصمود، ولن تكون لأهلها هنيئاً مريئاً.

ونحن بالمحصلة لسنا ضد مصلحة أحد، لأننا نحب كل العراقيين المخلصين، ونريد لهم الخير الذي لا يشعر من يناله بالحرج، أو أنه سيكون في وضع لا يحسد عليه من مساءلة التاريخ والناس، وقبل ذلك مساءلة رب العالمين جل وعلا.



الحوار السابع

وفاق القاهرة.. كيف وإلى أين *

أجرى الحوار: عبد الكريم الكيلاني

الزمان: حضرت هيئة علماء المسلمين اجتماع الوفاق في القاهرة، كباقي التيارات السياسية، التي تحاول إخراج العراق من الأزمة الخانقة التي تسيطر على أجوائها، وتؤشر لمستقبل مجهول، تكتنفه ضبابية، على أمل الخروج منها بصيغ توافقية ترضي جميع الأطياف العراقية.

ولمعرفة المزيد عن رأي الهيئة، ومشاركتها، والجوانب غير المعلنة، والمواقف، أجرينا هذا الحوار مع الدكتور محمد بشّار الفيضي، الناطق الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق:

الزمان : دكتور محمد.. لنبدأ بالمكاسب التي حصلتم عليها من مؤتمر القاهرة، ما هي في تقديركم المكاسب التي تستحق الذكر؟

الفيضي: ابتداء، هناك مكاسب عديدة، لكن من الخطأ التصور أنها مكاسب للهيئة، لأنها في الحقيقة مكاسب للعراق، بمعنى آخر ليست الهيئة حزباً سياسياً، كالآخرين، لديها طموحات في الحصول على مكاسب معينة، حتى يمكن القول إنها حققت في القاهرة إنجازاً يمكنها من الحصول على هذه المكاسب، بل هي

(*) جريدة الزمان ـ العدد: ٢٢٧٦ـ٥ـ١٢ـ٢٠٠٥

طرحت نفسها جزءاً من الذين آلوا على أنفسهم رعاية القضية العراقية العادلة، فما تحصل عليه من مكاسب في هذه السبيل، فإنما هو بالمحصلة مكاسب للعراق وللشعب العراقي.

الزمان: عذراً قبل الحديث عن المكاسب، هل كان يدور في خلدكم الحصول على أية مكاسب لدى اتخاذكم قرار المشاركة؟

الفيضي: نعم.. ما كان في حساباتنا هو أن مجرد المشاركة فيها مكاسب؛ لأننا كنا نعلم أن هذا اللقاء الذي يجري برعاية الجامعة العربية، وحضور من الأمم المتحدة، والمفوضية الأوربية، سيلقى متابعة من كل القوى السياسية العالمية.

إذاً فهو فرصة ذهبية، لإيصال صوت القضية العراقية، إلى أكبر مساحة في العالم، هذا الصوت، الذي مورس عليه حصار شديد لأكثر من سنتين ونصف، ليبقى العالم يجهل حقيقة ما يجري، وقد واتته فرصة، ربما لن تتكرر، ليصل أسماعاً تجهله، ومن السذاجة إضاعتها.

ولذا عكفت الهيئة، على صياغة كلمة الأمين العام، بمتابعته، ومشاورته، على نحو كفيل بإيصال القضية، وكسب التأييد لها، وهذا ما نعتقد أنه حصل.

وأذكر أن الأمين العام لما فرغ من كلمته، قال له بعض أعضاء الهيئة ملاطفاً: سيادة الأمين العام بإلقاء كلمتكم انتهت مهمتنا هل نعود؟![1]

وهناك مكسب آخر، وهو أن هذا الاجتماع يعد أول لقاء يتم بين القوى السياسية التي تتباين في مواقفها من الاحتلال، فهناك ـ كما تعلم ـ قوى أقل ما يقال فيها أنها رضيت بوجود الاحتلال، وانخرطت في مشروعه السياسي، وأخرى سخطت على وجوده، ورفضت التعامل معه جملة وتفصيلاً، وقوى ثالثة أعلنت سخطها على وجوده من وجه، ورضيت بالتعامل السياسي معه من وجه آخر.

هذه القوى اجتمعت لأول مرة على طاولة واحدة، وتباحثت بالشأن العراقي بشكل مباشر، بعد أن كانت تتبادل المواقف عبر وسائل الإعلام.

(١) أنظر كلمة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين التي ألقاها في مؤتمر القاهرة الأول للوفاق العراق في الملحق برقم ٢٤.

والحديث المباشر مع الآخر، لا يعني ـ كما ظن البعض ـ الرضا عنه، أو تناسي ما فعله، إنما فيه فرصة أن يفهم الآخر موقفك، وتفهم موقفه على الحقيقة، بعيداً عن الأوهام التي يصنعها الإعلام أحياناً، أو جهات لها مصلحة في إبقاء الضبابية على المواقف.

وثمة مكسب ثالث، وهو أننا أوصلنا رسالة إلى شعبنا تتضمن حرصنا على حل المشكلة العراقية، وإن اقتضى ذلك الاجتماع بمن لا نرغب الاجتماع بهم، لمواقفهم المسيئة إلى الحق الوطني خلال فترة الاحتلال، وأننا في الحقيقة لسنا العقبة، كما حاول الإعلام المغرض إيهام شعبنا بذلك، وقد بدا للجميع أن العقبة متمثلة في الجهات التي ترفض الاعتراف بالمشكلة الحقيقية، وهي الاحتلال، وترفض مغادرته البلاد بحجج واهية.

الزمان: هذا ما يمكن وصفه بمكاسب متأتية من المشاركة المجردة في اللقاء. فما هي يا ترى المكاسب التي تمخض عنها مجمل اللقاء؟

الفيضي: هناك مكاسب مهمة حصلنا عليها من خلال البيان الختامي، فقد تضمن أمرين مهمين للغاية:

الأول: اعتراف الجميع بمشروعية المقاومة ووجودها، وأنها أمر يختلف عن الإرهاب، وهذا يحصل لأول مرة.

الثاني: اتفاق كل القوى السياسية على ضرورة جدولة انسحاب قوات الاحتلال في وقت عاجل، وهذا يحصل لأول مرة أيضاً.

الزمان: لكن لاحظنا أن ساسة عراقيين تنصلوا من ذلك، بعد المؤتمر مباشرة، فقد قال السيد مسعود برزاني: لا توجد مقاومة في العراق، وأن الانسحاب ينبغي أن يكون بعد القضاء على الإرهاب، وهكذا نفى السيد عبد العزيز الحكيم وجود مقاومة شريفة.. فماذا تقولون؟

الفيضي: من دون شك فإن هذا مؤسف، لأن الرجلين كان لهما من يمثلهما في كل الجلسات، وقد أقروا صيغة البيان، وكان بمقدورهم ألا يفعلوا ذلك، أو يتحفظوا على ما لم يحصل على قناعتهم، كما فعلنا نحن ـ مثلاً ـ في شأن الإضافات التي ألحقت بالبيان بعد الاتفاق، لذا يصعب تفسير الموقف.

ومن دون شك فهذا سيعقد الأمور، لأن تجاهل ذلك في نظرنا هروب من الواقع لا يساعد على حل المشكلة العراقية.

التنصل جاء أيضاً من القوات الحكومية العسكرية، ففي الوقت الذي تم الاتفاق فيه على إيقاف اجتياحات المدن والاعتقالات لم يلتزموا ذلك، فقد قاموا مع قوات الاحتلال بمهاجمة مدينة هيت، والقرى المجاورة لها، ولا ندري ماذا سيفعلون بعد حتى موعد الانتخابات؟!

وعلى أية حال، يهمنا أن يعرف الشعب العراقي من الذي يخرج على الاتفاق، ويضيع الفرص، ومن يتحمل مسؤولية وضع العقبات في طريق حل أزمة المشكلة العراقية.

الزمان: هل تضمن البيان الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات القادمة؟

الفيضي: لا، أبداً.

هذه الفقرة بالذات أخذت من وقت المناقشة حيزاً كبيراً، فالأكثرية كانوا يريدون أن ينص البيان على دعوة الشعب العراقي إلى المشاركة في الانتخابات، لكننا رفضنا، وقلنا لهم: هذا التعبير لا يمثل مواقف الجميع، فنحن لن نشارك في العملية السياسية القادمة، لأنها ستجرى في ظل الاحتلال، وبالتالي فهي، في تقديرنا، لن تحل المشكلة العراقية، وتوافقنا على ذلك قطاعات كبيرة من الشعب العراقي، فلماذا تصادرون مواقف الآخرين، فصار الرأي على أن يكون النص احترام مواقف الشعب العراقي من العملية السياسية، وعدم إعاقة الشعب العراقي في اختيار ممثليه. فقلنا: هذا مقبول، لأننا سنحترم إرادة من يريد خوض الانتخابات، آملين أن يمكَنوا بالفعل من اختيار ممثليهم، لا أن يفرض عليهم آخرون!.

الزمان: هل كان في مجمل هذه الفعالية مآخذ أثارت لديكم عدم رضا؟

الفيضي: نعم.. ثمة مآخذ عديدة، ليس من المناسب ذكرها جميعاً، لذا سأذكر بعضاً منها، وأحتفظ بالأخرى إلى وقت مناسب.

وخذ - على سبيل المثال - قضية البيان، فنحن اجتمعنا في القاهرة اجتماعاً تحضيرياً للإعداد لمؤتمر وفاق عراقي، ولم نجتمع لصياغة مواقف سياسية، فالأمر

ليس بهذه السهولة، وحين علمت الهيئة بوجود بيان، كلفتني، بصفتي المتحدث الرسمي باسمها، لتسجيل موقف، فقلت للسيد الأمين العام للجامعة العربية أمام الملأ: نرجو ألا يتضمن البيان أية مواقف سياسية، ونترك ذلك للمؤتمر القادم، بيد أن ذلك لم يحصل، وفوجئنا بجلسة ضمت رؤساء الوفود - في الغالب - لصياغة البيان الختامي، وكان في معظمه يناقش المواقف السياسية.

هذا من جانب.

ومن جانب آخر فالجلسة لم تكن متكافئة، فقد حضر من قائمة الائتلاف ستة أشخاص، وحضر من القائمة الكردية ثلاثة على ما أذكر، ومن الحزب الإسلامي شخص واحد، ومن مؤتمر أهل العراق واحد، ومن الهيئة كانت الدعوة موجهة للأمين العام فقط، غير أن مرافقتي له ومعي نجله أحرجت الحاضرين، فسمحوا لنا بالدخول، وهذا ليس عدلاً، لأن المناقشات حينما تدار، ويتبنى شخص واحد أو شخصان موقفاً، وتتبنى مجموعة كبيرة موقفاً آخر، ستبدو الأقلية مستبدة، وسيضغط عليها الجميع للتنازل أمام ما يبدو أنه رأي الأكثرية، والأمر ليس كذلك، لأن هذه الأكثرية كلها تمثل موقفاً واحداً، فالإنصاف أن يمثل أهل الموقف الواحد بشخص واحد أو يسمح لأصحاب الموقف المقابل باصطحاب عدد مماثل، ولا أدري ماذا أعلق على ذلك!!

الزمان: هل ثمة مآخذ أخرى؟

الفيضي: أجل.. وهو يخص البيان أيضاً، فإننا بعد مناقشة امتدت لساعات، خلصنا إلى صيغة بيان اتفقنا عليها جميعاً، فقال السيد الأمين العام للجامعة العربية: أيها الإخوة هذه الصيغة ستعرض على بقية المشاركين، في الجلسة المعلنة، فلا تقبل فيه أية إضافة من رؤساء الوفود المجتمعين الآن معنا، ولا من أعضاء وفودهم، لأنكم تمثلونهم، وكان الكلام منطقياً، فرضي به كل المجتمعين، وانعقد عليه إجماع الحاضرين، فلما ذهبنا إلى الجلسة الأخيرة لم يلتزم بذلك بعض رؤساء الوفود، وأصروا على إضافات جديدة كنا قد ناقشناها، ولم نتفق عليها، فاتفقنا على إهمالها، وكأن هناك من أراد إحراجنا أمام الرأي العام، فكلفت من الوفد بالاعتراض على ذلك، والتذكير بما تم الاتفاق عليه، ولكن للأسف الشديد لم يؤخذ بهذا الاعتراض، وأضيفت أشياء على أصل البيان

الذي حصل من قبل على موافقة الجميع، الأمر الذي اضطر الأمين العام للهيئة إلى إعلان تحفظه على هذه الإضافات .

الزمان: هل يمكن أن تذكروا لنا هذه التحفّظات؟

الفيضي: المشكلة أن بعض وسائل الإعلام فهمت أن الأمين العام تحفظ على كل البيان، وهذا ليس دقيقاً، إنما كان التحفظ على الإضافات، ولذا اضطر الأمين العام للجامعة إلى اصطحاب الأمين العام للهيئة إلى مؤتمر صحفي، الذي أعلن فيه بدوره الحقيقة، وأكد أن هذا التحفظ لن يكون عائقاً في مواصلة مسيرة المؤتمر .

أما الإضافات التي تم التحفظ عليها، فهي عديدة، منها: إضافة كلمة الاتحادي لوصف العراق، فنحن نرفض هذا، لأنه في هذه الظروف العسيرة يمهد لتقسيم البلاد، ومنها: ذكر إدانة للنظام السابق، وبطبيعة الحال، فإن في سلوك النظام السابق الكثير الذي يستحق الإدانة، لكننا قلنا إذا أردتم ذلك فلا بأس، لكن يجب في الوقت ذاته أن ندين سلوك حكومات ما بعد الاحتلال، التي تورطت في سلوكيات مماثلة للنظام السابق، وأحياناً كانت تفوقه ظلماً، كضرب المدن، والتعذيب، والاغتيالات، وما شاكل ذلك، حتى لا يكون الغرض من الإدانة الحصول على مكاسب، بعيداً عن هموم الشعب، ومنها: إدانة التكفير، ونحن جميعاً ندين التكفير، لكننا أردنا عرضه بطريقة تدينه أينما وجد، فالتكفيريون ليسوا في طائفة واحدة، بل لهم وجود في كل الطوائف، لا يمكننا أن ننسى - على سبيل المثال - أن هناك أكثر من خمسين شاباً اغتيلوا في منطقة الشعب ببغداد، لا ذنب لهم سوى أن أصولهم شيعية، فصاروا سنة، وهذا يعني أن من يقتلهم يعدهم مرتدين، فالتكفير إذاً موجود في كل الطوائف، ويجب أن يدان على هذه الصورة . [1]

(١) ظاهرة التكفير كانت موجودة عند السنة والشيعة في العراق قبل الاحتلال، لكن ما يجب التنبيه عليه أن هذه الظاهرة كانت محدودة، ولم تكن تشكل حينذاك دافعا إلى القتل، فلم يسجل في تاريخ العراق الحديث أن سلفيا - مثلا - قتل شيعيا لتشيعه، أو صوفيا لتصوفه، أو بالعكس، مع أن كل طرف من هؤلاء لم يكن يتورع عن رمي الآخر بالكفر جهارا، فكان الأمر لا يعدو أن يكون ثقافات، فيها ما هو متوافق، وفيها ما هو متضاد، ، والعراق بالذات متميز بالتعايش السلمي بين

وهكذا، وللأسف كان من هذه الإضافات، التغيير في صياغة بعض التعبيرات، التي تؤدي إلى إحداث تغيير في المعاني!!

الزمان :هل انتم متفائلون في المؤتمر القادم؟

الفيضي: قبل الإجابة، لا بد من التنبيه على أن اختيار وقت انعقاده لم يكن موفقاً، لأنه سيأتي بعد الانتخابات، بينما يفترض أن يكون انعقاده قبلها.

قد يكون ذلك مقصوداً، لا أدري!! لأن الانتخابات، في مثل هذه الظروف الهشة، ستفتح من دون شك أبواباً من الشر، وحينئذ بدل أن تنصرف مهمة المؤتمر إلى إيجاد أرضية حقيقية للمصالحة والتوافق، ستنشغل بحل ما يمكن حله من الأزمات التي ستفرزها نتائج الانتخابات، في حين أن أبواب الشر هذه قد يكون من الممكن إغلاقها كلها، أو بعضها، لو أن الانتخابات جاءت بعد انعقاد المؤتمر، لا سيما وأن فيه حلاً لمشكلة كبيرة، تمثل عائقاً في طريق الانتخابات، وهو جدولة انسحاب قوات الاحتلال، وهو أمر اتفق عليه السياسيون في القاهرة، فإذا تمت المصادقة عليه في مؤتمر بغداد، والتزم به الأمريكيون، فسيتيح ذلك مشاركة واسعة في الانتخابات، وبذلك نكون قد خطونا في الاتجاه الصحيح.

ولا ننسى أن الانتخابات قد تفرز واقعاً جديداً، لا يرى أصحابه أنهم معنيون بهذا المشروع، ما داموا قد أمسكوا بزمام الأمور لأربع سنوات، وهذا إن حصل سنكون قد عدنا إلى المربع الأول.

مكوناته، حتى بلغت نسبة المصاهرة والزيجات بين هذه المكونات أكثر من ٢٥٪ ولكن بعد الاحتلال، حدث تطور خطير في هذه الظاهرة للأسف الشديد، لبروز من يقتل على أساس الطائفة أو الهوية، ولن أخوض في التفاصيل، فهي معروفة للجميع، لكن ما أريد أن أسجله هنا، أن معظم هذه القتول ذات أهداف سياسية أو أجندات إقليمية، ولذا لا نجد لها وجودا عند الشريحة العامة في المجتمع بكل مكوناته، وهذا ما يعزز ثقتنا في أبناء شعبنا، وانه لن ينزلق إلى حرب أهلية مهما دفع إليها.



الحوار الثامن

الانتخابات العراقية مشكلة وليست حلاً *

أجرى الحوار: عبد الكريم الكيلاني

الكيلاني: العملية السياسية في العراق، والانتخابات التي جرت في أجواء مشحونة، ومستقبل العراق تحت ظل الاحتلال كل هذه الأمور كانت محور حوارنا مع الشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق للوقوف على موقف الهيئة من العملية السياسية التي تجري حاليا ومدى تأثير هذه المواقف على الرأي العام، لا سيما وأن الانتخابات جرت بصورة سلسة على الرغم من الخروقات التي تخللتها.

وسألناه أولاً:

الكيلاني: د. الفيضي لماذا كان موقفكم من الانتخابات حيادياً؟

الفيضي: موقفنا من الانتخابات، كعملية سياسية تجرى في ظل الاحتلال، ليس حيادياً، فلنا موقف معلن بهذا الصدد، وهو أننا نرى أن أية عملية من هذا النوع ستفتقر إلى الشفافية، وستتعرض إلى الطعن في المصداقية، لأنها أولاً: لن تخرج عن الأجندة التي يفرضها المحتل، ولأنها ثانياً: ستعدم الحد الأدنى من المعايير الدولية التي تكسبها الثقة، وبالتالي فلن يكون بمقدور هذه العملية،

(*) Post poems (موقع انترنت) ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥

وأمثالها، أن تحظى بالشرعية اللازمة لحل المشكلة العراقية.

هذا من جانب..

ومن جانب آخر، فإن الدخول في العملية السياسية، سيمنح المحتل قوة وشعوراً بالنجاح، وهذا ما كان ينبغي اجتنابه، لأننا في حالة حرب، ومن المفترض بكل العراقيين أن يعملوا معاً على مدافعة المحتل، لا على تمكينه.

وبالفعل أوصلت المشاركة الرسالة الخطأ إلى الأمريكيين، فصرح بوش فور الانتخابات العراقية بأن أمامه مهمة طويلة في العراق، وأن قواته لن تنسحب من أرض الميدان، وصرح قائد قواته كيسي، بأن نجاح الانتخابات لا يعني خروج القوات الأمريكية من العراق.

الكيلاني :لكن بيانكم [1] تضمن عدم مشاركتكم في الانتخابات، واحترام خيارات الشعب العراقي إزاءها مشاركة أو مقاطعة، ومن ثم عدم دعمكم لأية قائمة انتخابية.

الفيضي: نعم.. كان هذا موقفنا من المشاركة نفسها، بغض النظر عن العملية السياسية برمتها، ولهذا الموقف أسباب، منها:

أن الشعب العراقي سئم الأوضاع المتردية في كل نواحي حياته، وحاله اليوم، يشبه حال الغريق، الذي يتشبث بأي شيء طمعاً في النجاة، وهو يعلم أن هذه الانتخابات هي الحلقة الأخيرة من المسلسل السياسي للاحتلال، فيريد إنجازها في كل الأحوال، على أمل الخلاص من الكابوس الذي يعيشه.

ومنها: أن كثيراً من الذين قاطعوا الانتخابات في المرة السابقة، راغبون هذه المرة بالمشاركة، ليس ثقة بالعملية السياسية القائمة، فهم لا يثقون بها على ما أعتقد، لكنهم راغبون في ذلك من أجل رفع الظلم الذي طالهم في الحكومة التي تغيبوا عنها، فقد اتبعت هذه الحكومة سياسة طائفية مريعة، وصلت حد الاغتيال والاعتقال والتعذيب على الهوية، ولم يعد ذلك سراً، فقد دخلت هذه القضايا ملفات الأمم المتحدة، وأعلنت قوات الاحتلال نفسها عن اكتشاف سجون للتعذيب، مثل الجادرية والنسور وغيرهما.

---

(١) أنظر في الملحق بيان الهيئة بهذا الصدد، الرقم ١٦

وبالتالي، فإن الذين قاطعوا، يرون في مشاركتهم إعادة الكفة إلى التوازن، ولو بالحد الأدنى، ونحن إزاء هذه التوجهات لفئات كبيرة من شعبنا، لا نملك فرض مواقفنا، لذا اكتفينا بالنصح، وقلنا: إن من الخطأ تعليق الأمل على الانتخابات القادمة، لأنها ستبقى في قبضة الاحتلال، ولن يفرط الأمريكيون بالوجوه نفسها في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والانتخابات السابقة، وهذا يعني أن العناصر المخلصة للوطن ستبقى بعيدة، وأن المشكلة ستبقى قائمة، وحتى لا يكون النصح مجرد كلام قمنا بتطبيقه عملياً، وأعلنا أننا لن نشارك في العملية السياسية، ولن ندعم أية قائمة انتخابية، وهذا ما عبرتَ عنه بالحياد.

الكيلاني: لكن يا دكتور إذا لم تكن الانتخابات حلاً في هذه المرحلة، ونحن نعلم مدى الوضع المزري الذي يعيشه البلد، فما الحل؟

الفيضي: نحن مؤمنون بأن الحل في الانتخابات، لكن حين تكون نزيهة وشفافة، تتوافر فيها المعايير الدولية ولو بالحد الأدنى. ومع هيمنة الاحتلال على العملية السياسية، وهيمنة الأحزاب والمليشيات السائرة في ركبه، وغياب الرقابة الدولية الحيادية، فلن تكون ثمة عملية نزيهة [1].

---

(١) ذكر لي أعضاء في تجمع الولاء في العراق، وهو تجمع وطني يرفض الاحتلال، ومشاريعه في التقسيم وغيرها، انسحب من الانتخابات في اللحظة الأخيرة وقبل اجرائها: أنهم التقوا الأمريكيين في إحدى دول الجوار قبل الانتخابات، وقالوا إن انتخاباتكم لا يتوافر فيها الحد الأدنى من المعايير الدولية حتى تبعث فينا العزم للمشاركة فيها، فقد تجاهلتم إحصاء الأمم المتحدة لمحافظات العراق، وسلبتم من بعض المحافظات مقاعد لحساب أخرى، فالموصل - مثلا - حقها ٢٥ مقعدا، لان نفوسها ٢٥٠٠٠٠٠ حسب الإحصاء وقد قررتم أن لكل مائة ألف مقعد، فسلبتم منها ٦ مقاعد، وهكذا فعلتم في محافظات أخرى مثل الأنبار وصلاح الدين وديالى، والأشد ظلما أنكم حولتم هذه المقاعد إلى محافظات أخرى في الشمال والجنوب، تعتقدون أن الساسة الذين يمثلونها موالون لكم، وكان الزعم المعلن لتبرير هذا التلاعب - أشبه بالطرفة - وهو أن نسبة الشباب في هذه المحافظات قليلة، بينما نسبتهم في الأخرى أكثر!! وهذا أمر لم يحدث في العالم، هذا من جانب ومن جانب آخر لا يشرف على هذه الانتخابات مراقبون دوليون، وفي ظرف معقد مثل ظرف العراق لا يقبل تجاهل الرقابة الدولية الحيادية لضمان سلامة العملية

وهذا يعني أن النتائج لن تحظى بثقة الشعب العراقي، ويعني بالتالي إبقاء الحال على ما هو عليه من الفوضى والانفلات، وسترى تفاقم ردود الفعل السلبية بعد إعلان النتائج .

الكيلاني: هل يمكننا معرفة مآخذكم على الانتخابات التي جرت؟

الفيضي: العملية السياسية ابتداء، جرت في ظل الاحتلال، ووفق ما رسمه

السياسية في حدها الأدنى إذ لا يمكن الوثوق بعملية تدار مفاصلها وتفرز نتائجها بعيدا عن أعين الرقباء، ويكون حماتها والمراقبون عليها أصحاب المصلحة أنفسهم، كما أنكم اشترطتم على أصحاب القوائم الانتخابية أن يضعوا بعد كل اسمين من أسماء الرجال اسم امرأة، وهذا قيد عجيب غريب فمن أين يؤتى بأسماء نساء يملكن الخبرة للمشاركة في صناعة القرارات في اخطر مرحلة يمر بها العراق، ولسنا ضد مشاركة النساء، ولو كانت أكثر من هذه النسبة لكن لا يراد للبرلمان أن يحشى حشوا من غير مراعاة للقدرة والكفاءة، فضلا عن أنكم لم تمنحوا أصحاب القوائم الوقت الكافي لاختيار الأسماء فاضطر الجميع ليكتبها على عجل دون النظر بروية إلى كفاءة هذه الأسماء، وقد نما إلينا أن بعضهم سجل أسماء أموات حتى يتم القائمة في الوقت المحدد، وآخرين ادخلوا أمهاتهم وبناتهم وعماتهم وخالاتهم !!، فلماذا كل هذا الإضرار بالعراق، ولمصلحة من ؟! وقد أبدى الأمريكيون وقتها دهشتهم، وزعموا أنهم لا يعلمون بهذه التفاصيل، وطلبوا من أعضاء تجمع الولاء المتابعة لغرض إصلاح هذه الأمور كلها .

وفي ذلك الحين اخبرني هؤلاء الأخوة انهم تلقوا من الأمريكيين وعودا بإصلاح هذا الخلل الكبير، فكان جوابي لهم، لا تتعجلوا في الاطمئنان، فلن يلبي الأمريكيون لكم طلبا واحدا، وسيبقون الحال على ما هو عليه في الانتخابات، لان ما تسمونه خللا جزء من لعبتهم لتفرز الانتخابات النتائج الوضع الذي يهدفون للوصول إليه .

وبالفعل فمع أنهم اجتمعوا مع الأمريكيين في بغداد لهذا الغرض، لم يغير الأمريكيون من الأمر شيئا، وكانوا يكسبون الوقت لاستدراج الآخرين، لكن تجمع الولاء هذا كان فطنا، وأعلن انسحابه من الانتخابات في ليلتها، وبرر ذلك أنها تفتقد الحد الأدنى من المعايير الدولية لسلامتها وان نتائجها - والحالة هذه - لن تكون عادلة، ولن تكون قادرة على حل المشكلة العراقية، بل ستتحول إلى مشكلة جديدة تضاف إلى الوضع في العراق، وهكذا كان !!

لها من مخطط يعتمد التقسيم الطائفي والعرقي. فالمتابع للعملية السياسية التي جرت، يرى أن الاصطفافات الطائفية والعرقية تحكمها، وهذا هدف استراتيجي حققته قوات الاحتلال من خلال هذه العملية، وشعبنا لن يحس بخطورة ذلك إلا بعد أن يجد نفسه على طريق لبنان المقسم، في كثرة الأزمات وانعدام الاستقرار، ونسأل الله ألا نصل إلى هذا الوضع، فحال لبنان الشقيق - كما تتابع هذه الأيام - لا يسر الصديق، فلا يكاد يخرج من أزمة حتى يقع في أخرى، ووراء ذلك أسباب، في مقدمتها: الاصطفافات الطائفية والعرقية في هذا البلد، والمشروع الأمريكي في العراق هو إيصاله إلى هذه المرحلة ليبقى ضعيفاً، ويسهل على هذه الدولة وغيرها التدخل في شؤونه كلما دعت مصلحتهم إلى ذلك.

عدا ما ذكرنا ثمة طامات من المآخذ، التي تؤكد دقة نظرة هيئة علماء المسلمين، في غياب النزاهة والشفافية عن أية عملية سياسية في ظل الاحتلال، وهي من الكثرة بمكان لا يتيح لنا الوقت ذكرها، لكن دعني أنبه إلى ما أراه يستحق التنبيه، ولنبدأ بالمفوضية العليا للانتخابات التي عينها السفير الأمريكي بريمر، وهو أبغض شخص عند العراقيين، لأنهم يرونه السبب وراء كل ما حصل في العراق من فوضى، فهو الذي حل الجيش، وهدم كل مؤسسات الدولة، ولذا فهم لا يثقون به إطلاقاً، وبطبيعة الحال فإن هذا الشعور يمتد إلى أي عمل نجم عنه من نظم وقوانين وإجراءات، ومن ذلك: المفوضية.

والملاحظ أن هذه المفوضية هي نفسها في الانتخابات الأولى، وفي الاستفتاء، وفي هذه الانتخابات!!، وكأنه لا يوجد غيرها، وهذا أمر لا يوجد له نظير في العالم!!، ومع ذلك فهذه المفوضية فيها مشاكل تجعلها غير صالحة لقيادة عملية من هذا النوع وفي ظل ظروف معقدة كالتي يمر بها العراق.

الكيلاني: ما أبرز هذه المشاكل في نظركم؟

الفيضي: من هذه المشاكل: أنها تفتقر إلى التمثيل العادل لمكونات الشعب العراقي، هذا التمثيل مهم في عمل كهذا، وفي ظروف معقدة، كالتي نمر بها، لتحصل على ثقة الجميع، وقد فتح ذلك باب الشك على مصراعيه، ولا تستطيع أن تلوم على ذلك.

وعلى سبيل المثال، نقل الإعلام عن السيدة الحسيني، وهي عضو معروف في

المفوضية، ما مفاده: أن ولاءها لقائمة الائتلاف. فأين الاستقلال في العمل؟! وقد صارح بذلك أحد مذيعي قناة الشرقية لفؤاد أيار، الذي اكتفى بوعد التحقيق في الأمر.

وقد انعكس ذلك سلباً على العملية الانتخابية، فقد شهدت المناطق، التي غابت عن الانتخابات السابقة، تقصيراً كبيراً في أداء هذه المفوضية، تجلى في قلة المراكز بشكل ملفت للنظر، وحرمان عشرات الآلاف من الإدلاء بأصواتهم، وشح المستلزمات الانتخابية أيضاً، ابتداء من شح الصناديق، فالسجلات الانتخابية، فبطاقات الانتخاب، ولأن ذلك لم يحدث في مناطق أخرى أكثر بعداً، فسّر الكثيرون أن هذا التقصير مقصود من المفوضية، ولحسابات طائفية.

ومنها: أن ثمة طعوناً في هذه المفوضية، ولا يكاد يوجد - اليوم - كيان سياسي بارز إلا وطعن في أدائها، وعبر وسائل الإعلام. (١)

ومنها: مشاكل فساد مالي، وهي - على ما يبدو - موثّقة، وقد ذكر ذلك في الحديث الإذاعي نفسه لمراسل الشرقية مع السيد فؤاد أيار، الذي وعد - كالعادة - أيضاً بالتحقيق في الأمر.

فضلاً عن أن هذه المفوضية، لا تملك من الأمر شيئاً، سوى تمرير المشروع السياسي بأي ثمن.

يقول القاضي العراقي عبد الملك ياسين: المرجعية الوحيدة في الانتخابات هي المفوضية العليا المستقلة، التي لا تستطيع - طبقاً لقانونها - سوى إصدار توصيات غير ملزمة، فضلاً عن عدم وجود محاكم مختصة يمكن الرجوع إليها في حال حدوث انتهاكات أثناء الحملات الانتخابية.

والسؤال بعد كل ما مر ذكره، لماذا الإصرار على هذه المفوضية بأشخاصها وأدائها؟! ألا ترى أن في الأمر ما يدعو إلى التساؤل؟!!

وإذا تركنا المفوضية، وجئنا إلى مآخذ أخرى، فسنجد الكثير مثل غياب الرقابة

---

(١) اليوم رئيس المفوضية عادل اللامي في المعتقل بتهم الفساد الإداري، والعمل لحساب جهات على حساب أخرى مقابل رشى، وأحيانا لدوافع طائفية، والأنباء تتسرب عن أن الاعتقال سيطال آخرين في المفوضية فتأمل

المحايدة والنزيهة على العملية السياسية. وفي ظل ظروف معقدة ـ كالتي يمر بها العراق حيث تتبادل فيها الأطراف السياسية التهم مع الحكومة ـ كان ينبغي الاستعانة بمراقبين دوليين لا يتسرب إليهم الشك.

وفي تقديري، فإن هذا الشك في محله، فقد بلغ التزوير في الانتخابات حداً يزكم الأنوف، حتى أن قيام كثير من الناخبين بتكرار عملية الانتخاب، صار أشبه بالظاهرة داخل العراق وخارجه، ففي داخل العراق، لا يمكن أن ننسى ما بثته قناة الجزيرة من حديث ممثلة الجبهة التركمانية، التي أكدت فيه على وجود هذه الظاهرة في كركوك على نحو ملفت للنظر، وأنها أبلغت المسؤولين عن ذلك، وأنهم لم يلتفتوا إليها. وهذا مجرد مثل جرى نظيره في محافظات عديدة.

وفي خارج العراق، يكفينا ما نشرته صحيفة trouw الهولندية، واسعة الانتشار، يوم ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، تحت افتتاحية نشرت فيها أربع صور، مقرونة بالنص: (الحبر المغشوش يزال هكذا)!! وجاء في المقال: أن الحبر الذي استخدم، ويفترض بقاؤه خمسة أيام، تتم إزالته بسرعة بواسطة مادة كحولية، وأن ناخبين كانوا يزيلونه، ثم يعودون للانتخاب مرة أخرى.

منظمة iectt المسؤولة عن الانتخابات أبدت دهشتها مما حصل، وبدأت في الحال تحقيقاً، وهذا الأمر تكرر في بريطانيا ومناطق أخرى من العالم.

وهذا غيض من فيض، وما رصد مما لم يذكر وما خفي كان أعظم.

وكل الذي نقوله تعليقاً على ما مضى: كان الله في عونك يا عراق.

الكيلاني: ألا ترى معي أن وجود خروقات أمر طبيعي في أية انتخابات تجرى في العالم؟

الفيضي: نعم، لكن هناك حدٌّ معقول في الكم والنوع لمثل هذه الخروقات.

ولحساسية الوضع في العراق، كان ينبغي أن يكون ذلك أقل مما يحدث في الدول عادة، لكن المؤسف أن الذي حدث هو العكس تماماً.

ويكفينا في هذا الصدد ما صرح به عز الدين المحمدي، مسؤول المفوضية، في مؤتمر صحفي له ببغداد، من أنهم تلقوا ١٨٧ شكوى تتعلق بخروقات، بينها حملات دعائية غير قانونية، وتدخل مصحوب بالعنف، وحملات دعائية أثناء مرحلة الصمت الانتخابي، وانتهاك لسلوك المراقبين في مراكز الاقتراع.

إن كل واحدة من هذه الخروقات كافية، لتضع عشرات من علامات الاستفهام.

وصرح عضو آخر في المفوضية بأنهم ما يزالون يتلقون الشكاوى، وقد بلغت الشكاوى حتى الساعة، فيما أعلم، أكثر من ٣٥٠ شكوى[1] .

وقد دفع ذلك الوضع أحد المشاركين الأساسيين في العملية السياسية ـ وهو الدكتور صالح المطلق ـ إلى توجيه رسالة عبر الإعلام إلى الرئيس بوش، يقول له فيها: كل من يقول لك أن الانتخابات جرت بطريقة ديمقراطية، فهو لا ينقل لك الحقيقة!!، وينبهه إلى أنه قد يضطر إلى الاعتذار مرة أخرى عن أدائه السياسي في العراق، بعد اعتذاره السابق عن أدائه العسكري!!.

الكيلاني: ما دمنا قد تطرقنا إلى هذا الموضوع، أريد أن أسألك: هل تعتقد أن الأمريكيين - ومنهم الرئيس بوش - مطلعون على حقيقة ما يجري من خروقات؟

الفيضي: أخي العزيز، إن الأمريكيين لا يعنيهم هذا الأمر؛ لأنهم ابتداء ليسوا مهتمين بمصلحة العراقيين، فلهم أجندتهم ومخططاتهم، وكل ما يهمهم هو سير الواقع وفق ما يضعونه من مخططات. وبالتالي فالمهم عندهم في هذه المرحلة هو إنجاز خطوة الانتخابات، بما يوحي إلى العالم بأن الجميع قد اشتركوا فيها، ولديهم مثل معروف، مفاده: ليس المهم الحقيقة، إنما المهم كيف تقنع الناس أن هذه هي الحقيقة!!.

أما تفاصيل العملية السياسية، وحل ما يعترضها من معضلات، فلديهم من يجيد التعامل معها، وهم أصحاب خبرة في غزو الدول، ورسم وضعها السياسي من جديد.

الكيلاني : من تعني بقولك: لديهم من يجيد التعامل مع التفاصيل في العملية الانتخابية.. هل هم أمريكيون أم من العراقيين مثلاً؟!

---

(١) اربت الشكاوى بعد ذلك على الألف وخمسمائة، وأقرت لجنة من الأمم المتحدة بان ثمة مشاكل حقيقية ،لكن تم الغض عن ذلك كله ، من اجل عيون (السيد الأمريكي)، وكأن شيئا لم يكن !!

الفيضي: ثمة منظمات تمولها واشنطن، تعمل بنشاط في العراق من وراء الستار، مهمتها صياغة العمليات السياسية، ابتداء من تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حتى فرز الأصوات، والإعلان عن النتائج.

وثمة جماعتان على هذه الشاكلة، هما: المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية NDI، والمعهد الجمهوري الدولي IRI، وهما جزء من كونسورتيوم من المنظمات غير الحكومية، منحته الولايات المتحدة ما يزيد على ٨٠ مليون دولار من أجل الأنشطة السياسية والانتخابية في عراق ما بعد صدام، هذه الجهات هي التي ترتب البيت السياسي، بما يتفق والمصلحة الأمريكية في المنطقة.

الكيلاني: هل يعقل أن العملية السياسية التي جرت هي مجرد صورة، وأن العراقيين لا حول لهم ولا قوة، وأن كل شيء أعدّ سلفاً؟!

الفيضي: لا أبداً لم أقل ذلك، العملية عراقية، والذين قاموا بها عراقيون، لكن الذي وضع أسسها هم هؤلاء، فعلى أي وجه تؤول إليه هذه العملية، فلن تخرج بالمحصلة عن طوع إرادتهم تماماً، كما لو أنك أدخلت مجموعة في مسابقة للركض، ووضعت أمامهم عدداً من الطرق، لكن هذه الطرق جميعاً تنتهي إلى نقطة واحدة، بالتالي لو سلك هذا الطريق عشرة، وسلك الطريق الثاني خمسة، ولو سبقت هذه المجموعة أو تلك، فالمحصلة هي الوصول عند نقطة النهاية المرسومة سلفاً، وهذا بالضبط ما حدث في العراق، فليس مهماً عند الأمريكيين أن تتعرض العملية الانتخابية للتزوير، أو أن يتقدم هذا الكيان أو ذاك، لأن العملية برمتها ستدخل في مرحلة من مراحلها هذا النفق.

وهذا ليس سراً، فالسياسيون العراقيون يعرفون ذلك، وقد حذرت قوى سياسية من التزوير، وفسر هذا الخوف أحدهم، وهو السيد حيدر العبادي، في استضافة له في قناة الجزيرة يوم الانتخابات، حين سئل عن سبب هذا التخوف، فقال: إن هناك مرحلة تدخل فيها النتائج الحواسيب، ولا ندري من يشرف على هذه العملية، ونخشى أن يكون التزوير فيها. وحين قالت له مقدمة البرنامج: والعملية السابقة ألم يحدث فيها ذلك؟! فقال: نعم. ولكنهم قالوا حينها إن الذين يشرفون عليها ثقات، فصمتنا!!

الكيلاني: كيف تتوقعون الخارطة السياسية المقبلة للعملية الانتخابية؟

الفيضي: في تقديري الشخصي، فإن الأمريكيين سيحاولون إرضاء الجميع، ولن يسمحوا بتكتل واحد يهيمن على الأمور كلها، بل سيكون المجلس النيابي القادم مكوناً من معظم القوى السياسية، كما أن توزيع الوزارات سيخضع للمعيار نفسه، مع المحافظة على ما سنّه الأمريكيون جزافاً، ولأسباب لا تخفى على اللبيب، من اعتبار الأكثرية لجهات والأقلية لأخرى.

وأعتقد أنه سيكون للتحالفات دور كبير في ترتيب الوضع.

وفي كل الأحوال، سيحاول الأمريكيون تغليب كفة التوجه العلماني قدر الإمكان، ومنح مراكز القوة للأشخاص الذين يتمتعون بولاء مطلق لهم، لأن المرحلة القادمة في نظرهم من الأهمية بمكان.

وأنا لا أستبعد أن خلافات شديدة بين الكيانات السياسية ستقوم بعد النتائج، وسيلعب السفير الأمريكي في العراق، ذو الخبرة في هذا التخصص، دوراً في التوفيق بين هذه الكيانات على النحو الذي يؤول إلى ما ذكرناه.

وهذا كله في تقديري مخطط له سلفاً، لأنه يؤسس للطموح الأمريكي، وهو تأصيل المحاصصات في الوضع العراقي، وهو-كما سبق أن بينا-هدف استراتيجي سيناضل الأمريكيون من أجله حتى آخر رمق.

وإذا لم يكن هذا هو السيناريو، فالبديل هو دفع الساسة إلى فتنة كبيرة، ومحاولة جر الناس إليها.

نسأل الله السلامة.

الكيلاني :هل تعتقد أن الوضع العراقي سيتحسن؟

الفيضي: أتمنى ذلك، لكن إذا سألتني عن استشرافي للوضع فأرى-إذا آلت الأمور إلى التوافق-أنه قد يتحسن في بعض الجوانب، لكنه على العموم سيزداد سوءاً، فالحكومة القادمة ستبقى ضعيفة، وأشك كثيراً في إمكان تشكيلها سريعاً، وربما تبقى حبيسة المنطقة الخضراء كسالفاتها..

نعم ستحظى بدعم كبير من الأمريكيين وربما من الدول العربية والأسرة الدولية، لكن هذا وحده لن يكون كافياً لحل المشكلة العراقية.

الكيلاني: الملاحظ أن المقاومة العراقية لم تستهدف صناديق الاقتراع، كما وعدت بذلك ووفت بوعدها، كيف تقيمون ذلك؟

الفيضي: نحن مبتهجون جداً لهذا الإجراء، ونعتقد أن المقاومة دللت من خلاله على ما تتمتع به من نضج، وبعثت برسالة مفادها: أن رجال المقاومة جزء من النسيج العراقي، وأن عدوهم هو المحتل، وليس أبناء العراق. كما أن وفاءها بالتزامها أكد أنها من يهيمن على الساحة العراقية، وأن القوى الأخرى ليس لها النسبة المروجة إعلامياً.

الكيلاني: هل تعتقدون أن المقاومة سيبدأ عدها التنازلي بعد العملية الانتخابية؟ وهل ستستجيبون إلى دعوات أطلقها بعض المسؤولين لمخاطبة المقاومة بإلقاء السلاح؟

الفيضي: لا أظن ذلك، فمع التصريحات التي أدلى بها الرئيس بوش بعد الانتخابات وأكد فيها أن قواته لن تنسحب من العراق، وأنها ستبقى في وضع هجومي، وستمارس ضرباتها الاستباقية ضد المقاومة، ثم تنفيذه الفعلي لهذه التهديدات، بقيام قواته بعملية جديدة على منطقة العبيدي سميت بالقمر المنير، كل هذه مؤشرات على أن وضع المقاومة سيتأجج، وأنها ستخضع لعد تصاعدي، وليس العكس، ويبدو لي أن الرئيس بوش ما زال بعيداً عن فقه الواقع العراقي، والله أعلم.

أما بخصوص الاستجابة لدعوة، مفادها أن نطلب من المقاومة ترك السلاح، فأنا أعد هذا الطلب غريباً للغاية؛ لأننا لا نملك هذا الحق، وقديماً قالوا: فاقد الشيء لا يعطيه. بمعنى آخر مع وجود الاحتلال، وعملياته العسكرية، التي تطال المدن، وتقتل الصغير والكبير، وتؤجج الغضب، لا يوجد أحد يملك حق إلغاء حق الشعب في المقاومة.

وقد قلت قبل أيام في إحدى الفضائيات العربية عن هذا الموضوع: سيكون لنا الحق في مطالبة المقاومة بإلقاء السلاح في حالات ثلاث:

- إذا نزل وحي سماوي جديد، يغير المبادئ الدينية في الدفاع عن النفس والحقوق والوطن، وهذا غير ممكن.
- أو قررت الأمم المتحدة إلغاء مواثيقها الدولية بهذا الصدد.

ـ أو آثرت الشعوب أن تتخلى عن اعتباراتها التاريخية، ومواقفها الفطرية، في مقاومة الاحتلال.

وليكن معلوماً لديك ـ أخي العزيز ـ أننا لو خضعنا جدلاً لضغوط من هذا النوع ـ لا سمح الله ـ وطلبنا من المقاومة ذلك، لم يستجب لنا أولاً، ولخسرنا ـ ثانياً ـ المصداقية عند شعبنا وشعوب العالم.

وهذه حقيقة يجب أن يدركها الأعداء قبل الأصدقاء.

الكيلاني: باختصار.. هل أنت متفائل؟

الفيضي: إنني متفائل بمستقبل العراق ليس في هذه المرحلة، لكن في المراحل التي تليها إن شاء الله.

الكيلاني: كلمة أخيرة تحب أن توجهها إلى الشعب العراقي أو إلى الكيانات السياسية؟

الفيضي: إن كان ولا بد، فلي كلمة أوجهها إلى الشعب العراقي الصابر المحتسب بكل مكوناته وأطيافه الجميلة، فأقول لهم: لا حياة كريمة لكم، ولا استقرار، من دون الوحدة الوطنية الجامعة.

والمشروع الأمريكي، في التقسيم الطائفي والعرقي، إن نجح على أرضكم ـ لا سمح الله ـ فاعلموا أن باباً كبيراً من أبواب الشر سيفتح عليكم، ولن يكون من السهل إيصاده بسهولة، فاحذروا ذلك، ما استطعتم إليه من سبيل، وأمامنا فرصة، لنبني جميعاً، عراقاً حراً كريماً، لا يشعر أحد فيه بغبن بإذن الله..

إننا في هيئة علماء المسلمين، ننظر إلى مكونات الشعب العراقي كباقة الورد، كلما كثرت ألوانها كانت أبهى وأزهى، لكنها بحاجة إلى رابط مكين، يشد بعضها إلى بعض، حتى لا تنفرط ويذهب بريقها، وهذا الرابط هو الوحدة الوطنية

تفجيرات سامراء

الحدث، الهدف، التداعيات *

الحقائق: فضيلة الدكتور محمد بشّار الفيضي، كان آخر لقاء لنا معكم أيام الانتخابات، وبين ذلك التاريخ واليوم أحداث كثيرة وجسام، منها : الحدث الأليم، الذي طال مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، والتداعيات الجسيمة التي طالت أكثر من مائتي مسجد ما بين حرق واستيلاء.

ولنبدأ بهذا الحدث :

يا ترى من وراءه في تقديركم؟

الفيضي: عادة ما يلجأ المحللون في مثل هذه الأحداث، إلى معرفة الجهات المستفيدة منها، لأن هذه المعرفة من شأنها أن تعين على معرفة الفاعل، ونحن لا نعرف الغيب، لكن ليس صعبا معرفة المستفيدين، ويمكننا أن نحددهم بخمسة أطراف :

أولها : قوات الاحتلال، التي حرصت منذ مجيئها على إثارة الفتن الطائفية والعرقية، ومازلنا نذكر كيف تركت مخازن السلاح الثقيل والخفيف بأيدي الناس، يأخذونه من المخازن على مرأى ومسمع منها، كما أن طبيعة الانفجار

(*) الحقائق اللندنية ـ نشر بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٦م

توحي بأن وراءه خبراء في تفجير المباني، فقد سقطت القبة بوضع الجلوس، دون أن تتأثر المنارتان عن يمينها وعن شمالها، وهذا يتطلب حرفية عالية، ويحتاج لمزيد من الدقة والوقت، ولقد أكد وزير الإسكان العراقي الحالي، أن من قام بعملية التفجير جهة ذات خبرة عالية في التفجير، وأن عملية زرع المتفجرات تدل على ذلك، وهي تستغرق من الوقت مالا يقل عن اثنتي عشرة ساعة، كما أكد شهود عيان أن الأمريكيين كانوا متواجدين بكثافة ليلة الحادث، ومع قيام الدلائل على قرب الانسحاب الأمريكي، فان للاحتلال مصلحة كبرى في إثارة الفتنة الطائفية، التي عجز عن تحقيقها من قبل، لإبقاء العراق ضعيفا، ومهيئاً للتدخل من قبل هذه القوات، كلما دعت إلى ذلك مصلحتها.

ثانيها: فرق الموت، المنسوبة إلى وزارة الداخلية، فقد شهدت الأيام التي سبقت الحادث، حملة إعلامية كبيرة، للكشف عما ترتكبه هذه الفرق يومياً من قتل وتعذيب، في حق مكون معروف من مكونات الشعب العراقي، وهم السنة، إلى الحد الذي أثار استياء العالم منها وتعاطفه مع هذا المكون .

ومثل هذا الحدث، من شأنه أن يصرف النظر عن هذا الملف، ويضعف التعاطف مع الضحايا، وهذا ما حصل، فقد نسي هذا الموضوع تماماً، وكأنه لم يكن له وجود.

وثمة اتفاق على أن الفاعلين كانوا يرتدون زي مغاوير الشرطة، وأنهم تجاوزوا فوجاً كاملا لحماية هذا المكان، كما صرح بذلك مستشار الأمن القومي موفق الربيعي صباح الحادثة عبر شاشة قناة "العربية"، وفي وقت منع التجول، الأمر الذي يصعب معه تصور إمكانية أشخاص، خارج نطاق المرخص لهم بالتجوال، بارتكاب هذا الجرم.

ثالثها: بعض القوى السياسية، التي تعد المرحلة القادمة بالنسبة لها مرحلة حاسمة، وبدا في الأفق خلاف بينها وبين قوى الاحتلال - التي جاءت بصحبتها - في رسم الخارطة السياسية، وأن استهداف المندفعين للثأر مراكز الحزب الإسلامي خاصة، المشارك أصلاً في العملية السياسية، ليوحي بأن وراء هذا الحدث مآرب سياسية، يتجاوز موضوع الدفاع عن مرقد الإمامين، وكأن الحدث أريد له أن يكون ورقة ضغط، تمارس على قوات الاحتلال، لتحقيق مآرب سياسية، وفق ما

تشتهيه تلك الأطراف .

رابعها : المتشددون ، الذين يرفضون ظاهرة المقامات والقبور ، وهؤلاء لهم مصلحة فيما جرى أيضاً ، لكنهم عادة ما يفعلون ذلك من خلال سيارات ملغمة يفجرونها بأنفسهم ، أو يتحزمون بحزام ناسف ، فهذا الأسلوب الذي يملكونه في استهداف الأماكن المحصنة بالحراسة الشديدة ، كما كان الحال في مرقدي سامراء .

خامسها : قوى إقليمية ، لها مصلحة في تأجيج الصراع الداخلي ، والاستفادة منه للضغط على قوى الاحتلال ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، من اجل تمرير أجندة لها .

هذه أهم الأطراف التي يمكن أن تستفيد من الحادثة .

وفي تقديري ، لا تخرج التهمة عن دائرتهم ، مع ملاحظة إمكانية أن يكون أكثر من طرف مشترك في العملية ، بالتنسيق ، للاشتراك في المصلحة المتوخاة ، لكن التحديد يحتاج إلى دليل ، وقد يكون لدي مرجح في تحديد طرف دون آخر ، لكن مع غياب التحقيق لا أرى مصلحة في ذكر ذلك .

الحقائق: لكن كان هناك من يقول أن المتشددين هم وراء ذلك الحادث؟

الفيضي: المتشددون اليوم ، أصبحوا شماعة يعلق عليها المفسدون أخطاءهم ، فكلما وقع حادث بشع في قتل الأبرياء ، نسب إلى المتشددين ، ليغطى على الفاعل الحقيقي ، كما أن اتهامهم بهذا جزء من اللعبة ، للدفع إلى حرب أهلية ، إذ يراد من ذلك دفع الشيعة للاعتقاد أن السنة وراء هذا الحادث ، لتهيئة الجو المناسب للصدام بين المكونين ، وهذا الكلام باطل .

وقد رأيت كيف تفاعل السنة من أهل سامراء مع الحدث ، وكأن كارثة كونية حلت بهم .

على أنني بالمقابل لا أدافع عن المتشددين في هذا الأمر ، لأنني اعلم أن لهم مصلحة فيما جرى ، فهم يرون في البناء على القبور مظاهر وثنية لابد من إزالتها ، وقد هدموا من قبل مراقد وقبورا في مدينة هيت والأنبار ، لكن الله سبحانه أعطانا عقولا ! . . ما جرى كان من الدقة والحبكة بمكان ، يتعذر معه التصديق ، بان المتشددين يقفون وراء هذا الحادث .

ولا ننسى أن سامراء ظلت شهورا بأيدي المقاومة العراقية، وكان في المدينة متشددون، ولم يجرؤ احد على إصابة هذا المكان بأذى، فلماذا يحدث هذا في ظل سيطرة كاملة على المدينة من قبل القوات الأمريكية والحكومية، وفي وقت منع التجول!! .

الحقائق: التداعيات التي نجمت عن هذا الحادث كانت مريعة، فقد تم استهداف ما يقرب من مائتي مسجد، وأحرقت المصاحف فيها عن عمد، واغتيل أئمة وخطباء، وكانت ثمة تصفية طائفية، إلى حد كان البلد فيه على شفا حرب أهلية، هل كان ذلك عفويا؟

الفيضي: لم يكن عفوياً، بل كان مقصوداً، ومعداً له بعناية فائقة، وعلى نحو يوحي بأن الجهات التي مارست هذا الفعل، كانت تعلم بشأن الحادث، ومتهيئة تماماً لاستغلاله في هذا الاتجاه، ولدينا معلومات مؤكدة عن وجود أشخاص غرباء كانوا يديرون هذه اللعبة الخبيثة، وبالتنسيق أحياناً مع القوات الأمريكية، التي آثرت هذه المرة ـ وخلاف عادتها إزاء أي عمل مسلح ـ الوقوف على الحياد والاكتفاء بالنظر والمتابعة [1] .

إن استهداف المساجد على هذا النحو، لا يمكن تفسيره على انه رد فعل على ما

---

(١) الغريب أن الحادث بعد وقوعه بساعتين ونصف، خرج الناس بالآلاف، متظاهرين بانتظام، وهم يحملون مئات اللافتات التي تندد بالتفجير، وبمن يقف وراءه، والسؤال الذي دار في الخلد وقتها، ولم يجد له جوابا حتى هذه اللحظة: متى تمكن هؤلاء من خط هذا العدد الكبير من اللافتات، وكيف أمكن تعبئة الناس بهذه الصورة المنظمة، في وقت لم يتمكن فيه بعد معظم العراقيين من فهم ما حدث ؟! .

وقد جاء ما يعزز هذا الاستفهام في تقرير وضع حقوق الإنسان في العراق الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق الصادر في ٢٨/ شباط ٢٠٠٦ فقد جاء فيه: (ردا على تفجير سامراء تعرضت عشرات المساجد لاعتداءات وتدمير وتخريب وكان العديد من أئمة المساجد من بين الذين تعرضوا للاغتيال ومن الواضح أن هذه الاعتداءات لم تكن عشوائية، بل العكس، فقد كشفت عن وجود درجة عالية من التنظيم، وعن حقيقة أن لدى مرتكبي هذه الأعمال القدرة والإمكانية للحصول على الموارد والمعدات المستخدمة بسهولة !!)

حدث في سامراء، لان المسلم لا يجرؤ على هذا الفعل، والله سبحانه يقول ﴿ومن اظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾[1].

أنا لا أنكر أن استهداف المرقدين بهذه الطريقة، له وقع اليم جدا على نفوسنا جميعا، ولاسيما لدى إخواننا الشيعة، لما لهذا المكان من رمزية دينية وتاريخية، ونحن نشاطرهم الألم والحزن، لكن استهداف المساجد والمصاحف بهذه الهمجية، غير منطقي وغير مبرر، وسيبقى يحمل علامات استفهام كثيرة وكبيرة، لان حرق المسجد والمصحف مروق من الدين، ولا ننسى أن من له قدسية أكبر من هذين المقامين، وهو ضريح الإمام علي رضي الله عنه الجد، وسبب الشرف للإمامين تعرض إلى قصف أمريكي، أصاب كبده، وداس الأمريكيون على روضته الشريفة، بطريقة متعمدة للإهانة والإذلال، ولم يفعل هؤلاء ما فعلوه بعد حادث سامراء، فلا ينبغي أن تنطلي علينا الخدعة، ونظن أن هؤلاء انتصروا للإمامين، بل الحق أن هؤلاء استغلوا الإمامين لتحقيق مآرب أخرى، وسيبرأ الإمامان من هؤلاء إلى الله، لأنهم هدموا بيته، وحرقوا كتابه، وهذا نقيض الدين الذي به صار للإمامين جاه وشرف.

الحقائق: على ذكر القوات الأمريكية، قبل أيام، كان لهيئة علماء المسلمين مؤتمر صحفي، اتهمت فيه القوات الأمريكية، وقوات حكومية، بالضلوع فيما أسمته: إذكاء لحرب أهلية ..إلى أي مدى كان ذلك؟

الفيضي: أظن أن الدكتور عبد السلام استعرض في المؤتمر عدداً من الشواهد الدالة على ذلك، لكن دعني أؤكد لك حقيقة مرة، وهي:

إن الأمريكيين متورطون في عمليات تطهير طائفي ضد السنة في العراق.

وهذه فضيحة، تزيد في الفظاعة والعار على فضيحة أبي غريب.

وستكشف الأيام بهذا الصدد ما يندى له جبين الإنسانية، مما يؤكد أن هناك زعماء أمريكيين، حقهم أن يقفوا مكان الزعيم الصربي (سلوبادان ميلوزوفتش)

---

(١) سورة البقرة/ ١١٤.

في المحكمة الدولية على صعيد واحد، فعدا استهدافهم لمناطق سنية بالقصف والاجتياح، وتدمير البنى التحتية، تحت ذريعة محاربة الإرهابيين، هم يمنحون اليوم الغطاء الكامل لقوات حكومية لتفعل فعلها في التطهير الطائفي.

ولدينا معلومات أن الأمريكيين على علم تام بما تقوم به هذه الأجهزة من تنكيل وتعذيب بهذا المكون، وهناك تنسيق عالي المستوى بين الطرفين في هذا الموضوع بالذات.

الحقائق: لكن الأمريكيين أنفسهم كشفوا عن فضيحة ملجأ الجادرية، ومركز النسور، واتهموا وزارة الداخلية بالطائفية، فلماذا الافتراض أنهم متورطون بالتطهير الطائفي؟

الفيضي: نعم، قد كان ذلك بعد سنة من التطهير الذي بدأت أخباره تتسرب عبر الإعلام، وتشير بأصبع الاتهام إلى قوات الاحتلال بالتورط فيه، فهي محاولة لإبعاد الشبهة ليس إلا.

ولذا، لم يتخذ الأمريكيون أي إجراء في حق الطائفيين في هذه الوزارة، بل أن نشاط هذه الأجهزة، في المداهمات والاعتقالات، بعد ما أعلنه الأمريكيون عن فضيحة ملجأ الجادرية والنسور، بلغ حد الضعف، والأمريكيون يغضون الطرف عنها، رغم صيحات القوى السياسية، والمطالبات التي ملأت سمع وسائل الإعلام وبصرها، وحتى هذه اللحظة لم يذكر أي شيء عن نتائج التحقيق في هذه الفضائح.

واستبعد أن يكشف شيء، لان هذا سيقود إلى الكشف عن دور الأمريكيين في ذلك.

وقد ذكر لي احد أقطاب جبهة التوافق [1] انه سلم السفير زلماي قائمة، تضم ثلاثة عشر موقعا محدداً لمعتقلات سرية، تابعة لوزارة الداخلية، يتم فيها تعذيب السنة، والتنكيل بهم، فكان جوابه بعد أيام: نحن نريد أن تعلمونا بالمنافذ إلى هذه المعتقلات!. أنظر بربك إلى حجم الاستخفاف بحقوق هذا المكون من أبناء

(١) حدثني بذلك الدكتور عدنان الدليمي، بحضور كل من الشيخ احمد حسن الطه والشيخ اسماعيل البدري، والدكتور زياد العاني وآخرين.

الشعب العراقي، تقول للأمريكي هذا مبنى يمارس فيه التعذيب، فيقول لك: دلني على باب المبنى حتى أستطيع أن أقدم لك العون؟!

ولا يفوتني أن أنبه، إلى ما أدلى به قبل أيام السيد (جون باتشي)، مسؤول حقوق الإنسان لبرنامج يونامي - وهو برنامج خاص لمساعدة العراق - وهو تصريح نقلته الصحف البريطانية، منها الغارديان، قال: إن أهل السنة في العراق يعذبون حتى الموت، وتستخدم في حقهم أبشع أنواع التعذيب، ولقد التقيت بأحدهم - هكذا يقول - وكان يعاني سكرات الموت، بعد أن قامت ميليشيات بقطع أعضائه التناسلية، وقد رأيت ما تشمئز منه النفوس، وقال أيضاً: إن فرق الموت التابعة لوزارة الداخلية، مسؤولة عن قتل آلاف من أهل السنة، خلال الأشهر الماضية، وذكر أن القوات الأمريكية على علم بما يجري، وذكر أموراً كثيرة لا يتسع المجال لذكرها . .

ألم أقل لك: إن الأمريكيين متورطون في فضيحة تطهير طائفي في العراق!!.

الحقائق: هل كان من الممكن أن ينزلق البلد في حرب طائفية بسبب هذا الحادث؟

الفيضي: مهندسو هذا الحدث الجسيم، كانوا يهدفون من ورائه إلى هذه الفتنة، وربما لم يكن لديهم هدف سواها، لكن مجتمعنا العراقي - بفضل الله - له مناعة داخلية من الانجرار إلى ذلك، نأمل ألا تضعف هذه المناعة بمرور الأيام، لاسيما أن أعداء العراق لم ييأسوا بعد، وسيواصلون محاولاتهم في إذكاء الفتن، ولن يستطيع العراقيون أن يحسوا أنهم بمأمن من ذلك، حتى يغادر آخر جندي محتل، لان الاحتلال له الدور الأكبر في هذه المصائب، مهندساً ومشاركاً حيناً، وموفراً الغطاء لآخرين حينا آخر.

وبهذه المناسبة، لا يمكن أن ننسى الدور الكبير الذي قامت به هيئة علماء المسلمين، حين نبهت الناس إلى حقيقة المخطط، ودعت إلى ضبط النفس، والتحلي بالصبر، وحذرت من الاندفاع باتجاه الثأر والانتقام، كما أنها أبت أن يجعل من استهداف المساجد مبرراً للمقابلة بالمثل، وقالت في مؤتمرها الصحفي المعروف: أن الإنسان عند الله أغلى، وأن المساجد المتضررة من الممكن أن يعاد

بناؤها، ولكن العراق إذا هدم، سيكون من الصعب إعادة بنائه[١] .

وبفضل الله، إن المقاومة العراقية كانت من الوعي بمكان، ووقعت منها دعوة الهيئة موقع الرضا والقبول، ولم تنجر إلى الفتنة، وظل سلاحها مشرعاً في وجه العدو الأساسي، الذي فتح على البلد كل هذه المصائب.

الحقائق: لنعد إلى العملية السياسية القائمة: أنا أذكر أنكم في لقاء سابق، توقعتم نتائج مسبقة للانتخابات، جاء الواقع مطابقا لها تماماً، كما أنكم قلتم: أن الانتخابات ستتحول إلى مشكلة قائمة بذاتها، بدل أن تكون حلا للمشكلة، وأن الحكومة سيتأخر تشكيلها، وقد حدث ذلك كله ..

على أي أساس بنيتم هذه التوقعات الدقيقة، وكيف أمكنكم ذلك؟

الفيضي: الأمريكيون لديهم أهداف فيما يجري في العراق، وهم اللاعب الرئيس الذي يملك خيوط اللعبة إلى حد كبير، وهناك خيوط تمسك بها إيران، ولديها أهداف أيضاً، وهناك بين اللاعبين مصالح مشتركة، وصلت حد الاتفاق، تحت مسمى: (العدو المشترك)، فكلا الجهتين تستهدفان المكون السني والعرق العربي[٢] ، باعتبارهما خطرين يهددان مصالحهما، وهناك نقاط خلاف، والذي يتأمل في هذا كله سيسهل عليه معرفة ما ستؤول إليه الأمور، فالأمر ليس صعباً على من يحلل الأحداث، ويتابعها بكل ملابساتها.

الحقائق: هل أن إيران تتدخل في الشأن العراقي، وما تقييمكم له؟

الفيضي: لا أظن أن في العراق ـ صغيراً كان أو كبيراً ـ إلا ويعلم أن إيران

(١) انظر في الملحق، الرقم ١٧، وفيه : بيان الهيئة في إدانة حادث تفجير القبة الذهبية، وبيانها في كشف تداعيات ذلك، ودعوتها الناس إلى ضبط النفس، وتفويت الفرصة على بغاة الفتنة بهذا الصدد.

(٢) شكى كثير من عشائر الجنوب العربية إلى الأمين العام للهيئة أن الميليشيات بدأت تستهدف العشائر العربية من الشيعة أيضا على مستوى الشيوخ والشخصيات البارزة فيها، ممن لا يكن ولاء لهذه الميليشيات، ولمن يقف وراءها من دول الجوار، وبالتالي فإن هذه الميليشيات بدأت تمارس إضافة إلى التطهير الطائفي التطهير العرقي فتأمل !!

الجارة تتدخل في الشأن العراقي، ويكاد حجم هذا التدخل - وبالتفصيل - يكون معروفا للجميع.

وقبل شهرين، سئلت وزيرة الخارجية الأمريكية، في جلسة اجتماع أمام الكونغرس، عن مدى التدخل الإيراني، فقالت انه أكثر تعقيداً من التدخل السوري.

هذا على الرغم - للأسف الشديد - من أن السيد الخامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية، قال في بداية المعركة: أن إيران ستقف على الحياد.

ونحن في الهيئة، لم نكن نتعرض لأي دولة جارة بالذكر، على أمل أن تراعي هذه الدول حسن الجوار، فليس ثمة مصلحة في إثارة مشكلة دائمة مع دولة، قضى الله أن تكون بجوارك مدى عمر الدنيا، لكن يبدو أن لكل مشروعه، الذي يجعله يضرب بمبادئ حسن الجوار عرض الحائط.

أما تقييمنا لهذا التدخل، فهو بطبيعة الحال ليس إيجابياً في عمومه، ونحن نعتقد أن إيران تربح الوضع الراهن في العراق، لكنها تخسر مستقبله.

ويبدو أن هذا النمط السيئ من التدخل ليس جديداً في العلاقات الإيرانية الدولية، بل هو متبع من القدم، وهذا - في تقديري - يفسر لنا سبب عجز هذه الدولة، عن مد نفوذها إلى العالم الإسلامي طيلة الحقب الماضية، مع أنها تمتلك من الحضارة والتاريخ والصفات الايجابية الأخرى ما يمكنها، لو أحسنت التصرف، من تبوء موقع قيادي في هذا العالم.

الحقائق: هناك خلاف الآن على رئاسة الجعفري للحكومة، لماذا برأيك هذا الخلاف، وهل تظن أن الجعفري قادر على قيادة المرحلة القادمة؟

الفيضي: أنا اعتقد أن الخلاف حول الجعفري، في ظاهره، خلاف بين أحزاب وقوى سياسية عراقية، وفي باطنه، خلاف بين أجندة أمريكية وأخرى إيرانية، والأمر كله يدار بعيداً كل البعد عن المصلحة الوطنية، وليس الجعفري، ولا غير الجعفري، قادراً على الخروج بالعراق من المأزق، لأن العملية السياسية برمتها تسير في طريق خاطئ، والأمريكيون يتخبطون كالأعمى تماماً في إدارة

الشأن العراقي.

وسبق لي أن قلت لك في لقاء سابق أنني أتوقع أن تبقى الحكومة القادمة حبيسة المنطقة الخضراء، وقد ازدادت هذه القناعة لدي رسوخاً بعد ما مر من أحداث.

العراقيون بين المطرقة والسندان *

أجرى الحوار رنا خالد

البيان: قال الناطق الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق، الدكتور محمد بشّار الفيضي: أن التدخل الإيراني لا يحتاج لأدلة جديدة لإثباته، بعد كل ما قيل على ألسنة العراقيين، والأميركيين، وحتى الإيرانيين أنفسهم.

وقال: إن المصالحة التي يطرحها رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، غير مجدية، وتشبه السراب، لعدم تمتعها بالجدية، والواقعية، والمنفعة، الشاملة.

واتهم المالكي، بأنه لا يزال أسير الطائفية.

وشن الفيضي، في حوار مع "البيان"، هجوماً شرساً على الدعوات للفيدرالية، وقال: إن هدفها تقسيم العراق، وشدد على أن أي حديث حيال هذا الأمر، لا يمكن أن يتم، إلاّ بعد زوال الاحتلال، وانتخاب حكومة وطنية.

وفيما يلي نص الحوار:

البيان: هل الهيئة في مواجهة مع الميليشيات المسلحة؟

الفيضي: هيئة علماء المسلمين، منذ بداية تشكيلها، تبنت خيار المواجهة مع الاحتلال، الذي يستهدف العراق في وحدته وثرواته وسيادته، وعلى هذا الأساس، فإن الاحتلال، والأطراف السياسية التي قدمت معه، أو تلك التي

(*) صحيفة البيان الإماراتية نشر بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٦م

توافقه في الأهداف، أو الميليشيات المدفوعة من جهات خارجية، تلتقي مع المحتل في شيء من أهدافه - كلها تعمل في مواجهة الهيئة.

ومن دون شك، فإن الهيئة لا تقف وحدها في الميدان، فثمة مقاومة وطنية يعجز اللسان عن وصف بسالتها، وعظم نكايتها بالعدو، تسير والهيئة في ركب واحد، وثمة قوى سياسية أخرى، عارضت الاحتلال منذ اليوم الأول تقف مع الهيئة أيضا وكذلك قوى عشائرية ومنظمات مدنية.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار، فشل العمليات السياسية المتعاقبة، وتدني الخدمات، وتنامي الفساد الإداري، وانتشار فرق الموت وعصابات المافيا، وما نجم عن ذلك من كوارث حلت بالشعب العراقي، جعلت الفئات الكبرى منه تنسحب من مواقف دعمها لهذه العمليات، وتمتلئ غضبا وغيظا إزاء من يقف وراءها، يمكننا القول: إن المواجهة اليوم أكبر من كونها مواجهة مع الهيئة، لأنها تتبلور في اتجاه مواجهة مع الشعب العراقي.

البيان: ثمة اتهامات من قبل الشيخ حارث الضاري وأعضاء آخرين في الهيئة حيال تدخل إيران في العراق، كيف يمكن أن توجزوا الدور الإيراني؟

الفيضي: التدخل الإيراني في العراق من القناعات التي تشبه مقولة: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والذي يزعم أن إيران لا تتدخل يثير السخرية والدهشة لدى العراقيين، تماما كما يثيرها من يقول: لا سماء فوقنا ولا أرض تحتنا.

وإذا أجلنا الحديث عن شواهد الواقع، التي نملكها بهذا الصدد، لأن عرضها يطول، واقتصرنا على ذكر تصريحات السياسيين والقادة العسكريين ورجال الاستخبارات، سنجد أنفسنا أمام كم من التصريحات يؤكد التدخل الإيراني.

وإذا ابتدأنا بالمسؤولين الإيرانيين أنفسهم، فعلى رغم أن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، قال في خطبة له بعد الاحتلال مباشرة: إن هذه المعركة بين أميركا وصدام، وأن إيران ستقف على الحياد. إلا أن إيران لم تلتزم بذلك، ويكفي للتدليل على هذا الأمر، تصريحات نائب الرئيس السابق، علي أبطحي، أنه: لولا إيران، لما كان للأميركيين من تواجد على أرض العراق وأفغانستان، ومثل ذلك نقل عن عدة مسؤولين إيرانيين، منهم الرئيس الحالي محمود احمدي نجاد.

وفي ٢٠٠٤ ، وخلال زيارة له إلى لندن، أعلن نائب قائد الحرس الثوري بأن إيران لديها في العراق لواء من المجندين لصالحها، ولها علاقة مع فصائل أخرى، لضمان حماية الأمن القومي.

وبعد الانتخابات العراقية الأخيرة، وصف الرئيس الإيراني السابق، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الانتخابات بأنها نصر للجمهورية الإيرانية، وأضاف: إن النتائج الانتخابية كانت مناقضة تماما لتوقعات الولايات المتحدة الأميركية، وقال أيضاً: إننا ساعدنا الحكومة العراقية لتحقيق هذا الانتصار، ودفعنا الكثير لوضع أسس هذه الانتخابات.

وإذا جئنا إلى تصريحات العراقيين، ففي وقت مبكر، أعلن رئيس المخابرات العراقية محمد الشهواني، أن إيران تتدخل في الشأن العراقي، وأنها تقتل ضباطاً عراقيين، أما وزير الدفاع في عهد الحكومة المؤقتة حازم الشعلان، فكان يعلن بصراحة عن التدخل السلبي لإيران، وكان يتهمها بأنها وراء المفخخات التي تحصد الأبرياء من المدنيين، السنّة والشيعة على السواء.

وثمة تصريحات خطيرة، أدلى بها المشرف السابق للقوات الخاصة العراقية اللواء منتظر السامرائي، إذ اتهم منظمة بدر بالقيام بأعمال تعذيب داخل الوزارة، وقال إن الذين يقومون بالتعذيب إيرانيون أو عراقيون، كانوا يقيمون في إيران، وجاءوا إلى العراق بعد الاحتلال الأميركي.

وذكر، على سبيل المثال، مساعد الوزير والمسؤول عن السجون السرية بشير ناصر الاوندي، الذي حصل على الجنسية العراقية في العام ٢٠٠٤، وقال إن محمد باقر صولاغ عين ١٧ ألفا من ميليشيات بدر في وزارة الداخلية، وأن هؤلاء مازالوا يتقاضون رواتب من طهران.

أما المسؤولون الأميركيون، فيعلمون على وجه الدقة حجم التدخل الإيراني كماً ونوعا، ولكنهم كانوا يتجاهلون ذلك إلى وقت قريب، بما يوحي أن ثمة ما يشبه الاتفاق بين الطرفين، وسلكت جهات إلى الأمم المتحدة وثائق تؤكد، أن ضباطاً إيرانيين كانوا يحققون مع أفراد من المقاومة العراقية داخل المعسكرات الأميركية على أرض العراق!!

وإذا صحت هذه الوثائق، فلنا أن ندرك حجم هذا التعاون، لكن الأميركيين،

ومنذ بداية سخونة الملف النووي الإيراني، بدأوا بتصريحات هنا وهناك عن هذا التدخل، فوزير الدفاع دونالد رامسفيلد قال قبل ما يقرب من سنة: إن إيران تتدخل بقوة، وأنها تستعمل أسلحتها في العراق، تلته كوندوليزا رايس في جلسة استماع أمام الكونغرس، حين سئلت عن هذا التدخل، فقالت: إن هناك نفوذاً، وهو أكثر تعقيدا من النفوذ السوري[1].

---

(١) كنا نتمنى أن تراعي هذه الدول حسن الجوار، لاسيما أننا كنا نبعث برسائل تنبيه وعتاب إلى هذه الدول بعيدا عن الإعلام، ، كما حدث مع الجارة إيران، فقد ابلغنا ثلاثة وفود وردت إلى الهيئة من السفارة الإيرانية، بأنكم تتدخلون بشكل سلبي، وان العراق يدفع دما زكيا من أبنائه جراء ذلك التدخل، لكن كل من التقيناهم، لم يكونوا يعلقون على كلماتنا لهم بشيء، سوى القول تفضلوا إلى طهران لنتفاهم، ونحن لم نكن نرى أية فائدة من هذه الزيارة ما لم تكن ثمة بوادر ايجابية من قبلهم على ارض العراق، لان كل الذين سبقونا بالزيارة، لم تقدم لهم إيران حلا، وكان الواقع السيئ يزداد بعد ذلك رسوخا.

نحن لا نريد أن نخسر إيران كدولة جارة، لها حدود معنا تقرب من ١٤٠٠ كلم، لكنها على ما يبدو، لديها الاستعداد لتفرط بنا كدولة جارة، وسياستها إزاءنا خلال سني الاحتلال كانت تؤكد ذلك.

أنظر بصدد التدخل الإيراني بيان الهيئة برقم ١٨

وبالمناسبة، هناك من يحاول القول أن الخطر الإيراني أكبر من الخطر الأمريكي، ومن هنا يجب أن تتوجه إليه المقاومة، وفي الآونة الأخيرة حين بدأ الملف النووي بالسخونة حاول المحتلون اللعب على هذا الوتر، وقد أدلى رئيس الجمهورية الحالي في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦ تصريحا في هذا الاتجاه، ورأى بناء على ذلك ضرورة أن تبقى قوات الاحتلال في العراق لأمد طويل، من خلال قاعدتين أمريكيتين، وتواجد عشرة آلاف جندي أمريكي، ولكن الهيئة ترى خلاف ذلك، فالاحتلال الأمريكي هو أصل المشكلة، وهو الذي سمح للمشروع الإيراني بالتغلغل بملء إرادته، وأحيانا بتواطؤ مكشوف، كما سمح للمشروع الإسرائيلي بالتغلغل هو الآخر، ومشاريع تخريبية أخرى ستتكشف في قابل الأيام، وأنا أذكر أن السيد الأمين العام للهيئة حين كان يذكر له الخطر الإيراني وضرورة التصدي له، وتقديمه على الخطر الأمريكي في الأولوية، على اعتبار ان المحتل زائل، بينما الخطر الإيراني بسبب الجوار باق، كان يقول بلغته المعهودة السهلة الممتنعة: لو كان لدى

البيان: طرحتم شروطا أربعة للمصالحة، فهل هناك مصالحة من دون الهيئة؟

الفيضي: بالنسبة للشروط الأربعة، التي جاء ذكرها على لسان احد أعضاء البرلمان، وروج الإعلام لها كثيراً، فلا نعلم عنها شيئا، ولم نصرح بها أصلا، ولاحظنا أن محاولات تجري بين الفينة والأخرى لتقويلنا ما لم نقل، ولا أدري هل أن من روج هذه المعلومة يقصد ذلك فعلاً، أم انه اجتهد في استنتاج ذلك، من جملة أحاديثنا حول هذا الموضوع.

أما بالنسبة لمبادرة المالكي، فلقد كان لنا منها موقف واضح، عبرنا عنه خلال لقاء لنا مع قناة أبو ظبي في برنامجها الشهير المدار، وقمنا بتوثيق ذلك في اليوم التالي على موقعنا الرسمي في الانترنت. قلنا حينها، إن أية مبادرة للصلح، لابد أن تتوافر فيها ثلاثة أوصاف، حتى تكون مجدية، ويكتب لها النجاح.

أولاً: أن تكون واقعية.

وثانياً: أن تكون منافعها شاملة لأطراف الخصومة.

وثالثا: أن يكون صاحب المبادرة قادرا على تنفيذها، والمتأمل في مبادرة المالكي لا يجد فيها أيا من هذه الأوصاف، فهي ابتداء ليست واقعية، لأنها تتجاهل المشاكل الأساسية في القضية العراقية، إذ هي لم تتطرق للاحتلال أصل

أحدكم شجرة تأتيها الغربان والطيور الكواسر، وتسبب له الأذى، فان الطريق الأمثل للخلاص من هذا العارض يكمن في اقتلاع الشجرة من أصولها، دون الانشغال بطرد الطيور كلما حطت على الشجرة، لان تكرار الطرد عملية مرهقة، وغير سديدة في دفع الأذى، وهذا بطبيعة الحال لا يقصد منه التقليل من الخطر الإيراني، فلقد عانى الشعب العراقي من شماله إلى جنوبه من هذا الخطر الأمرّين، وكان أشد قسوة عليهم في أحايين كثيرة من الاحتلال نفسه، فهذا الجار، بدل أن يسند جاره في وقت المحنة، استغلها أبشع استغلال للإمعان في إذاه وإلحاق التخريب والتدمير في بناه، في سياسة مغرضة لا تجد لها عند العقلاء مبررا مقبولا، ولن يمحى من ذاكرة العراقيين أبداً ما فعله بهم هذا الجار.

أنظر في الملحق الرقم ١٩، بيان الهيئة في الرد على تصريحات السيد جلال الطلباني، حول طلبه بقاء القوات الأمريكية دفعا للخطر الإيراني.

المشكلة[1].

البيان: هل تحاور الهيئة المرجعيات في النجف وكربلاء، ولماذا تعد النتائج غير مجدية في الشارع؟

---

(١) ابتداء، لا بدّ من التنبيه على موقف الهيئة من الحكومة الحالية، فمع البداية لتشكيلها أصدرت بيانا برقم ٢٧٥ بينت فيه موقفها من الحكومة بوضوح، وسأقتطع منه الفقرة الأولى فقط، جاء في البيان (على هذه الحكومة أن تدرك أنها وليدة ظروف الاحتلال، وبرنامجه السياسيّ وغير السياسيّ، وبالتالي لا يكفي انبثاقها عن عملية انتخابية عبر دستور فاقد للشرعية، ومؤسسات طعن في نزاهتها ومصداقيتها، كالمفوضية العليا للانتخابات وغيرها، ليجعلها ناطقة باسم الشعب ومقررة لمصيره، فهي ـ في تقديرنا ـ لا تختلف كثيراً عن الحكومة التي قبلها، فلا يحقّ لها أن تتصرف تصرفات حكومة ذات سيادة فتبرم ـ مثلاً ـ اتفاقات طويلة الأمد ذات مساس بالمصالح العراقية، على الصعيد الأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ وغيره؛ لأنها ليست كذلك، ولا تملك من الشرعية ما يؤهلها لذلك).

أنظر تمام البيان في الملحق برقم (٢٠).

إن غرضي من هذا التنبيه التأكيد على أن الهيئة مع أية مصالحة وطنية، من شأنها أن تحقن الدماء العراقية، وتتجاوز بالبلد محنته، لكننا ـ في الوقت نفسه ـ إنما ننظر إلى مشاريع المصالحة بناء على موقفنا من العملية السياسية برمتها ضمن هذا الإطار.

أما تفاصيل ما قلناه بصدد مبادرة المالكي للمصالحة فهو: أن أية مبادرة للصلح لابد أن تتوافر فيها ثلاثة أوصاف حتى تكون مجدية ويكتب لها النجاح.

أولا: إن تكون واقعية، وثانيا: أن تكون منافعها شاملة لأطراف الخصومة، وثالثا: أن يكون صاحب المبادرة قادرا على تنفيذها، والمتأمل في مبادرة المالكي ـ هكذا قلنا حينها ـ لا يجد فيها أيا من هذه الأوصاف، فهي ابتداء ليست واقعية لأنها تتجاهل المشاكل الأساسية في القضية العراقية، إذ هي لم تتطرق للاحتلال اصل المشكلة والسبب ألاول في الخصومة، ولم تعترف بالمقاومة كحق مشروع للشعب العراقي، وهكذا، وهي من ناحية أخرى لا تشمل منافعها أطراف الخصومة، وأوضحنا هذا بالقول: إن هناك خصومتين:

خصومة بين الكتل السياسية داخل البرلمان، وهذه غالبا ما يقوم السفير الأمريكي زلماي وأقطاب تلك الكتل بدور المصالحة بينها، وهناك خصومة بين هذه الكتل مجتمعة، وبين القوى المناهضة

للاحتلال، بما فيها المقاومة العراقية، وهذه في الواقع الخصومة الحقيقة، وهي المعضلة. وبالتأمل في مبادرة المالكي نجد أن منافعها تشمل طرف الحكومة فقط دون الآخر، فقد ورد في أحد بنودها - على سبيل المثال - اعتبار الحكومة والبرلمان والدستور هم الممثل الوحيد للشعب العراقي، والمعلوم أن القوى المناهضة للاحتلال، بما فيها المقاومة العراقية، لا تعترف بالعملية الدستورية برمتها، ولا بما نجم عنها من آثار، وهذا يجعلها - بناء على هذا البند - بمعزل عن منافع المصالحة، وبالتالي لا تكون المصالحة لديها ذات قيمة، ومن ناحية ثالثة لا يبدو صاحب المبادرة قادرا على تنفيذ بنودها، وأنا أذكر أن المالكي كان يلقي مبادرته في البرلمان، وكانت الميليشيات في الوقت نفسه تعيث فسادا في الأرض، وقبل أيام، وبعد انعقاد مؤتمر العشائر للمصالحة، تم استهداف مناطق سنية في قرية الإصلاح شمالي بغداد، من قبل ميليشيات تم نقلهم إلى هذه القرية بسيارات الحرس الوطني، والشرطة، ليهاجموا المدينة، ويهجروا مئات العوائل من بيوتها، وعلى الرغم من أن الأهالي لم يتركوا جهة حكومية إلا واتصلوا بها، إلا أن أحدا منهم لم يحرك ساكنا، والمالكي نفسه لم يعلق حتى هذه اللحظة على الحدث، حتى بدا لكثيرين أن هذه اللقاءات الجماهيرية للمصالحة أشبه بالغطاء لكسب الوقت، وإشغال الناس عما يراد تمريره من أجندة، لا يستبعد إن كثيرا من المسؤولين الحكوميين متورطون فيها.

وإذاً.. مصالحة على هذا النحو، هي بمنزلة السراب الذي يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الهيئة، كمرجعية شرعية، لا ترى نفسها طرفا مع هؤلاء الساسة، لتدخل في عملية الصلح ندا لهم، لكنها تقدم للجميع ما تراه صائبا، وتعين للوصول إليه، وتكشف ما تراه باطلا، وتعين للطمس عليه، وهذا جزء من واجبها الشرعي ثم الوطني.

على أية حال، لو كان لدى السياسيين رغبة صادقة في عملية الصلح، لكانوا استثمروا لقاءنا الثاني بهم في القاهرة، ففي هذا اللقاء حضرت الهيئة، وكنت ممثلا لوفدها ومعي الأخ الدكتور مثنى نجل الأمين العام للهيئة، وحضر عن كل القوى السياسية المشكلة للحكومة ممثلون بارزون، وكان لقاء ناجحا، وتمخض عن جملة من المقررات تصلح أن تكون أساسا لأية عملية صلح صادقة، لأنها عالجت المشكلات الحقيقية، منها؛ قضية جدولة انسحاب الاحتلال، وقضية الاعتراف بالمقاومة، وهذان أمران تضمنهما اللقاء الأول الذي ورد في هذا البيان التأكيد على الالتزام بمقرراته، ومنها حل الميليشيات، ومنها حل مشكلة الدستور من خلال أن يكون برمته كعملية دستورية - فضلا عن نقاطه الخلافية - موضع مراجعة وإعادة مناقشة في مؤتمر المصالحة

الفيضي: كانت الهيئة على صلة بالمرجعيات في كربلاء والنجف في الأشهر الأولى من الاحتلال، وكانت تحاورهم في المستجدات، وتدارست وإياهم حل عدد من المشاكل، منها على سبيل المثال ما قام به التيار الصدري حينها من الاستيلاء على عدد من المساجد بالقوة، لكن هذه العلاقة فترت بعد تشكيل مجلس الحكم، بسبب أن الهيئة كانت ترى في هذا المجلس مشروعا أميركي، سيدفع بالبلاد إلى مزيد من الأزمات، وصدق الواقع رؤيتها فيما بعد، بينما رأت المراجع انه خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك فالهيئة لم تنقطع عن مواساة المراجع، لما يصيب متبوعيهم من أبناء وطننا، أو وكلائهم من اعتداء أو استهداف، فكانت للهيئة بياناتها الواضحة في هذا الصدد، وكانت تبعث بأعضائها للمواساة المباشرة في المجالس العامة، وحتى هذه اللحظة لم تنقطع الهيئة عن هذا المسار، الذي تراه لازما للمحافظة على الوحدة الوطنية، بينما تواصل اللقاء مع السيد مقتدى الصدر حتى أحداث سامراء الأخيرة.

لكن في المقابل، لم تكن المراجع الدينية الأخرى تبادلنا الشعور ذاته، فلم تكن تدين ما يصيبنا من قتل، وما يصيب مدننا من اجتياحات يموت فيها آلاف، ومع انه قتل من أعضائنا، حتى الآن، أكثر من ١٥٠، معظمهم على أيدي الميليشيات، والبقية على يد قوات الاحتلال وأجهزة الدولة.

وسجن مثل هذا العدد في سجون هذه التشكيلات جميعا، لم نسمع منهم كلمة إدانة أو مواساة، حتى اضطررنا يوما إلى معاتبتهم عبر الإعلام، وقلنا لهم: لماذا نزوركم ولا تزوروننا؟ لماذا ندين ما يجري في النجف، ولا تدينون ما يجري

المرتقب، ومنها إخراج المعتقلين، وغير ذلك، لكن هؤلاء الساسة لا عهد لهم، وكما قاموا بأنفسهم نقض ما اتفقوا عليه في لقاء القاهرة الأول، قاموا هذه المرة أيضا بنقض ما اتفقوا عليه في اللقاء الثاني، فما أن عادوا، حتى باشروا في إثارة مسألة الفدرالية، ومن ثم التصويت عليها، في خرق سافر لما تم الاتفاق عليه من تأجيل البت في هذه القضايا الحساسة حتى مؤتمر المصالحة!!
أنظر في الملحق البنود التي تم الاتفاق عليها، الرقم ٢٥

في الفلوجة؟ ولم نسمع حتى هذه اللحظة جوابا[1] .

البيان: كم طرفاً من الميليشيات يوجد على الأرض في العراق برأيكم؟ وهل تنتمي إلى جبهة واحدة، أو تعمل لصالح طرف واحد؟

الفيضي: حسب علمنا، هناك عناوين كثيرة لميليشيات تعمل على الساحة العراقية، ونحتفظ بما يقرب من ٣٠ عنوانا، عدد من هذه العناوين، تبلورت على مايبدو قبل الاحتلال، ولذا بدأت عملها في التصفية الجسدية لمن تنظر إليهم على أنهم أعداء في وقت مبكر، وكانت تمارس أعمالا أخرى تخريبية، في مجملها تصب بالتحليل والاستنتاج، لصالح دول جارة، ومنها إيران، فقد هرب الكثير من خيرات العراق إلى الدول هذه، وهناك وثائق تؤكد قيام هذه الميليشيات بتهريب معدات عسكرية، مهمة وخطيرة، منها على سبيل المثال، لا الحصر،

(١) أنظر مناشدتنا للمراجع الدينية في الملحق برقم ٢٢

وهنا لابد من الإشارة إلى أن منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، دعت الهيئة إلى حضور حفل توقيع وثيقة، تحرم الدماء بين أبناء العراق، وذلك بتاريخ ٢٨ من شهر رمضان الفائت، وقد أكدت لنا المنظمة، أن المراجع الدينية لإخواننا الشيعة سيحضرون، فحرص السيد الأمين العام لهيئتنا على الحضور، والاشتراك معهم في التوقيع على الوثيقة، التي كانت لنا تحفظات على بعض ما ورد فيها، لم نشأ الإعلان عنها، واكتفينا بتوثيقها، حرصا منا على إنجاح اللقاء، وتحقيق هدفه في إيقاف نزيف الدم العراقي، وكان السيد الأمين العام للهيئة، قد أعرب قبل هذا التاريخ بأكثر من شهر، وفي برنامج مباشر على قناة الجزيرة، عن استعداده للقاء هذه المراجع، مادام ذلك يصب في صالح الشعب العراقي، فرأى في هذا اللقاء فرصة مناسبة للاجتماع بالمراجع، ولكن من المؤسف أن هؤلاء المراجع قدموا اعتذارهم عن الحضور قبل يومين، وبعضهم رفض أن يرسل ممثلا عنه، واكتفوا برسائل تأييد، لا تغني ولاتسمن من جوع، وكان هذا التصرف محبطا لنا، ومثيرا للتساؤلات لدى كثيرين !!

ولما كان الحاضرون جلهم من الساسة، الذين سبق أن التقيناهم في القاهرة، وخرقوا اتفاقات أبرمت معهم، وخرج اللقاء عن كونه لقاء علمائياً، لم ير الأمين العام جدوى من الحضور بنفسه، لكنه انتدبني لأحضر وأوقع على الوثيقة، ليعلم أبناء شعبنا، أننا لن نترك أية فرصة، يظن شعبنا أن فيها فرصا للحل.

محركات لطائرات السيخوي، وغير ذلك، مما يدمي الفؤاد كشفه، وذكر تفاصيله، وسرقات بهذا الحجم، يصعب تصور أنه تم بمعزل عن علم الحكومات.

والملاحظ على هذه الميليشيات، أنها ذات تخصصات، فبعضها متخصص بالسرقة، وبعضها متخصص باغتيال أساتذة الجامعات، وهكذا، هناك مثلا من هو متخصص بقتل سنة أصولهم شيعية، فهناك ميليشيا تسمى بـ "غسل العار"، تمارس هذا الجرم أيضا، لدينا عضو في مجلس شورى الهيئة، هو الشيخ عبد الستار عبد الجبار الربيعي، هذه الميليشيات قتلت شقيقيه، ثم اتبعت ذلك بقتل ولديه، وقبل أيام قتلوا له ثلاثة أشقاء آخرين دفعة واحدة، وهم كسبة بسطاء ليس لهم نشاط سياسي، أو أي شيء يثار ضدهم(١) سوى أنّهم سنة من أصول شيعية.

وفي كل هذه الأحوال، فإن هذه الميليشيات تنفذ أجندات، وهي مشغولة هذه الأيام بتصفية أحياء الرصافة في بغداد من السنة، وتهجيرهم بشكل قسري، . ولا بد من الإشارة أن هناك ميليشيات مرتبطة بقوات الاحتلال، وبالموساد الإسرائيلي، ولكن مساحة العمل لهذه أضيق، وهي معروفة عادة بعمليات نوعية مرصودة لدينا.

البيان: كيف تجدون العلاقة بين جبهتكم والحكومة العراقية، وتاريخياً على مدار ثلاث سنوات، برأيكم أي الحكومات كانت اقل ضرراً بالعراقيين؟

الفيضي: نحن من قبلنا، لم ننظر إلى أية حكومة على أنها حكومة شرعية، لأنها نشأت في ظل الاحتلال، ما بين تعيين مباشر منه، أو انتخابات يضع الاحتلال أسسها، ويشرف عليها، ويتحكم في نتائجها، لكننا مع ذلك لم نبخل على هذه الحكومات بالنصح، وكنا نقول لقادتها: أمامكم فرص لتثبتوا للشعب العراقي، أنكم قادرون على إدارة البلاد، بما يخدم مصلحة الوطن، وكنا نمنح هذه الحكومات مهلة قبل أن نباشر نقدها علنا، ونتجاهل ما يبدر منها من أخطاء يمكن

---

(١) قامت بذلك - حسب ما أكد لنا ذوو المغتالين - مليشيا جيش المهدي، والذين نفذوا الجريمة معروفون بأسمائهم وانتمائهم، وهذه المليشيا هي اليوم اخطر المليشيات، التي تجاوزت في جرائمها الطائفية حدا، في الكم والنوع، لا يخطر على البال، ولن أورد أرقاما، لأنها موثقة في ملفات الأمم المتحدة، وملفات لجان حقوق الإنسان، والجهات المعنية بهذا الشأن، وهذا يكفي.

احتمالها، لكن هذه الحكومات كانت محبطة في سلوكياتها، وارتكبت أخطاء كبرى بحق الشعب العراقي، وهي شريكة للاحتلال في كل جرائمه، لأنها مارست معه دورين: الإعانة من جانب، ومنح الغطاء القانوني لعملياته الدموية من جانب آخر، وكل الحكومات المتعاقبة، بما فيها الأخيرة، طالبت هذه قوات الاحتلال بالبقاء، فهي تتحمل هذه المسؤولية أيضا.

أمّا أي الحكومات اقل ضررا، فليس لدينا، في تقديري، ما يشجع على هذا الفرز، لأن الضرر كان من الجميع، على اختلاف في الاساليب[1]، أما حكومة المالكي، فيصعب إدخالها في هذا التقييم، لأنها لا تزال في أول الطريق، لكن بداياتها غير مشجعة حتى هذه اللحظة، فرئيس وزرائها شكر الاحتلال في واشنطن ودعا قواته إلى البقاء، ويسمي المقاومة إرهابا، ولا يزال أسير الطائفية في

(١) إذا كان لابد من تصنيف بهذا الصدد، فحكومة الجعفري لها طابعها الخاص في السوء، لأنها تميزت بأمرين هما في غاية الخطورة، أولهما: أنها مكنت ميليشيات خطيرة من دخول الأجهزة الأمنية للدولة والجيش، وبذلك تحولت هذه المؤسسات إلى مصدر خوف ورعب للشعب العراقي، فسخرت دوائر الدولة، وعناصرها الأمنية، وتجهيزاتهم، وسياراتهم، لاعتقال المواطنين على أسس طائفية، ثم تعذيبهم في أقبية هذه الدوائر بطريقة لا تخطر على بال الشيطان، حتى كأننا نعيش في عهد محاكم التفتيش في العصور المظلمة لأوروبا، وبدأنا نشهد، فوق ذلك، تواطأ من قبل هذه الأجهزة، يصل حد الدعم المباشر لما تقوم به الميليشيات من قتل وتهجير قسري على الهوية، وقد سجلت حوادث، يقوم خلالها كل من الحرس الوطني، وجهاز الشرطة، بتوفير المناخ المناسب للميليشيات، لتمارس أجندتها في القتل والتهجير على الهوية، وفي بعض الأحيان، كانوا ينقلونهم بسياراتهم، ويحمونهم بأسلحتهم، وثمة عدد غير قليل من الوثائق التي تشهد بهذه الفضائح.

وثانيهما: أن ذلك كان يجري - كما بدا لنا - على علم من رئاسة الحكومة، وبعض أعضائها، ولذا كانت تتستر عليه، وفضيحة الجادرية خير مثال على ذلك، فعلى الرغم من إلحاح منظمات دولية على رئيس الحكومة آنذاك بإظهار نتائج التحقيق، ومطالبته بذلك بشكل مباشر، إلا انه تستر على الموضوع، حتى مغادرته كرسي الحكم، وكأن شيئا لم يكن!! وستكشف الأيام عن تورط هذه الحكومة في فظائع كثيرة، يعجز اللسان عن وصفها.

خططه الأمنية[1] .

البيان: هل تعتقد أن العراق في حرب أهلية؟

الفيضي: الحرب الداخلية تتجسد بين الميليشيات والمدنيين، لكن لأن هذه المليشيات تمارس نشاطاتها الإجرامية على مساحة واسعة، وتتلقى دعما مباشرا

(١) كان ذلك أول الأمر، ثم بمرور الوقت تبين لنا انه لا يختلف كثيرا عمن سبقه، ففي عهده جرت أكبر عمليات التهجير القسري، وأبشع صور القتل والاختطاف والتعذيب على الهوية، وعلى الطائفة، ولم يكن يحرك ساكنا، بل كان يجيد لعبة المبادرات، فهو يعلن المصالحة من وجه، ويتغاضى عما تفعله أجهزته الأمنية من جرائم طائفية بحق السنة من وجه آخر، وكأنه كان يريد كسب الوقت، لتمرير أجندة لا تخدم سوى طائفة معينة، ودولة معينة، وأنا أذكر انه، قبل أن يتسلم منصب رئيس الحكومة، خرج على فضائية (الحرة)، في حوار حول مجزرة ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي، بحق أناس مجتمعين على عرس، فقتل اثر ذلك أكثر من خمسين شخصا، بمن فيهم العريسان، وفرقة الغناء، وسئل: هل هؤلاء إرهابيون حتى يستهدفوا، فكان جوابه محبطا، إذ قال ـ مبررا هذه الجريمة الشنعاء ـ إن هذه المناطق تحتضن الإرهاب، ويجب أن تتأدب، ثم قال: لا ينبغي أن نختزل مواقف الأمريكيين في هذا الحدث، فالأمريكيون أعادوا لنا حقا مسلوبا من أربعة عشر قرنا، وكان يعني الخلافة، بناء على معتقد لدى البعض أنها كانت لسيدنا علي رضي الله عنه، ولكن الصحابة رضي الله عنهم سلبوها منه، وسلموها لأبي بكر رضي الله عنه، وحين تسلم المالكي رئاسة الحكم ساورنا قلق شديد، إذ كيف يمكن لرجل مازال أسير هذه المعتقدات الطائفية أن يتعامل بعدل مع أبناء شعبه، على اختلاف مكوناتهم، وكان شكنا في محله، فالمالكي، حين تحاصر الانبار أو تقصف، تجد لديه الدعم لهذه العمليات والرضا، وحين تضرب مدينة الصدر أو تحاصر، ينتفض، ويدعو الأمريكيين للمغادرة، وحتى هذه اللحظة تستعمل وسائله الإعلامية الرسمية مصطلح الإرهابيين، بحق رجال المقاومة، من مناطق مثل الموصل والانبار وصلاح الدين، وتستعمل مصطلح المسلحين، في حق من يشهر سلاحه في مدينة الصدر أو الديوانية أو أي منطقة جنوبية، وما خفي أعظم !!

وفي عهد المالكي، صدرت ولأول مرة مذكرة توقيف من وزارة الداخلية، بحق الأمين العام لهيئة علماء المسلمين، بتهمة التحريض على العنف الطائفي، وهي تهمة مثيرة للسخرية حقا، يستحقها بجدارة من أثارها، ومن وافق عليها من سياسي هذه الحكومة، وهي تخفي وراءها أهدافا أخرى

من بعض الأجهزة الأمنية للحكومة، لذا تبدو الصورة مظلمة، وكأننا في حرب أهلية، والواقع ليس كذلك، فالشعب العراقي بكل مكوناته، فيما يبدو لي، متماسك، واسأل الله سبحانه أن يبقيه كذلك، لأن الحرب الأهلية إذا اندلعت، ستحرق المنطقة بالكامل، وسيتطاير شررها، ليشمل مساحات واسعة من العالم العربي والإسلامي، نسأل الله العافية.

لم تعد تنطلي على احد، فضلا عن أن الهيئة التي يترأسها الدكتور الضاري، إنما تتميز لدى القاصي والداني بأنها ضد خيارات الطائفية، وأنها تبنت خيار الوحدة الوطنية، منذ الأيام الأولى لتأسيسها، ودفعت بسبب ذلك ثمنا باهظا، وبياناتها ومواقفها الموثقة شواخص شاهدة على ذلك، وقديما قالوا: حدث العاقل بما لا يعقل فان صدق فلا عقل له !!

لكن هذا الموقف كان وراءه دوافع، منها: التغطية على فضيحة كبرى قامت بها أجهزة الشرطة، إذ اقتحمت مبنى وزارة التعليم العالي أكثر من خمسين مركبة من مركبات الداخلية، وتم اختطاف ما يزيد على ١٤٠ موظفا، تم فرزهم على أساس سنة وشيعة، واخذ السنة، وعذبوا عذابا شديدا، وأطلق سراح بعضهم، وقتل منهم أيضا، وبقي أكثر من ثمانين طي المجهول، وكان التعليق الأول للمالكي: أن هناك مبالغة إعلامية، فالمختطفون لا يتجاوزون ٢٥ شخصا، هكذا ببساطة لا توحي أن المتحدث رئيس وزراء، تم الاعتداء على وزارة تابعة له في وضح النهار، وهكذا حوادث لو جرت بهذه الصورة في دول أخرى، ولم يختطف سوى واحد، لأطيح جراءها بحكومات بأكملها !!

على أية حال، هيئة علماء المسلمين أصدرت بيانا، أدانت فيه مذكرة الاعتقال هذه ـ كما أدانت من قبل حادثة الوزارة ـ ودعت الحكومة إلى تقديم استقالتها، قبل أن يقيلها الشعب بالقوة.

وجدير بالذكر، أن هذه المذكرة أثارت ردود أفعال، عراقية وعربية وعالمية، ساخطة على نحو لم تتوقعه الحكومة، مما اضطرها في اليوم التالي، أن تعلن أن هناك سوء فهم، فالمذكرة هي للتحقيق، وليست للاعتقال، وأعلن ساسة عراقيون في مواقع متقدمة في الحكومة أنهم تفاجأوا بها، وأنهم يبرأون منها، هذا وقد طالب الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق في مؤتمر صحفي في القاهرة، الدول العربية والأمم المتحدة بسحب الاعتراف من الحكومة العراقية الحالية برئاسة نوري المالكي، ووصفها بأنّها حكومة تستغل الطائفية لتستعين بها على البقاء في الحكم وممارسة ما سمّاه النهب والإثراء.

وقد أكّد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن كل من جلال طالباني ونور المالكي أكّدا له بطلان هذه المذكرة، وأنهما لن يلاحقا الشيخ الدكتور حارث الضاري.

أنظر في الملحق: الرقم ٢٦، بيان الهيئة بخصوص الطلب من الحكومة تقديم استقالتها.

البـيـان: هل توافـقـون علـى الدعـوات إلى الـفـيـدرالـيـة في الجـنـوب؟ وهل هي للحفاظ على العراق، أم خطط لتقسيمه؟

الفـيـضي: لا يخفى على كل ذي لب، أن الدعوة إلى الفيدرالية، في ظل الفوضى العارمة في العراق، تضمر في طياتها ـ أدرك ذلك الداعون إليها أم لم يدركوا ـ تقسيم العراق[1].

إن العراق اليوم له حكم مركزي، وفي البصرة من يستقل بالقرار، وفي النجف من يفعل ذلك أيضا، وكأن الحكومة في بغداد موضوعة للتشريفات فقط.

ثمة حكومة مركزية الآن، وسرق من نفط الجنوب حتى هذه اللحظة ما يقرب من ٢٠ مليار دولار، بينما أهلنا في الجنوب رهينة الفقر والجوع وسوء الخدمات.

إن الذين يسعون إلى الفيدراليات يريدون أن يبنوا لأنفسهم ملكا ليس إلا، ونحن على يقين أن ذلك لو تحصل لهم، سيبقى الشعب مرتهنا لهم، ولن يقدموا

---

(١) الهيئة أوضحت موقفها من الفدرالية أكثر من مرة، وفي حوارنا الأول، عرض لهذا الموقف في وقت مبكر بالتفصيل، وللأسف، ثمة قوى سياسية تحاول استغلال وجود الاحتلال في العراق لتحقيق مآربها، منتفعة من مشروعه، الذي يهدف أصلا إلى إضعاف البلد، فهي تسعى اليوم للحصول على الفدرالية بأي ثمن، تحت شعارات رفع الظلم الطائفي والعرقي، وهي في الحقيقة، إنما تبحث بالدرجة الأساس، عن مصالحها الخاصة، وبقائها في سلم السلطة، وفي الآونة الأخيرة، قامت هذه القوى، بإعداد مشروع الفدرالية، وعرضه على البرلمان، وقراءته، ومن ثم التصويت عليه، وعلى الرغم من أن مكونات سياسية مهمة في البرلمان المزعوم قاطعت جلسة التصويت، إلا أن التكتلات الأخرى مضت في عملية التصويت، معتبرة الذين تغيبوا أقلية، لا ينبغي أن يلتفت إليهم !! في ممارسة دكتاتورية متميزة، علما أن الذين قاطعوا جلسة التصويت، كانوا يشكلون أكثر من نصف البرلمان، وقد تلاعب دعاة الفدرالية في العدد، وزوروا رقمه ـ كما أكد ذلك عضو البرلمان نفسه محمد الدايني ـ حتى تسلم لهم عملية التصويت.

ومن المؤسف أن هناك قوى لم تتورط مثل غيرها في القدوم مع الاحتلال، أو التمهيد لمباشرة غزوه، لكنها اليوم تورطت في تمرير القراءة الأولى لهذا المشروع، مما أعطاه دفعا باتجاه التصويت، مما اضطر الأمانة العامة، ومجلس الشورى، إلى توجيه رسالة مفتوحة لها، تذكرها بالمسؤولية، وتحذرها من الانزلاق إلى هذه الهاوية.

له شيئا، لأنهم لو أرادوا ذلك لقدموه الآن، لاسيما أن الوضع في الجنوب غير ساخن، وأموال الدعم الدولي وردت إلى العراق بالمليارات، فأين ذهبت الأموال؟! ولماذا لم يتحسن الوضع في الجنوب ؟! .

البيان: هل أنت متفائل، وفق ما تسمعه من جماهيرك، وتشاهده على الأرض؟

الفيضي: لست متفائلا على المدى القصير، فمع وجود الاحتلال والميليشيات يصعب التفاؤل، لكنني ما بعد هذا المدى متفائل .

ثقتي كبيرة بهذا الشعب الصابر المحتسب بكل مكوناته، ومن شماله إلى جنوبه، فقد وضعت في طريقه مصائد وأفخاخ لو وضعت في طريق شعب آخر لانخرط في عشرات من الحروب الأهلية، لكنه ظل متماسكا يتجرع الصبر، ويحتسب عند الله سبحانه الأجر .



الرقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (١)
حول ما يسمى بـ(مجلس الحكم)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين.

أما بعد:

فإن هيئة علماء المسلمين في العراق، تدارست موضوع ما يسمى بمجلس الحكم الانتقالي، فرأت - وبصرف النظر عن صلاحيات المجلس المذكور، والجهة المشكلة له، ومن تشكل منهم - أنه قسم الشعب العراقي تقسيماً طائفياً، وأعطى طائفة معينة أغلبية مطلقة، على جميع مكونات الشعب العراقي وفئاته، دون استناد على استفتاء أو إحصاء دقيق، وكنا من قبل لا نريد الخوض في مسألة النسب والأرقام، لأن الكلام فيها - يعد بالنسبة لنا - من قبيل تأجيج الروح الطائفية التي نأباها، لضررها على الوحدة الوطنية، التي يدعو إليها العقلاء من كل الأطراف. لكن بعد أن أقرت سلطات الاحتلال هذا التقسيم رسمياً - ولأسباب لا نجهلها - ، كان لابد من بيان الحقيقة، وهي أن الفئة التي أعطيت الأغلبية - مع احترامنا لها - لا تمثل في الواقع الغالبية المطلقة، على جميع مكونات الشعب العراقي وفئاته، كما يشاع في الإعلام، بل لا تمثل هذه الطائفة الغالبية في الوسط الإسلامي من الشعب العراقي، إذ يشكل المسلمون الآخرون، من عرب وكرد وتركمان وغيرهم، ما يزيد على الخمسين بالمائة، وفق إحصائيات سابقة، وإحصائيات خاصة، وسيتأكد ذلك في الإحصاءات والاستفتاءات، إذا حصلت في المستقبل إحصاءات أو استفتاءات دقيقة ونزيهة. كما رأت الهيئة، أن

المجلس قد أفتتح أعماله بأسوأ قرار، ألا وهو جعل يوم سقوط بغداد، واحتلال العراق، يوم عيد وطني، وقد تحدى بذلك القرار السيء المشين مشاعر الشعب العراقي الوطنية، بجعل يوم الاحتلال لبلدهم يوم عيد، لا يوم حزن وأسى، ليميت في نفوسهم مشاعر العزة الوطنية، والاعتزاز بالوطن، وهو أمر لا يُغفر لمن اقترحه، ولا لمن وافق أو وقع عليه، ولا يسامح الشعب العراقي من أصدره في يوم من الأيام. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

١٥جمادى الأولى/١٤٢٤هـ ١٦تموز/٢٠٠٣م

الرقم٢

بسم الله الرحمن الرحيم

Association of Muslimscholars	هيئة علماء المسلمين في العراق
Baghdad	بغداد
Headquarters	المقر العام

بيان رقم (٢٥)
حول قانون ما يدعى
بـ(قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه وبعد:

فقد سبق أن أعلنت هيئة علماء المسلمين في العراق، عن موقفها من قانون الإدارة العراقي المؤقت، بالقول: انه يفتقر إلى الشرعية، وان الجهة التي أصدرته لا تملك هذه الشرعية لإصداره، فضلاً عن أنه عني بمصالح الأطراف التي أعلنته بعيداً عن المصالح الوطنية لكل فئات الشعب.

وقد قررت الهيئة تشكيل لجنة مصغرة، للكشف من خلال دراسة متخصصة عما تنطوي عليه بنوده من مخاطر مصيرية تطال المصلحة العامة لهذا البلد أرضاً وشعباً ودولة، واستعانت لذلك برجال قانون وسياسة.

ولقد تمخضت هذه الدراسة، عن جملة من النتائج الخطيرة، لو جمعت، لغدت مجلداً كبيراً، لكننا سنكتفي ببيان أخطرها هنا، وسنصدر فيما بعد دراسات بهذا الصدد.

أولاً: في البدء أعلن (مجلس الحكم) عن سعيه لسن قانون لنقل السلطة، وهو عادة، يتضمن آليات نقل السلطة إلى العراقيين، وما يتبع ذلك من أمور، ولكنه تجاوز هذه المهمة إلى سن دستور يسمى بالمؤقت، أريد له أن يكون ـ في أقل تقدير ـ الهيكلية الأساسية لأي دستور قادم، وقد قام بذلك بعيداً عن نظر الشعب العراقي وإرادته!!

ثانياً: في الوقت الذي رفض القانون العنف بكل أشكاله، كما جاء في ديباجته، أعفى قوات الاحتلال من مسؤولية ما ترتكبه كل يوم، من قتل واعتقال وتدمير، بحق الشعب العراقي كما في الفقرة (ج) من المادة السادسة والعشرين.

ثالثاً: ألزمت السلطة المؤقتة، بسن قانون يعيد الجنسية العراقية إلى من أسقطت عنهم، وذلك بتاريخ ٣٠حزيران٢٠٠٤، وهذا يشمل بعض أعضاء (مجلس الحكم)، الأمر الذي يعني أن هؤلاء، حتى هذه اللحظة، هم بحكم القانون ليسو عراقيين، بل هم جزء من سلطة الاحتلال، وما صدر عنهم بالتالي من قوانين على أساس أنهم من العراقيين الممثلين لغيرهم باطل، وهذا ما تقتضيه بنود القانون المؤقت نفسه، وقديما قالوا: من فمك أدينك!!

رابعاً: أعتبر القانون الشعب العربي في العراق ـ وليس الدولة ـ جزءاً من الأمة العربية، وهذا يعني أن العراق لا يحق له أن يدخل الجامعة العربية، وأن أرض العراق ليست بعربية، في خطوة مبيتة لسلب العراق عروبته.

خامساً: المادة التاسعة والخمسون فقرة (ب)، جعلت من القوات العراقية جزءاً من قوات الاحتلال، في حين أن المحتل يتحدث عن تسليم السلطة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران٢٠٠٤، وفي المادة ٣٣ فقرة (هـ) لم تجز للجيش إرسال قوات إلى خارج العراق، وإن كان الغرض الدفاع ضد عدوان خارجي، إلا بموافقة الجمعية الوطنية وبطلب من مجلس الرئاسة، في خطوة مكشوفة لعزل الجيش عن معاهدة الدفاع العربي المشترك، ولا يخفى ما في هذه الخطوة من مصلحة لأعداء العراق والأمة.

سادساً: سمح هذا القانون بازدواجية الجنسية للعراقي، وكان المفترض أن يستثنى من ذلك الصف الأول في الدولة، ومنتسبوا الجيش والمخابرات، وإلا ماذا لو أرتكب أحدهم جرماً، وهرب إلى بلده الآخر، وكان ذلك البلد يمنع من مقاضاته، كما هو الحال بالنسبة لمن يحمل (الجنسية الأمريكية)، وكان يجب أن يشترط في القانون ـ كالدستور الأمريكي ـ أن يكون كل من الرئيس، ورئيس الوزراء، عراقيين بالولادة.

سابعاً: الحديث عن أن الإسلام مصدر من مصادر التشريع أثار اختلافاً كبيراً، لكن الأدهى ما تضمنته المادة السابعة الفقرة) أ)، فقد ذكرت أنه لا يجوز سن

قانون خلال الفترة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الإسلام، ومع غموض هذه العبارة، فإن فيها إشارة تمهيدية إلى إمكان سن تشريعات مخالفة للثوابت الإسلامية بعد انتهاء الفترة الانتقالية!!

ثامناً: تنازل القانون عن أمور سيادية، وأعطاها للمواطنين بدون ضوابط، حيث منعت الفقرة (ب) من المادة عشرين، أي جهة حكومية من الاعتراض على الذين يتعاملون مع منظمات المجتمع المدني الدولية، وبهذا ستدخل (إسرائيل)، وغيرها من المنظمات المشبوهة، من أوسع الأبواب، باسم (تطوير المجتمع المدني)، ودون رقابة ما من أية جهة أو سلطة حكومية!!.

تاسعاً: المادة الثالثة عشرة الفقرة (و) والفقرة (ح) تمنح العراقي رجلاً كان أو امرأة حقاً في الارتداد عن دين الإسلام، أو ممارسة الشذوذ الجنسي، أو غير ذلك مما لا يتناسب مع ديننا وأعرافنا.

عاشراً: نصت المادة الرابعة، على أن نظام الحكم في العراق، جمهوري إتحادي (فدرالي)، ولا يخفى أن تسمية الاتحادي يشعر بالرغبة في تقسيم العراق مستقبلاً، وإلا لماذا سمي اتحادياً، مع أنه بلد واحد، لم يسبق له أن تكون من عدة دول أو عدة أقاليم.

حادي عشر: أتى القانون بأسلوبين من أساليب الحكم التنفيذي: الفدرالية السياسية، وأعطاها للأخوة الأكراد حصراً، واللامركزية الإدارية، وجعلها لبقية العراقيين، وبشروط غير مألوفة في الدساتير العالمية، وبعيداً عن الكلام بان الفدرالية لا تعني التقسيم، فان الفدرالية بهذه الصورة لا تتوافق وظروف العراق، فهي أولاً ستجعل أغلبية شعبه رهينة لخمسه، وتعميمها -ثانياً- على العراق إضافة لفقدانه المبررات، سيثقل كاهل دولة نامية ومدمرة ومستنزفة مثل العراق بنفقات ضخمة، فضلاً عن أن الأنظمة الفدرالية في العالم، كانت وليدة ظروف تاريخية واقتصادية خاصة بها، فنشأت قوية راسخة، أما في مثل ظروف العراق حيث يراد له في ليلة وضحاها تعميم تجارب أخرى عريقة عليه، فان الفدرالية إذا لم تفتح بوابات جهنم عليه، فستجعل منه دولة مشلولة سياسياً واقتصادياً، والأقلية التي تريد أن تحصل على ضمانة خاصة بها، يقال لها: أن العملية الديمقراطية هي نفسها الضمانة، لا سيما أن الجميع كانوا ضحايا النظام السابق،

وإلا فان الذي يستطيع أن يلغي الديمقراطية هو نفسه يستطيع أن يلغي الفدرالية، ومن هنا يكون طلبها للفدرالية بحجة الضمانة غير مبرر.

اثنا عشر: القانون المؤقت، والصادر من جهة غير منتخبة، يلزم الذين سيعدون الدستور الدائم - وهم منتخبون - بأمور كثيرة، وهذا سابقة خطيرة، لم تعرفها دساتير العالم!!

ثالث عشر: المادة الخامسة والعشرون، تعطي الحكومة الانتقالية الحق في رسم السياسة الخارجية، وإبرام المعاهدات والاتفاقات والتوقيع عليها، وهذا يعني إمكان حصول قوات الاحتلال على موافقة بإنشاء قواعد عسكرية، وحلب النفط العراقي، وهو أمر سيادي لا يمكن لغير حكومة منتخبة أن تبت فيه.

هذا غيض من فيض، وفي القانون نظير ذلك من السوء كثير، وان المخلصين من رجال القانون، الذين استطلعنا آراءهم، مجمعون على أن هذا القانون مؤامرة لتمزيق البلاد، ودفع به إلى بؤر من المشاكل لا تنتهي، ثم إعادة تشكيله على نحو يخدم السياسة الإستراتيجية للقوات الأمريكية في المنطقة، والقائمة على مسخ الهوية الإسلامية للبلد، وخدمة الأهداف الصهيونية، وان الذين أقروه وصموا أنفسهم بوصمة ستسجل عليهم في تاريخ العراق، ولا يعذر من غفل منهم عن مخاطر هذه البنود، فكيف بمن لم يغفل.!!

إن هيئة علماء المسلمين إذ تعتبر هذا القانون باطلاً، لا يمثل طموح العراقيين، ولا يعبر عن إرادتهم، تدعو أبناء العراق ليسجلوا موقفاً تاريخياً، في رفض هذا القانون (المؤامرة) وبشتى الوسائل الممكنة والمشروعة.

ولن يتخلى الله عن أبناء العراق، في الوصول إلى حكومة شرعية تقوم فيهم بالحق، وقانون يضمن للجميع العدل والمساواة، في ضوء قيمنا وأعرافنا، (وما ضاع حق وراءه مطالب).

والله الموفق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٢٣ محرم الحرام١٤٢٥هـ ١٥آذار٢٠٠٤م

الرقم ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

المقترحات البديلة

السيد الأخضر الإبراهيمي، والوفد المرافق له المحترمون:

سبق للهيئة أن أعلنت عن موقفها البديل صراحة، ويتضمن وضع جدول زمني، يتم فيه خروج قوات الاحتلال، يوافقه في الوقت ذاته استقدام قوات دولية تحل محلها، ويكون ذلك بإشراف مباشر من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وتعمل هذه القوات على إصلاح الأمور، ووضع الحقوق في أنصبتها بشكل تدريجي، وفي تقديرنا، فإن هذه القوات ستحظى بتأييد الشعب العراقي ومباركته؛ لأن هذه القوات طرف حيادي، ولأنها غير موصوفة دولياً بكونها قوات احتلال.

لكن، على ما يبدو، فإن الأمريكيين لا يتعاونون بهذا الصدد، وهذا سيضطرهم إلى وضع صيغ أخرى توفيقية.

وهنا نقترح عليكم جملة من الأمور، في مراعاتها مصلحة الشعب العراقي من وجهة نظرنا، مع تمسكنا بالقول، إن أي حل لا يراعى فيه خروج المحتلين، سيبقى عرضة للطعن وسبباً في إثارة المشاكل، ولكن ربما يكون حل أهون شراً من حل:

أولاً: نقترح إنشاء حكومة عراقية مؤقتة من جهة، لم تشارك في مجلس الحكم الحالي؛ لأن المجلس لم يكن موفقاً في فترته، لا سيما وقد سجلت عليه ملاحظات كثيرة، من أهمها أنه انعقد بوضع أمريكي.

ثانياً: يسمح لأعضاء هذا المجلس المنحل بالعمل السياسي استعداداً للانتخابات المقبلة، وخلال هذه الفترة، يعمل كل حزب لتعريف الناس ببرامجه وكسب ثقتهم للحصول على دعمهم في العملية الانتخابية.

ثالثاً: تسحب من هذه الأحزاب المليشيات المسلحة، ويكون عمل الحزب في

الجانب السياسي مدنياً محضاً.

رابعاً: تنتخب الحكومة الجديدة، وزراءها من العناصر المستقلة، التي لم يعرف عنها انتماء لحزب سياسي معين، ويشترط فيها الكفاءة لما يسند إليها من عمل وزاري، ويخضع المرشح للوزارة، لاختبار من لجنة، تعدها الأمم المتحدة.

خامساً: يتم دعوة الحكومة المؤقتة، للسيطرة على الأمن الداخلي، بقوات دولية، فضلاً عن أجهزة الشرطة الموجودة حالياً، وتتولى الحكومة الجديدة مهام تطوير أجهزة الشرطة العراقية، بمعزل عن الإشراف الأمريكي، لإبعاد هذا الجهاز المهم عن الطعن في نزاهته، واتهامه بالعمالة للأمريكيين التي جرّت عليه عمليات الاستهداف والقتل.

سادساً: تتفق الحكومة الجديدة مع قوات الاحتلال، على تخفيض أعدادها في عموم القطر، وعلى انحصار تواجدها في مناطق معلومة خارج نطاق المدن، على نحو يدل على زوال كونها قوة ضاغطة على القرار السياسي في البلاد، على أن يترك للحكومة المنتخبة مسألة البت في رحيلها.

سابعاً: تشكل قوات دولية لمراقبة الحدود، للحيلولة دون تسرب القادمين بصورة غير مشروعة، والعمل - بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي - لإعادة المتغلغلين منهم داخل البلاد إلى مواطنهم الأصلية.

السيد الأخضر الإبراهيمي، والوفد المرافق له..

نشكركم جزيل الشكر، ونسأل الله سبحانه أن يحقق بكم لهذا البلد المظلوم صالحاً، ويجعلكم مفاتيح للخير دائماً.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

شباط ٢٠٠٤ م

الرقم ٤٠.

تصريح صحفي

. أ .

تصريح صحفي عن تزوير موقع طائفي بياناً، نسبه إلى الهيئة، واتهامها باختطاف عناصر من قوات الحكومة:

أصدر قسم الثقافة والإعلام، في هيئة علماء المسلمين تصريحا صحفيا، أوضحت فيه الهيئة، قيام أحد المواقع الطائفية على الإنترنت، بتزوير بيان، ونسبته إلى الهيئة، وأن الهيئة استنكرت فيه اعتداء على الرئيس العراقي السابق. وقد بينت الهيئة بالأدلة كذب هذا الادعاء، وبطلان الاتهام. كما ردت الهيئة على الموقع نفسه، الذي أورد قصة خيالية غريبة وعجيبة، بأن سيارات خرجت من مقر الهيئة، فاختطفت عددا من عناصر القوات الحكومية ومعتقلين كانوا بحوزتهم.

وفيما يأتي نص التصريح: -

في سلسلة التزوير على لسان الهيئة، وفي ظرف أسبوعين، تقوم جهة أخرى بتزوير بيان آخر ونسبته إلى الهيئة، وهذه المرة على موقع وكالة أنباء براثا (com . burathanews) وعلى غرار ما فعله موقع شبكة أخبار النجف قبل أيام، من اعتماد شعار الهيئة لسياق نص مختلق.

فقد زعم هذا الموقع في صفحة له على الإنترنت بتاريخ ١٦/ 8/ 2006م، أن الهيئة أصدرت بياناً برقم ٣٣ بتاريخ ٣٠/ تموز/ 2004م استنكرت فيه اعتداءً - تعافُ الألسنة ذكره - على الرئيس العراقي السابق، ونسب هذه المعلومة إلى موقع uk . co . alhakim . www.

ونود أن نشير بهذه المناسبة إلى الآتي:

١ . هذا البيان أول من اختلقه صحيفة الشراع العراقية، التي توقف نشرها منذ أمد بعيد، فهو ليس بجديد، وأصل القصة فيه مختلقة أيضاً، وقد ردت الهيئة

على الشراع في حينه من خلال مؤتمر صحفي استثنائي، عقدته بشأن الحملات الإعلامية التضليلية، التي حاولت النيل من الهيئة بأي ثمن.

٢. وضع لهذا البيان رقم ٣٣، وبياناتنا يوم صدر هذا الافتراء، كانت تربو على خمسين بياناً، أما الآن فهي تربو على الثلاثمائة، والبيان الذي أصدرناه بالرقم المذكور، كان بخصوص تغيير العلم العراقي حصراً، وكل ذلك أوضحناه في المؤتمر الصحفي المذكور آنفاً.

٣. لا بد من التنبيه، على أن هذا الموقع من أسوء المواقع المصممة لإثارة الفتن الطائفية، وتمزيق الوحدة الوطنية، وفيه تحريض صريح على قتل أعضاء في الهيئة بأسمائهم، وأن الهيئة تحتفظ بحقها في مقاضاة أصحاب الموقع في الوقت المناسب.

4- في التاريخ والوقت نفسه أورد الموقع نبأ عاجلاً زعم فيه أن سيارة فيها معتقلون إرهابيون تعطلت قريباً من مقر الهيئة، وأن سيارات حديثة خرجت من مقر الهيئة للاحتفاظ بالمعتقلين، وأن قوة من الجيش اقتحمت المقر، واستعادت المعتقلين، في قصة غريبة عجيبة، توحي أن مختلقها يملك خيال الصغار الخصب في ترتيب الأحداث، علماً أن مقر الهيئة لم يشهد أية اقتحامات، ولا حوادث سيارات متعطلة، ولا أي شيء مما ورد في سياق الخبر المذكور.

5- ارتأت الهيئة ألا ترد مرة أخرى على مثل هذه الأكاذيب إلا عند الضرورة القصوى؛ لأن من يجرؤ على الكذب، لا يستحق في تقديرنا، أن يعطى أهمية بالرد عليه، فيكفيه كذبه عيباً مشيناً.

قسم الثقافة والإعلام

٢٣ رجب ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦/٨/١٨م

التوجيه المزور

- ب -





هيئة علماء المسلمين في العراق

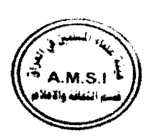
Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

توجيـــــــــــه

نظرا" لكثرة العوائل النازحة من المناطق التي يسكنها الرافضة واللجوء الى مناطقنا ولعدم وجود مساكن تأويهم وتحفظهم مـــن حرارة الصيف وبرد الشتاء وانطلاقا" من حصرنا على توفيـــــر العيش الكريم لهم ... علية نوصي الاخوة المؤمنون من الذيـــن يسكنون المناطق الآمنة (مناطقنا) بضرورة اسكـــانهم في دور الرافضــــــة الذين هاجروا منها على ان يكون هذا الاجراء تحت أشراف سيطرة أمام الجامـــع في المنطقة . ويشمل توجيهنا هذا الاخوة المقاتلين المجاهدين العرب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــــــــــــه



قسم الثقافة والإعلام

٨ رجب ١٤٢٧ هـــ

٢٠٠٦/٨/٣ م

www.iraq-amsi.org
E_mail:magr@iraq-amsi.org
tech@iraq-amsi.org

العراق - بغداد - حي العدل - جامع أم القرى
رقم الهاتف : ٥٥٦٣٤١٦٠ - ٥٥١٢٣٧٢ - ٥٥٦٩٢٥٦
رقم الفاكس : ٥٥٥٣٢٠٩

. ج .

جواب الهيئة على التزوير
تصريح صحفي

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

نشر موقع (شبكة أخبار النجف الأشرف) منشوراً مزوراً، زعم أنه (توجيه) صادر من قسم الثقافة والإعلام في الهيئة، مؤرخ في ٨ رجب ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠٠٦/٨/٣.

وقد حمل هذا المنشور في سطوره إشارات عديدة، تدل على كونه مختلفاً، منها :

١ . أن الجهة التي صدر عنها هذا المنشور اعتمدت تصريحاً سابقاً للهيئة، كان بصدد مداهمة قوات الاحتلال الأمريكي منزل الشيخ (عبد الكريم عودة الزوبعي) واعتقال اثنين من أولاده، وقد تعاملت الجهة المزورة مع هذا التصريح من خلال برنامج (الفوتوشوب)، الخاص بمعالجة الصور والكتابات لتضفي عليه صورة الأصل، ولم يصدر عن الهيئة في هذا التاريخ أي تصريح سوى ما ذكرناه .

٢ . استعملت الجهة المزورة ألفاظاً ومصطلحات مثل (الرافضة) و (الأخوة المؤمنون) و (الأخوة المقاتلين المجاهدين العرب) وغيرها، وهي صيغ لم يعهد استعمالها في بيانات الهيئة وتصاريحها إطلاقاً، علماً أنه لم يسبق أن صدر من الهيئة أي منشور بعنوان (توجيه) .

٣ . تضمن المنشور المزور أخطاء لغوية ونحوية فادحة، توحي بجهالة كاتبه، وتكفي لافتضاح شأنه .

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذا العمل المشين، لتبين أنها كانت وما زالت

تقف ضد مخططات الهجرة والتهجير المريبة التي يروج لها من يسعى لتقسيم العراق طائفياً وعرقياً، وأن هذا العمل المشين يوحي بما يعتري هؤلاء من يأس لتحقيق أهدافهم المريضة بحيث لجأوا إلى التزوير والاختلاق.

وفي الوقت الذي تحتفظ فيه الهيئة بحقها في مقاضاة الموقع المذكور، والجهة المتورطة بالتزوير، في الحين الذي تراه مناسباً، فإنها تؤكد على مواقفها الشرعية والوطنية الثابتة التي انتهجتها على بصيرة من أمرها منذ أيامها الأولى، كما تؤكد على حرصها على الوحدة الوطنية من أجل الحفاظ على سلامة العراقيين جميعاً، من دون استثناء، على الرغم من كل المؤامرات والمكائد.

قسم الثقافة والإعلام

١١ رجب ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦/٨/٦

الرقم ٥

بطريرك الكلدان في العالم مار عمانوئيل دلي الثالث :

ما يقع على أخي المسلم يقع على المسيحي أيضا!

بغداد / عنكاوا كوم

عقب التصريحات التي أدلى بها عضو هيئة علماء المسلمين، محمد بشّار الفيضي، لقناة " الجزيرة " ، التي قال فيها، بأن رجال الدين المسيحيين لم يستنكروا الاعتداءات التي تعرضت لها بعض الجوامع والمساجد في عدد من مدن العراق، اتصلت " عنكاوا كوم " بغبطة بطريرك الكلدان مار عمانوئيل الثالث دلي، لتوضيح موقف الكنيسة، فقال: "إن قداسة بابا الفاتيكان، يستنكر دوما التعرض للجوامع والمساجد، وكل الأماكن الدينية. واليوم، أصدرنا نحن رؤساء الطوائف المسيحية في العراق، بيان يستنكر ضرب المساجد والجوامع، ووزعناه على وسائل الإعلام. ونحن لسنا راضون عن ضربها، وندين التعرض لها، وكل المسيحيين استنكروا هذا العمل، وبشكل خاص المسيحيين في العراق" .

وأضاف غبطته قائلا: " قدمنا مساعدات عينية ومادية إلى المدنيين في الفلوجة والنجف، عندما تعرضتا إلى محنة القتال. فنحن كلنا عائلة عراقية واحدة، ونرى من واجبنا أن ندافع عن البعض" .

بيان صادر عن رؤساء الطوائف المسيحية في العراق

في ضوء الاعتداءات، التي تعرضت لها مؤخراً بعض دور العبادة، من جوامع ومساجد، في بعض مدن العراق، من قبل قوات الاحتلال، فإننا نحن، رؤساء الطوائف المسيحية في العراق، نستنكر بشدة هذه الاعتداءات والتجاوزات، التي تعتبر انتهاكاً واضحاً لحرمة الأماكن المقدسة. كما نستنكر التعرض للمدنيين الأبرياء، وبما يتسبب في وقوع ضحايا بينهم، في مدن عديدة من عراقنا العزيز. وندعو قوات الاحتلال لوقف هذه التجاوزات على دور العبادة والمواطنين، وكما ندعو الحكومة العراقية الموقرة، إلى معالجة الأمور عن طريق التحاور والتفاهم حقناً للدماء.

ولا يفوتنا في الختام أن نشير إلى أن المسيحيين من أبناء شعبنا العراقي، هم جزء أصيل من هذا الشعب، عاشوا معاً جنباً إلى جنب مع أخوتهم المسلمين، في السراء والضراء، بوئام وسلام وأمان، ويعيشون اليوم نفس الظروف في ظل الاحتلال، الذي نتمنى جميعاً أن ينتهي في أسرع وقت. ونحن نبتهل إلى العلي القدير أن يمن على شبابنا وبلدنا بالأمن والسلام والاستقرار. اللهم آمين.

رؤساء الطوائف المسيحية في العراق

بغداد في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٤

الرقم٦

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٥٣)
حول المؤتمر الوطني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فقد سبق أن بيّنا مراراً، أن أية عملية سياسية تجري برعاية قوى الاحتلال، ستطالها الشبهة، وتفتقد المصداقية؛ لأنها لن تسلم من تدخله في حيثياتها، وعلى النحو الذي يحقق أهدافه أولاً.

وقد وقع ما خلناه تماماً، فكان ما يسمى بـ(المؤتمر الوطني)، النموذج الحي لهذه اللعبة الأمريكية، التي تمت بالتنسيق مع قوى سياسية، ارتبطت مع قوات الاحتلال بصفقات مصلحية، على حساب حقوق الشعب العراقي.

ونسجل هنا مآخذ خطيرة رافقت هذه العملية، وتمخضت عنها، ومنها:

أولاً: استبعد من هذه العملية، الجزء الأعظم من الشعب العراقي وهم المستقلون، واقتصرت العملية على الأحزاب، التي لا تتمتع - مهما كابرت - برصيد شعبي، يؤهلها لتتكلم باسم العراق.

ثانياً: تمت العملية بمعزل عن قوى وتيارات فاعلة، وأحزاب عديدة، لمواقفها الوطنية من الاحتلال.

ثالثاً: أكد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، أن العملية لم تجر بالشفافية المطلوبة، وأن القائمين عليها لم يأخذوا بنصح الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الشفافية، وفيما يتعلق بآلية الانتخاب.

رابعاً: انسحبت أعداد كبيرة من المؤتمر، وطعنت في آلية الانتخاب، ووصفها

كثيرون باللعبة التي احتكرها الكبار، ونسجوا خيوطها خلف الكواليس.

خامساً: اعتمدت آلية اللوائح على الرغم من اعتراض الأكثرية، وفي سابقة مشبوهة لم يعلن عن الأسماء المدرجة فيها، إلا قبيل إعلان النتائج.

سادساً: لم تبرز سوى لائحتين، انسحبت إحداهما، بعد أن أدركت عدم جدوى الوقوف أمام قائمة، تحالفت فيها القوى السياسية نفسها، التي كانت عماد مجلس الحكم، ومنحها المحتل إمكانات اختراق العمليات السياسية، والتأثير في مجرياتها.

لذلك، ولأسباب أخرى، ترى هيئة علماء المسلمين في العراق، أن هذه العملية السياسية لم تتوافر فيها أسباب النجاح، ولو بالحد الأدنى؛ لذا، لا يمكن النظر إليها، بأي حال من الأحوال، على أنها تمثل الشعب العراقي، ولا يحق لها أن تنطق باسمه، بل إنها أشبه ما تكون بمؤسسة تضاف إلى مؤسسات الحكومة الجديدة.

ومع ما تقدم، فذلك لا يمنعها من أن تسدي للشعب العراقي بعض الخدمات، وأن تقدم على ما يبرئ نفسها من بصمات الاحتلال، من أجل أن يكون لأعضائها فرصة مقبولة للمشاركة مستقبلاً في انتخابات حرة نزيهة قادمة، يشرف عليها الشعب العراقي، بعد أن يكون قد تخلص من الاحتلال، وأمن تدخله في شؤونه الداخلية.

والله حسبنا ومنه العون والتأييد.

هيئة علماء المسلمين في العراق

٢/رجب١٤٢٥هـ١٧/آب/٢٠٠٤

الرقم (٧)
بيان حول حكومة علاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

بيان رقم (٤١)
حول تشكيلة الحكومة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه من والاه، وبعد:

فمع تشكيلة حكومة جديدة، نرى لزاماً علينا أن نبدي موقفنا منها، وعلى نحو من الصراحة والوضوح، لخطورة الحدث، وتعلقه بمستقبل العراق.

ويمكننا القول ـ ابتداءً ـ : إن الحكومة الحالية، لا تختلف كثيراً عن مجلس الحكم السابق، فالنفوذ الأمريكي في تعيين أشخاصها لم يعد يخفى على أحد، وهو أمر أعرب عنه السيد الإبراهيمي نفسه، وأعضاء في مجلس الحكم، والذين عينوا من قبل مجلس الحكم السابق ليسوا أفضل حالاً، كما أن أسلوب المحاصصة الطائفية والعرقية، أعتمد في هذه الحكومة أيضاً، وعلى الأساس نفسه المعتمد في مجلس الحكم السابق، وهذا كله يجعل هذه الحكومة فاقدة للشرعية.

إن مما يجب تنبيه الناس عليه أن هذه الحكومة قد تكون أخطر شأناً من مجلس الحكم، لان تدخل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة فيها، وصدور قرار من مجلس الأمن بشأنها قد يوحي بشيء من الاعتبار لها، وهو ما كان يسعى الأمريكيون للحصول عليه، وبالتالي فإن هذه الحكومة قد تورط البلد بما يحقق مصالح الأمريكيين على حساب الشعب العراقي، من اتفاقات أمنية وغير أمنية، وقد رأينا كيف تنازل وزير خارجيتها، عن أمور سيادية مهمة في مجلس الأمن، من غير مراعاة لمصلحة الشعب العراقي، الأمر الذي أحرج عدداً من أعضاء

مجلس الأمن، وحال دون إصرارهم على الخروج بقرار أفضل.

لنضف على ذلك أن الوقت الممنوح لهذه الحكومة قصير جداً، والمهام المطلوبة منها جسيمة، ومن الصعوبة بمكان القول، أنها قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المطلوبة، في مدة قصيرة كهذه، وعليه، فإذا لم توفق في ذلك، فهذا يعني أن الوضع سيزداد سوءاً، وستكون مهمة هذه الحكومة قاصرة على إشغال مرحلة زمنية ليس إلا، وهذا يصب في صالح الأمريكيين أولاً وآخراً، وهم حريصون على أن يدركوا الانتخابات بكامل نفوذهم، وأن تقوم الانتخابات على نحو من الخلل، يمكن هذا النفوذ من اختراقها وتحقيق مآربهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الوضع لا يمنع هذه الحكومة من أن تخدم بلدها، وأن تثبت للشعب بأن لها مصداقية، وأنها أبعد ما تكون عن النفس الطائفي والعرقي، وأنها لن تدور في فلك الاحتلال، ولن تقدم مصالحه على مصالح العراق الموحد، والتحدي الكبير الذي تواجهه هذه الحكومة ما ستشهده الساحة العراقية في قابل الأيام من تطبيقات لمضامين السيادة.

وستبقى الهيئة بحال من الترقب والرصد، وتلتزم بإعلام الشعب العراقي بأي خطأ ترتكبه هذه الحكومة بحقه، ليكون على بينة. والله من وراء القصد.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٢١/ربيع الثاني/١٤٢٥هـ ٩/حزيران/ ٢٠٠٤ م

الرقم ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٥٢)
حول الأوضاع الدامية في النجف ومعظم أنحاء العراق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد:

فبعد سقوط النظام السابق، كان من أولى تصريحات، الرئيس الأمريكي قوله: (لقد جاء عهد الحرية وذهب نظام المقابر الجماعية)، ولكننا لم نر في عهد احتلال قواته لبلادنا إلا امتداداً ـ وعلى نحو أسوأ وأبشع ـ للظلم، ولوناً جديداً من المقابر الجماعية، تتمثل بمئات من شهدائنا، يقتلون على أيدي الاحتلال كل يوم، ويظهرون للعيان في مواكب تشييع علنية يتبعها الآباء والأمهات بالبكاء والنحيب، تماماً مثلما يحدث حين يعثر على مقبرة جماعية.

إن ما يجري اليوم، في مدينة النجف الأشرف، والبصرة، والعمارة، والناصرية، ومدينة الصدر، والشعلة في بغداد، وفي سامراء، والفلوجة، والأنبار، والموصل، لهو عملية إبادة جماعية منظمة لأبناء شعبنا، شباباً وشيباً ونساءً وأطفالاً، وليس لذلك مبرر إطلاقاً، وإذا زعم هؤلاء أنهم يفعلون ذلك من أجل توفير الأمن، فلماذا يحاولون أن يظهروا أنفسهم أكثر شرفاً من النظام السابق، وقد كانت لديه المزاعم نفسها ؟!!.

كما أن استهداف تيار السيد مقتدى الصدر، مع ما لديه من حضور كبير على الساحة الوطنية، يعد اعتداءً على الرموز الإسلامية والوطنية، من غير مبالاة بمشاعر المسلمين وأبناء الوطن.

إن على الذين يقومون بهذه الجرائم، أن يعلموا، أن هذا الشعب بدأ ينظر

إليهم على أنهم الشبيه الأسوأ للنظام السابق، وأن الرغبة السابقة في إسقاط هذا النظام متوجهة اليوم على نحو أكثر حماسة؛ لأن كل ما عهده شعبنا من ظلم سابقاً يجد مثيله وأسوأ منه اليوم على أيديهم.

إن هيئة علماء المسلمين، إذ تشعر بالقرف مما يرتكب بحق أبناء شعبنا من جرائم، لتعلن للعالم كله، أن قوات الاحتلال تمارس الإرهاب في بلدنا، وأن المنظمات العالمية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، والدول كافة، وفي مقدمتها الدول الكبرى، مطالبة بإدانة هذه الجرائم، والعمل سريعاً على وقف نزف الدم العراقي.

وترى الهيئة، أن الحكومة العراقية المؤقتة - مع كونها غير منتخبة - مطالبة هي الأخرى بموقف وطني واضح إزاء ما يحدث، تتخذه بمعزل عن هوس الاحتلال، وأن هذه الأحداث فرصة لها - إن أرادت - للتعبير عن ذلك، وتقصير المسافة بينها وبين الشعب العراقي، وإلا فإنها تكون قد أثارت سخط هذا الشعب عليها، وخسرت رغبته في أن يجد لديها حلاً لأزماته، وهذا ليس في صالحها ولا في صالح البلد قطعاً.

والله حسبنا ومنه العون والتأييد.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٢٤/جمادى الثاني/١٤٢٥هـ

الرقم ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٨٥)
حول إطلاق سراح المختطفين

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعد:

بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، وتخفيفاً لبعض ما يعانيه الكثير من أبناء الشعب العراقي، وغيرهم، من ظاهرة الاختطاف البغيضة، تناشد هيئة علماء المسلمين، كل الجهات التي لديها مختطفون، وأياً كانت هيأتها، إطلاق سراح المختطفين، وإنهاء معاناتهم، من عراقيين وغيرهم، والتعامل معهم وفق تعاليم ديننا الحنيف، دين الرحمة والعدل والإحسان، وعدم ترويعهم، بالتهديد بالقتل، وما إلى ذلك مما نهى الإسلام عنه، في مثل هذه الحالات.

قال تعالى: ﴿وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفورٌ رحيم﴾.

الأمانة العامة

٨/ذي الحجة/ ١٤٢٥هـ

٢٠٠٥/١/١٨

* بيان من البيانات الكثيرة التي طالما طالبت بها الهيئة المختطفين إطلاق سراح الرهائن

الرقم ١٠

. أ .

الفتوى المبكّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوى شرعية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه

وبعد :

يقول الله سبحانه وتعالى : {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} ٥٩ - النساء

لقد اجتمع عدد من علماء المسلمين، في جامعة مدينة العلم، للإمام الخالصي في الكاظمية، في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال، من عام ١٤٢٤هـ

وبعد دراسة مجمل أوضاع المسلمين في البلاد، والنظر في المشكلات الطارئة عليهم، في ضوء كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله. أصدروا هذه الفتوى الملزمة لكل مسلم يقر بالشهادتين

إن الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية واجب شرعي يقدم على كل الأمور وإن كل قول أو فعل يفضي إلى فرقة الأمة وضعفها، هو من المحرمات الشرعية القطعية. وإن المسلم حرام على أخيه المسلم بنص الحديث النبوي الشريف: كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه]

وفي ضوء ذلك فإن ما يجري - هذه الأوقات - من اغتيالات للعلماء، والمثقفين العراقيين، واعتداءات على المساجد، ودور العبادة، يعد من الآثام الشرعية التي لا يقدم مسلم صالح على اقترافها. وإن الواجب الشرعي يلزم علماء الأمة ودعاتها، من خطباء، ومرشدين، وغيرهم التأكيد على أمر الوئام والوحدة، والتحذير من الشتات والفرقة، وما يفضي إليهما من مواقف وخطابات، لا تراعي فيهما حرمة الأمة ولا مصلحتها

يقول الله عز وجل : {إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون } ١٠ - سورة الحجرات.

اللهم اشهد أنا قد بلغنا .. اللهم اشهد أنا قد بلغنا

وقع على هذه الفتوى بحضور كبار العلماء

❖ فيما يلي نص الفتوى الشرعية بأسماء العلماء:.

فتوى شرعية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ سورة النساء / الآية ٥٩

لقد اجتمع عدد من علماء المسلمين، في جامعة مدينة العلم، للإمام الخالصي في الكاظمية، في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال، من عام ١٤٢٤ هـ.

وبعد دراسة مجمل أوضاع المسلمين في البلاد، والنظر في المشكلات الطارئة عليهم، في ضوء كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، أصدروا هذه الفتوى الملزمة لكل مسلم يقر بالشهادتين:

«إن الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية واجب شرعي، يقدم على كل الأمور، وإن كل قول أو فعل يقضي إلى فرقة الأمة وضعفها، هو من المحرمات الشرعية القطعية، وإن المسلم حرام علي أخيه المسلم بنص الحديث الشريف: (كل المسلم على المسلم حرام: عرضه وماله ودمه).

وفي ضوء ذلك، فإن ما يجري - هذه الأوقات - من اغتيالات للعلماء، والمثقفين العراقيين، واعتداءات على المساجد، ودور العبادة، يعد من الآثام الشرعية، التي لا يقدم مسلم صالح على اقترافها، وإن الواجب الشرعي يلزم علماء الأمة ودعاتها، من خطباء، ومرشدين، وغيرهم، التأكيد على أمر الوئام والوحدة، والتحذير من الشتات والفرقة، وما يفضي إليهما من مواقف وخطابات، لا تراعي فيهما حرمة الأمة ولا مصلحتها.

يقول الله عز وجل ﴿إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون﴾ سورة الحجرات / ١٠.

اللهم اشهد أنا قد بلغنا .. اللهم اشهد أنا قد بلغنا

وقع على هذه الفتوى بعض كبار العلماء الحاضرين في اللقاء المذكور وغير الحاضرين ممن اطلعوا عليها ولاحظوا أهميتها

١. حارث سليمان الضاري
٢. محمد مهدي الخالصي
٣. د. عبد السلام داود الكبيسي
٤. إبراهيم منير المدرس
٥. د. محمد بشار الفيضي
٦. أحمد الحسني البغدادي
٧. قاسم الطائي
٨. محمد أحمد الراشد
٩. جواد الخالصي
١٠. عبد الرضا الجزائري

١٥ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ

- ب -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

ميثاق شرف وطني
٨/٥/٢٠٠٦م ١٢:١٦ صباحا

قال الله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾

وبعد: فإن هيئة علماء المسلمين في العراق تعتقد - بناءً على الحقائق التاريخية، وعلى التجارب الحالية الجارية على الأرض - أن مصلحة العراق وشعبه، لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية، في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم، وتركوا الاعتماد على الغير، مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته، على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته.

لذا تدعو هيئة علماء المسلمين في العراق، أبناء الشعب العراقي الكريم، بمختلف أطيافهم، وتوجهاتهم، وانتماءاتهم، إلى نبذ الخلافات، والعمل معاً، تغليباً لمصلحة العراق، التي هي مصلحة الجميع، والتلاقي على ميثاق شرف، يقوم على الأمور الآتية:

أولاً: الولاء لله أولاً، ثم للعراق ثانياً، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.

ثانياً: رفض الاحتلال بشتى صوره، كلٌّ حسب استطاعته، وبالطريقة التي يراها مناسبة، ومؤدية لهذا الواجب الديني والوطني.

ثالثاً: العمل الجاد لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، وبكل الوسائل المشروعة الممكنة؛ لأن الاحتلال يمثل المشكلة، التي لا يمكن للعراق الخروج من

الكارثة، التي هو فيها اليوم، بدون زواله نهائياً.

رابعاً: المصالحة الوطنية الصادقة، التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات، وكل المظاهر المزعجة الغريبة على شعبنا، والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاختطاف، والقتل، والتصفيات الوظيفية، ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة، ودور العبادة، وغير ذلك من الأعمال الشاذة وغير المبررة.

خامساً: الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات، ويثير الخلافات، ويؤجج الفتن، من أقوال وأفعال، وسلوكيات شخصية أو إعلامية، أو غيرها.

سادساً: العمل الجاد على جمع الكلمة، ووحدة الصف، وتوحيد الهدف للجميع، في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا، لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله، تحقيقاً لمآربهم الخاصة.

سابعاً: الحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعدم التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف، أوعذر من الأعذار.

ثامناً: إيجاد مرجعية، أو لجنة متابعة عليا، لتفصيل مواد هذا الميثاق، من كل الفئات الفاعلة، وذات التأثير الحقيقي في الشارع العراقي، للنظر في الأحداث والقضايا المستجدة، التي تحتاج إلى حل أو رأي مشترك فيها، وبواقع ممثل واحد على الأقل من كل جهة.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٢٧ /جمادى الأولى/١٤٢٥هـ ١٥/تموز/٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٢٣)
حول الاعتداءات الآثمة في كربلاء والكاظمية

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه و من والاه

وبعد:

في أسوء ما يمكن أن يوحي به الشيطان لجنوده، قام شذاذ ممن فقدوا معاني الإنسانية، باستهداف أبناء وطننا، من زوار سيدنا الحسين في كربلاء، وسيدنا موسى الكاظم في بغداد، ولعمرنا هذا ما كنا نخشاه، وقد سبق أن حذرنا من وقوعه في هذه الأمكنة وهذا اليوم في بيان سابق، لأن المتابع الدقيق لأحداث الاغتيالات السابقة، لا يخالجه الشك في أنها مصممة ببراعة، لإثارة الفتن الطائفية في هذا الوقت العصيب الذي يمر به قطرنا.

إننا نشك أن يقوم بهذه الأدوار مسلمون، لأن من يستهدف هذه الأماكن الطاهرة، وهذه الأرواح البريئة، في مثل هذه المناسبة، ليس من الإسلام في شيء، ولا يمكن لمفاهيم الإسلام أن تكون قد خالجت قلبه.

إن هيئة علماء المسلمين، إذ تشاطر إخواننا الزائرين آلامهم وغضبهم وأحزانهم، وترى أن المصاب مصاب العراقيين جميعاً، تدين هذه الجرائم النكراء، وتسأل الله أن يلحق بفاعليه الخزي والعار في الدنيا، والعذاب والجحيم في الآخرة، وتحمّل - في الوقت نفسه - قوات الاحتلال المسؤولية الكاملة، حين نسفت كل مؤسسات الحماية الوطنية، ولم تف بالتزاماتها الدولية كقوة محتلة

لتوفير الأمان لهذا الشعب المظلوم. وثقتنا بالتالي في أبناء شعبنا كبيرة، ألا يسقطوا في منزلقات الفتن، وألا يخدعوا بمكر الشيطان.

تغمد الله أبناءنا البررة ممن قضوا نحبهم في تلك الأمكنة الطاهرة بالرحمة، وأسكنهم فسيح جناته، وألهم ذويهم الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

١٠/محرم الحرام/١٤٢٥هـ ٢/آذار/٢٠٠٤م

. د .

إدانتنا لاستهداف دور العبادة من مساجد وحسينيات

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

بيان (٩١)

حول الاعتداءات على دور العبادة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه .

وبعد :

استمراراً لمحاولات الأعداء المحتلين، في زرع بذور الفتنة بين فئات الشعب العراقي، والمراهنة على الحرب الطائفية، التي بشر بها كبار المسؤولين الأمريكيين بعد الانتخابات، تقوم بعض المجموعات المجهولة بالاعتداء على دور العبادة، من مساجد وحسينيات، في بغداد، وغيرها من مدن العراق، بغية إثارة نوازع الحقد والضغينة بين أفراد الشعب، لتفريقه، من أجل تمرير مشروع قوات الاحتلال الأمريكي، الرامي إلى استمرار احتلاله للعراق .

وتود الهيئة أن تبين أن هذه الأعمال المستنكرة تحوطها ملابسات كثيرة وتحيط بها ظروف غامضة تثير الشك والريبة في طبيعة فاعليها وأغراضهم من ورائها الأمر الذي يسهم في تشويش المواقف وإرباك جهود القوى الوطنية الخيرة في سعيها لتحرير العراق ويتيح الفرصة للعدو والمتعاونين معه للتصيد في الماء العكر وتنفيذ مخططاتهم المشبوهة .

والهيئة إذ تبين رأيها في هذا الموضوع، تثق تماماً أن هذه الألاعيب، لن تنطلي على الشعب العراقي بجميع مكوناته، ونحن نثق بقدرته على تجاوز هذه المحنة، بوحدته، وتوحيد موقفه من الاحتلال .

هيئة علماء المسلمين في العراق

الأمانة العامة

م ٣/١٢/٢٠٠٣م، ١٤٢٦هـ

. هـ .

إدانتنا لاستهداف الكنائس

بسم الله الرحمن الرحيم

Association of Muslimscholars	هيئة علماء المسلمين في العراق
Baghdad	بغداد
Headquarters	المقر العام

بيان رقم (٥٠)
حول تفجير الكنائس

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فيبدو أننا أمام مسلسل جديد، من المحاولات اليائسة لاستهداف وحدة العراق، وتمزيق صفوفه، تجلى هذه المرة باستهداف معنىً جديداً من معاني الأديان، فبعد أن استهدفت من قبل الجوامع والحسينيات بالتفجير لمرات عديدة، طالعتنا الأحداث باستهداف الكنائس هذه المرة، عبر عمليات تفجير خالية من المعاني الدينية والإنسانية . إن استهداف دور العبادة لهذا الطيف من أبناء شعبنا، لا يمكن فهمه على أنه ظاهرة عراقية أبداً، فطيلة القرون التي مضت من عمر بلدنا ، لم تؤثر عن أهله أفعال إجرامية من هذا النوع، وإن الهيئة لترى على هذه الحوادث بصمات لجهات خارجية، هدفها إيقاد الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وإبقاء البلد في حال من الفوضى، لخدمة مصالح المحتل في البلاد . إن هيئة علماء المسلمين، إذ تستنكر هذا العمل، وتدينه، أياً كانت الجهة التي تقف وراءه، لتدعو إخواننا من أبناء الوطن، أرباب الديانة المسيحية، إلى تحمل الصدمة، وضبط النفس، كما فعل إخوانهم من قبل، والعمل معاً لتفويت الفرصة على من يبغي الشرّ بالوطن وأهله . وتقدم الهيئة تعازيها، إلى ذوي الذين لقوا ربهم، يشكونه ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وتقدم أمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى .

وحسبنا الله وهو نعم الوكيل .

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

١٩/جمادى الثاني/١٤٢٥هـ ٢/آب/٢٠٠٤م

٠و٠

ادانة لاستهداف متطوعين في اربيل

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (١٠٩)
حول الهجوم على مركز للتطوع في مدينة أربيل

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد تلقت هيئة علماء المسلمين في العراق، بحزن عميق، نبأ الهجوم المروع على مركز التطوع، الذي أودى بحياة الكثير من الأبرياء، من أبناء بلدنا في مدينة أربيل، من غير مسوغ شرعي.

وهي إذ تدين هذه العمليات وأمثالها، لتدعو كل ذي بصيرة، تهمه مصلحة العباد والبلاد، إلى مداواة الجرح العراقي، بدلاً من تعميقه وتوسيع دائرته، وتعلن مرة أخرى، ما سبق أن أوضحته في مواقف عديدة، من حرمة الجرائم التي تطال أرواح الأبرياء، أياً كانت الجهة الفاعلة، وأياً كانت المبررات، وفي كل الأحوال، فإننا نذكر، بأن عدل الله في الأرض، لن ينجو من قبضته أحد، وتتقدم الهيئة بتعازيها الحارة لذوي القتلى، ودعائها بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين جراء هذا الحادث الأليم.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

هيئة علماء المسلمين في العراق
الأمانة العامة
٢٥/ربيع الأول/١٤٢٦هـ/٤/٥/٢٠٠٥

. ز .

إدانتنا لاستهداف أقليات دينية

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٧٦)
حول اعتداءات على أبناء الصابئة العراقيين

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فقد علمت هيئة علماء المسلمين، بكل أسف، أن جهة مجهولة وزعت منشوراً على بعض دور إخواننا في المواطن، ة من أبناء طائفة الصابئة، جاء فيه عبارة]أسلموا تسلموا[، وغيرها من عبارات التهديد، المستهجنة والمدانة من أي جهة صدرت، لعلمنا أنها لا تصدر إلا عن جاهل موتور، أو عميل مأجور، لإساءتها إلى الإسلام وتعاليمه السمحة، التي تحرم العدوان على الناس، مسلمين أو غير مسلمين، بدون حق، وتحرم الإكراه على الدين، قال الله تعالى في القرآن الكريم ﴿لا إكراه في الدين﴾، وقال تعالى لنبيه الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم -: ﴿ليس عليك هداهم﴾.

وإساءتها إلى الوحدة الوطنية المهددة من قبل أعدائنا، والتي ينبغي أن يحافظ عليها كل المخلصين والشرفاء من أبناء هذا الوطن المبتلى، وذلك بتهديدها لفئة عراقية، أصيلة ومسالمة، من فئات شعبنا، لم يحصل منها ما يدعو إلى مثل هذه التهديدات المشبوهة، ولم يعرف عنها، على مدى تاريخها، ما يثير الشك في وطنيتها، وإخلاصها، وحسن تعايشها مع غيرها من فئات الشعب العراقي الكريم.

هذا، ونسأل الله تعالى، أن يدفع عن بلدنا وأمتنا كل مظاهر الظلم والعدوان، وأن ينعم على الجميع بالأمن والإيمان.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٣ /ذو القعدة/١٤٢٥هـ ٢٠٠٤/١٢/١٤م

الرقم١١

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق — **Association of Muslimscholars**
بغداد — **Baghdad**
المقر العام — **Headquarters**

بيان رقم (٨٦)
حول الانتخابات

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد :

فعلى الرغم من حرصنا، على ألا يخوض شعبنا انتخابات جزئية، لا تخدم سوى مصالح قوى الاحتلال، فإن فئات كثيرة من هذا الشعب، وبتعبئة من رجال دين وسياسة، خاضت هذه الانتخابات.

وبغض النظر عن المآخذ الجمة التي سجلت على هذه العملية برمتها، من تزوير وسوء إعداد وتحضير، واستفراد أصحاب المصلحة بإدارتها، مما يفتح باب الريبة حولها على مصراعيه، في هذه الجهة أو تلك، وبغض النظر عن النتائج التي ستسفر عنها، والادعاء بحجم المشاركة فيها، فإنه من المهم القول: إن هذه الانتخابات ناقصة الشرعية؛ لأن جزءاً كبيرا من هذا الشعب، يمثل مختلف الأطياف والأحزاب والتيارات، ذات الثقل في الساحة العراقية، قاطعها، وهذا يقتضي بالضرورة، أن المجلس الوطني القادم، والحكومة التي ستنبثق عنه، لن يملكا من الشرعية، ما يمكنهما من كتابة الدستور القادم، أو إبرام أية اتفاقات أمنية أو اقتصادية، أو غير ذلك، مما يمس الصالح العام؛ لأنهما لم يحصلا على تفويض كامل من كل فئات الشعب.

ونحن ننبه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى خطورة التورط في منح هذه الانتخابات الشرعية؛ لأن هذا سيفتح باباً من الشر سيكونان في مقدمة من يتحمل تبعاته.

ومع ذلك، فإننا سنحترم خيار الذين أدلوا بأصواتهم من أبناء شعبنا، وسننظر إلى الحكومة القادمة ـ إذا اتفق عليها جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية ـ على أنها حكومة تسيير أمور، محدودة الصلاحيات، على أن تبقى قراراتها قابلة للطعون؛ لأنها لا تمتلك الشرعية الكافية لإمضائها، مع ضرورة أن نسجل ملاحظة مهمة، للذين أخذوا بخيار الانتخاب من أبناء شعبنا، أنه ليس الخيار الصائب، فالاحتلال سيبقى جاثماً على صدورنا، ولن يتغير الحال كثيرا عمّا هو عليه زمن الحكومة المؤقتة، والشواهد على ذلك من تصريحات رموز الاحتلال كثيرة، آخرها قول بعضهم: (أن الوضع الأمني في العراق يقتضي بقاءنا مدة طويلة)، وهذا يعني أن الدم العراقي سيبقى نازفا، وأن التدخل الأمريكي في الشؤون العراقية سيبقى قائما على قدم وساق.

وفي كل الأحوال، فإن الشعب العراقي كله، ينتظر الفرصة المؤاتية لخوض انتخابات شاملة، حرة ونزيهة وعادلة، تحظى بالشرعية، وكتابة دستوره، بملء إرادته، بعد زوال الاحتلال بتوفيق الله.

هيئة علماء المسلمين في العراق

المقر العام

٢٣/ذي الحجة/١٤٢٥هـ ٢/٢/٢٠٠٥

الرقم ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

الرسالة التي وجهتها الهيئة إلى الشعب العراقي

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير﴾ صدق الله العظيم.

أيها الشعب العراقي العظيم..
يا أبناءنا البررة، من شمال العراق إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه..

نخاطبكم هذه المرة كفاحا، لأننا نعتقد أن المسؤولية، في هذه المرحلة، تقع على عاتقكم، لقد قاتل أبناؤكم البررة، في الشمال والوسط والجنوب، قتالاً أذهل العالم، ورفع رأس العراق عالياً، وسيبقى هؤلاء جنوداً في هذه السبيل، يقدمون أرواحهم، ويجاهدون بدمائهم، حتى يأذن الله بالنصر، وتعود إليكم أرضكم وكرامتكم. ولكن قتال هؤلاء الأوفياء، من دون إسنادكم، لن يجدي نفعاً، فليسوا هم في المحصلة إلا جزءاً من كل، وما لم تلتئم بهذا الجزء أجزاؤه الأخرى، فإن الدماء التي نزفت، من الممكن أن تذهب سدى، ويبقى المحتل جاثماً على صدوركم، يذيقكم الذل والهوان.

إن العراق ملكُ جميعِ أبنائه سنة وشيعة عرباً وأكراداً وتركماناً ومسيحيين وصابئة ويزيديين وغيرهم، وعلى هؤلاء جميعاً تقع مسؤولية الحفاظ عليه، كل بالقدر المتاح له وبالأسلوب القادر عليه، وإن الله سائلنا عن كل ذرة تراب نفرط بها من هذا الوطن.

يا أبناءنا الكرام:

لقد بات مكشوفاً، أن الأمريكيين لم يأتوا من أجل إسقاط نظام استبدادي كان يحكمنا، ليمنحونا الحرية؛ لأنهم مارسوا ضدنا كل ما مارسه ذلك النظام من ظلم، وزادوا عليه، فالمقابر الجماعية، فعلوا مثلها في الفلوجة والنجف والمنطقة الغربية من العراق، وزادوا على ذلك القتل العشوائي الذي لم نألفه من قبل، والسجون ملئوها من الصغار والكبار، والنساء والرجال، وزادوا على ذلك هتك أعراض الجنسين، وكانوا يتباهون بذلك، ويسربون صور ظلمهم إلى العالم، والأسلحة الكيميائية استعملوها في الفلوجة، وزادوا على ذلك الضرب بسلاح محرم آخر، هو اليورانيوم المنضب، الذي طالوا به مدناً عراقية عديدة، ولا سيما المدن الجنوبية، والحريات قمعوها، ولقد عانت تظاهرات الفلوجة والموصل، وتظاهرات التيار الصدري في النجف ومدينة الصدر، منهم الأمرين.

إن الصغير والكبير، يدرك اليوم، أن هؤلاء الغزاة ما جاءوا ليمنحونا الحرية، بل جاءوا لاستعمار البلاد، وإذلال العباد، وإن تجربتنا معهم لأكثر من سنتين، غنية بالشواهد المؤلمة، فلقد دمروا مؤسساتنا عن آخرها، وسرقوا آثارنا وخيراتنا، وأهانوا مساجدنا وعتباتنا المقدسة، ومزقوا مصاحفنا جهاراً نهاراً، فلا تنتظروا منهم خيراً قط.

أيها الغيارى:

إن هؤلاء مصممون على البقاء ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وهم اليوم يصرحون أنهم لن يرحلوا، بل إن رئيسهم بوش، قال قبل أيام، إنه لن يرحل من العراق ما دام على كرسي الرئاسة؛ لأن العراق - على حد زعمه - تدور فيه معركة مقدسة ضد الإرهاب، وهي ذريعة للبقاء، وإلا فمن قدم بالإرهاب إلى العراق سواه؟!.

لذلك، فكل من يقول لكم إن الأمريكيين سيخرجون، حين يتحسن الوضع السياسي في البلاد، فإنه يخدعكم ويكذب عليكم. إن هؤلاء الذين عذبوا هذا الشعب وما رحموه، دخلوا بالقوة، ولن يخرجوا منه إلا بالقوة، ونذكركم بتصريحاتهم في الأيام الأولى من الاحتلال، حينما قالوا: جئنا لنبقى، بل إن

أحدهم أراد أن يقتلنا اليأس فقال: جئنا لنبقى ستين سنة. لكننا نؤكد لكم أنهم سيخرجون، فضربات أبنائكم البررة أطارت صوابهم، وزلزلت أقدامهم، وكل مراقب للأحداث يتأكد له أن بوش يمر في أسوأ أيامه، وسيرحل هو وجنوده، بإذن الله، قبل أن يغادر كرسيه، ما لم يفاجئه الأجل.

أيها الأفاضل:

لا ينبغي أن ننسى، أن هذا العدو، بذل جهده لإشعال حرب أهلية بيننا، لا تُبقي ولا تَذر، فكلكم يذكر أنه في الوقت الذي قاموا فيه بحل كل مؤسسات الحماية الوطنية، من جيش وشرطة ودفاع مدني، عمدوا إلى فتح مخازن السلاح - التي ظل النظام السابق لسنوات يملؤها بالسلاح الفتاك - أمام الناس، وحين تيقنوا أن السلاح بات بأيدي الجميع، بدأوا بإثارة الفتن الطائفية والعرقية، ولولا فضل الله علينا، ثم وعيكم، لاندلعت حرب تأكل الجميع، وتُحقق للمحتل كل أهدافه، ولكن الله اللطيف الخبير شاءت إرادته أن يطفئ نارهم، وأن ينقلب مكرهم عليهم، فتوجه هذا السلاح إلى ظهور جنودهم جزاءً وفاقاً.

أيها الكرام:

لما يئس هؤلاء من زرع الفتنة لتحقيق أهدافهم، وجوبهوا بمقاومة عنيفة، لجأوا إلى العمليات السياسية، كسبيل آخر للوصول إلى مبتغاهم في الهيمنة على البلاد، وقد انتدبوا إلى هذا العمل أشخاصاً، يعرف القاصي والداني صلتهم الوثيقة بهذا العدو قبل الاحتلال، فشكلوا على عجل ما سمي حينها بمجلس الحكم، ويوم أعلن عن هذا المجلس، قلنا إنه مشروع أمريكي ماكر، لتمكين المحتل في الأرض، ولذا فإنه لن يحل مشكلة العراق، وعاتبنا كثيرون وقالوا: إنكم تعجلتم في الحكم على مجلس الحكم، ولكننا بنينا موقفنا على خبرتنا أولاً: بطبيعة عدونا وطبيعة مطامعه، وعلمنا ثانياً: أن جُل الذين انتدبوا لهذا العمل من الساسة نشأوا بعيداً عن الوطن، وبَعضهم ينتمي لغير هذا الوطن أصلاً، كما أن الدول التي تدير الحرب هي من احتضنتهم في الخارج، وملأت جيوبهم بالأموال، وأغرقتهم بالعطاء، وبالتالي فإن هؤلاء لن يشعروا بحرقة على الوطن،

ولن يتمكنوا في كل الأحوال من التمرد على القبضة الأمريكية.

ولم نخطئ في تقديرنا، فقد انشغل أعضاء هذا المجلس بالمكاسب والمحاصصات، وتركوا شعبنا يغرق في الواقع المتردي للأمن والخدمات والاقتصاد. وقد قام هؤلاء بدفع المحتل بالتوقيع على قانون مؤقت، كان بحق مؤامرة على الشعب العراقي، يعفي المحتل من أية مساءلة عما يرتكبه بحق شعبنا من قتل وجرائم، ويمهد لصيرورة العراق على نحو من التمزق والضعف، يرضي فضول هذا المحتل، ويحقق مآربه في المنطقة.

وحين فشل هذا المشروع، وامتلأ الشارع العراقي عليه غيضاً، لجأ المحتل إلى لون جديد من مكره، عبر الإعلان عن حكومة مؤقتة، أذاقت الشعب العراقي مر العذاب، وقلنا حينها إن هذه المرحلة ستكون سيئة للغاية؛ لأننا رأينا الوجوه لم تتغير، فأعضاء هذه الحكومة هم أنفسهم كانوا في مجلس الحكم، ووقع ما حذرنا منه، ففي عهد هذه الحكومة دمرت مدن عراقية تدميراً وحشياً، كالفلوجة والنجف، وبلغ الفساد الإداري ذروته، وازداد الواقع العراقي سوءاً.

ثم، لما أخفقت هذه الحكومة هي الأخرى، لم ييأس المحتل، وعمد هذه المرة إلى لعبة جديدة، أكثر حذاقة ومكر، خدع فيها كثيراً من أبناء شعبنا، وسرقت خلالها أصواتهم، كما سرقت خيراتهم، وهي لعبة الانتخابات، فأعلن عن عملية انتخابية في ظل الاحتلال وأعوانه، إشرافاً وإدارة. وحتى يضمن المحتل صعود من يريدهم، اعتمد مبدأ الدائرة الانتخابية الواحدة، والقائمة الواحدة.

ولأن كثيراً من أبناء شعبنا في حالة يرثى لها من الظلم، فقد ظن أن من وعده بالخلاص صادقٌ، لكننا حذرنا شعبنا من هذه اللعبة، ودعوناهم إلى مقاطعتها، فاستجاب لنا أكثر من نصف الناخبين، وأخذ بخيار الانتخاب آخرون، ظناً منهم أن الانتخابات هي الحل الأمثل، وكانت أسوأ انتخابات يشهدها العالم، وجه إليها أكثر من خمسمائة مطعن، وقد بات هذا معروفاً، لا نحتاج إلى الحديث عنه، لكن الذي حصل أن الوجوه التي وصلت إلى سدة الحكم، هي نفسها في مجلس الحكم، وهي نفسها في الحكومة المنتخبة جزئياً، كانت -كما يقول المثل- تخرج من الباب لتعود من الشباك، وبمعونة أمريكية واضحة البصمات.

ولذا كان من الطبيعي أن تفشل هذه العملية الانتخابية، وتزيد من مأساة

الشعب العراقي ؛ لأن الوجوه نفسها، المسؤولة عن الفشل الأول، كانت تتكرر في كل مشروع بمباركة أمريكية .

أيها الأفاضل:

إن إدارة الاحتلال، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العراق، انتدبت هؤلاء الأشخاص أنفسهم، ليمرروا عليكم دستوراً دائماً، تحت إشراف مباشر من سفيرها المعروف بتخصصه في تمزيق البلاد الإسلامية، وتحقيق المكاسب الكبيرة لدولته على حساب الشعوب .

وعلى الرغم من أن العراق قد خرج لتوه من نظام استبدادي، لا يعرف سوى حكم الرجل الواحد، والحزب الواحد، وابتلي بعده باحتلال أكثر استبداداً وظلماً، وبالتالي فإنه يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، تجتمع فيه أطيافه بحرية وإرادة كاملة وتمثيل حقيقي للشعب العراقي، ليسنّ لنفسه، عبر الحوار الهادئ والبناء، دستوراً عادلاً، يضمن للجميع حقوقهم، فإن الاحتلال فرض على هذه القوى المتكررة، في كل عملية سياسية، إنجاز هذا الدستور في ظرف شهرين، وتناسى الاحتلال أن دستوره، في الولايات المتحدة الأمريكية، استغرق سنوات .

ومثلما توقعنا، فإن هذه القوى، لم يكن بمقدورها مخالفة السيد الأمريكي، ولم تشأ أن تبدي أي اعتراض يثير حفيظته، فامتثلت صاغرة، وتجاهلت مصلحة ٢٧ مليون عراقي، وأنجزت، في ظرف يزيد على الشهرين ببضعة أيام، دستوراً هشاً، مليئاً بالثغرات والألغام المعدة للانفجار في أية لحظة .

وعلى الرغم من غياب أكثر من ستة ملايين ـ على حد زعمه ـ عن هذه العملية الدستورية، فإن ديمقراطيتهم لم تمنع من إنجاز مسودة دستور دائم، ما دام السيد الأمريكي أمر بذلك، وإن كنا نعتقد أن الشعب العراقي كله مغيب عن هذه العملية .

وإذا كنا من قبل، قد أطلقنا على قانون إدارة الدولة المؤقت: ((قانون المؤامرة))، فثقوا أن المسودة الحالية هي أسوأ وثيقة يشهدها عالمنا الإسلامي، ويصح فيها الوصف: أنها (دستور المؤامرة الكبرى)؛ لأنها تمهد لتقسيم البلاد، وتبديد ثرواته، وتحويل العراق إلى بلد ضعيف، تأكله الانقسامات، تماماً كما

فعلوا من قبل مع لبنان الشقيق، الذي ما زال يعاني من هذه المؤامرة.

أيها الكرام:

إذا مرر هذا الدستور، وأجريت بعده الانتخابات فإن هؤلاء الأشخاص أنفسهم سيطلون عليكم مرة أخرى، عبر انتخابات السنوات الأربع، وستكونون أمام طور جديد من الأزمات والاستغلال، وضياع حقوقكم وهدر ثرواتكم.

لقد أنفق على العراق خلال السنتين الماضيتين أكثر من عشرين مليار دولار، وكان هؤلاء في مراكز الحكم، ولم يعرف حتى هذه اللحظة أين ذهبت الأموال، ولا كهرباء ولا ماء ولا حياة كريمة، كل ما يعرف بهذا الصدد أن ثلث هذه الأموال أنفقت على هؤلاء الأشخاص، لتوفير الأمن لهم، مع أنهم لا يخرجون من المنطقة الخضراء إلا نادراً.

أيها الأفاضل:

إن بقاء هؤلاء على سدة الحكم، يعني أن الاحتلال سيبقى أيضاً؛ لأن هؤلاء لن يجرؤوا على طلب مغادرته، بل ربما يطلبون بقاءه كما فعلت هذه الحكومة، ومع بقاء الاحتلال، فلا راحة للوطن ولا للمواطن؛ لأن المقاومة ستبقى مشتعلة، ولأن هذا حق طبيعي فطري، ولا أحد يمكنه إيقافها مع وجود الاحتلال، كما أن من الخطأ القاتل فعل ذلك، إذ لولا المقاومة لكنا اليوم أسوأ مما نحن عليه من السوء بكثير، كما أن الإرهاب سيبقى فاعلاً على الأرض؛ لأنه أولاً وآخراً صنيعة الاحتلال، ظهر مع ظهوره ويزول بزواله.

يا أبناء شعبنا العظيم:

بعد هذا البيان، فإن الساعة قد حانت لتقفوا موقفكم، وأنتم أهل التاريخ الناصع بالمواقف المشرفة، لقد قاومتم المحتل بصبركم، وسطرتم بذلك مواقف جليلة القدر، وأنتم اليوم مدعوون لتقفوا وقفة أخرى، تنقذون بها بلادكم من المخطط المعد لدفعه إلى هوة الخلاف والتمزق، عبر دستور المؤامرة الكبرى.

ونحن، بعد أن نطالب المخلصين، من رجال السياسة والقانون، على العمل

لكشف البلايا العظام التي تضمنها هذا الدستور، نناشدكم بما هو آت: ـ

أولاً: مطالبتكم للجمعية الوطنية، ولا سيما من انتخبها، بحل نفسها، بعد أن تجاوزت وضعها القانوني، وحجمها الطبيعي، ومررت دستوراً خطيراً من غير مشاورة الشعب العراقي بكل أطيافه، وإلا فإنها تتحمل المسؤولية، القانونية والتاريخية، عن كل ما سينجم عن هذه العملية المشبوهة من تداعيات لا يحمد عقباها.

ثانياً: الإعلان عن رفض دستور المؤامرة الكبرى، عبر التظاهرات والبيانات والاعتصامات، وأية وسائل مشروعة يراها شعبنا مجدية في إسقاط هذا الدستور.

ثالثاً: إذا أردتم اعتماد خيار الاستفتاء، فعليكم الحذر الحذر من خديعة العدو، بالتضليل الإعلامي والتزوير؛ لأن من سرق أصواتكم في الانتخابات الماضية، قادر على أن يسرقها في الاستفتاء، مع غياب الرقابة الدولية.

رابعاً: طالبوا القوات الأمريكية بجدولة انسحابها، وتحويل الملف العراقي إلى الأمم المتحدة، باعتبارها طرفاً محايداً، ليس له مصلحة في التلاعب والتزوير.

وتذكروا أن النصر قريب، ونريد أن يحسب النصر لكل العراقيين، وينجز بمشاركة الجميع.

وفقكم الله لخدمة البلاد، وقهر على أيديكم عدوه، ولا عدوان إلا على الظالمين.

هيئة علماء المسلمين في العراق

الأمانة العامة

٤/شعبان/١٤٢٦هـ ٨/٩/٢٠٠٥م

الرقم ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (١٥٧)
حول تصريحات أبي مصعب الزرقاوي

الحـمـد لله رب العـالمين و الصـلاة و السـلام على مـحـمـد سـيـد الأولين و الآخـرين وعلى آله الطيـبين و صـحبـه المختـارين ومن اقـتـفى أثرهـم إلى يوم الدين.

وبعد :

فقد بثت بعض الفضائيات تسجيلاً منسوبا إلى أبو مصعب الزرقاوي يعلن فيه حربا شاملة على الشيعة في العراق ثأرا لمن قتل من أهل السنة في تلعفر ، ويأمرهم بالانفضاض عن الحكومة إذا أرادوا أن ينئوا بأنفسهم عن العقوبة ، ويحمل تهديدا مماثلا بالنسبة للسنة الذين يشاركون بالاستفتاء أو الانتخاب .

وانطلاقا من المسؤولية الشرعية المناطة بالهيئة و الأمانة التاريخية التي تتحملها في هذا الظرف العصيب توضح الهيئة ما يأتي :

١ . إن شيعة العراق لا يتحملون إثم ما تنتهجه الحكومة الانتقالية من سياسة طائفية واضحة المعالم بمباركة أمريكية ولا جريرة عليهم فيما قامت به قواتها من عدوان سافر على مدينة تلعفر وغيرها وما تفعله من جرائم إرهابية تطال الناس الآمنين . فعلى أي أساس من الدين يقبل الثأر من البريء عوضا عن الجاني أو يؤخذ البريء بجريرة المجرم ؟ فمما هو معلوم من قواعد الشرع الحنيف أنه ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾ . وكيف يصح لمن يريد أم يحتكم إلى شرع الله أن يخضع في اتخاذ قرارات من هذا النوع لدوافع ثأرية أو انفعالات عاطفية ؟ إن مثل هذا الإعلان الخطير يحقق للمحتل أخطر أمانيه في تمزيق البلاد ولإشعال الفتنة بين

العباد ويحقق كذلك للحكومة الانتقالية ما تحتاجه من التفاف الشارع العراقي حولها بعد أن خسرت كل شيء من خلال سياستها الإرهابية .

٢ . إن من يرغب من سنة العراق في المشاركة بالعملية السياسية استفتاء وانتخابا فهذا شأنه ، و الأسلوب الصحيح للتعامل معهم هو الحوار و التفاهم لبيان الواقع لهم وعدم الانخداع بظواهر الأمور لا بالتهديد و الوعيد لبعده عن الحكمة و التقدير الصحيح لمصلحة العراق و المجاهدين . وكان الواجب على من جاء لصرتهم ضد الاحتلال الأجنبي لبلدهم هو الاستشارة و التسديد لا القتل ومصادرة آراء الآخرين .

٣ . إننا نهيب بإخواننا من كل أطياف العراق أن يستنكروا ما تقوم به الطائفة من تصفية لخصوم الاحتلال ومؤيدهم لكي لا نفوت الفرصة على من يرد أن يوظف هذا الصمت لغير ما هو عليه وأن تكون كلمتنا سواء في وحدة الصف الهدف .

وأخيرا فإننا نذكر بالله تعالى أبا مصعب الزرقاوي ـ من منطلق أن الدين نصيحة ـ أن يتراجع عن هذه التهديدات لأنها تسيء لصورة الجهاد و تعرقل نجاح المشروع الجهادي المقاوم في العراق وتدفع إلى إراقة المزيد من دماء الأبرياء من العراقيين .

(و الله يقول الحق ويهدي السبيل) .

الأمانة العامة

١١ شعبان ١٤٢٦ هـ

٢٠٠٥/٩/١٥م

الرقم١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (١٧٢)
المتعلق بالنتائج التي تمخض عنها الاستفتاء على الدستور

الحمـد لله رب العـالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سـيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فان النتائج التي تمخض عنها الاستفتاء على الدستور ، لم تكن مفاجئة للحريصين على وحدة هذا البلد واستقلاله ، فالمشروع برمته أمريكي ، والعملية التي تجري في ظل احتلاله وتحت إشرافه وحمايته لن تكون إلا لخدمتهم .

وقد سبق أن قلنا ، إن الدستور لن يكون إلا في صالح الاحتلال والقوى المتواطئة معه ، وان اقتضى ذلك أن تسرق كل الإرادات الخيرة في رفض المشروع الأمريكي .

فمع وضوح كلمة (لا) في عموم أنحاء القطر ، لا سيما في محافظات نينوى وصلاح الدين والديوانية والسماوة والانبار وديالى ، فقد صدرت كلمة (لا) ، ولم يثبت إلا الخيار الأمريكي في تمرير المؤامرة الكبرى على بلدنا العراق لمصادرة تاريخه وحاضره ومستقبله .

ولذا فان الهيئة لا تعول على أية عملية سياسية في إنهاء المشكلة الأساسية في العراق ، المتمثلة في وجود الاحتلال ، وهذا الدستور مهما حاول المضللون إخفاء الحقيقة هو دستور الاحتلال ، ظهر في ظله وبرعايته وحمايته وسيزول بزواله بإذن الله .

وان غدا لناظره قريب، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم

الأمانة العامة

٢٣رمضان١٤٢٦هـ

٢٠٠٥/١٠/٢٦م

الرقم ١٥
مختصر تقرير
معهد السلام الأمريكي، الذي كتبه جوثان مورو ، وهو أحد الذين رافقوا العملية الدستورية من أولها إلى آخرها

لماذا يعارض العرب السنة دستوراً يمنحهم، على ما يبدو، نفس الفرص التي يمنحها للأكراد والشيعة، كي يحكموا أنفسهم ؟

يكمن الجواب في العملية الدستورية المتعجلة، التي زادت من تفاقم انقسام المجتمع العراقي على أسس عرقية.

وعلى أساس ذلك، تم استبعاد العرب السنة من كتابة الدستور.

(١) في نوفمبر / تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ ، أعلن عدد من الأحزاب والمنظمات العربية السنية ، أنه سيقاطع انتخابات يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥ .

(٢) في فبراير / شباط ٢٠٠٥ ، نوقشت نماذج للجنة دستورية بالجمعية الوطنية ، وتم دعوة خمسة عشر شخصاً من العرب السنة غير المنتخبين ، للمشاركة في لجنة كتابة الدستور في أواخر شهر يونيو / حزيران ، ومع ذلك بدأت اللجنة في وقت متأخر ، وأنهت العمل مبكراً .

(٣) كان الاجتماع الأول ، الذي شارك فيه ممثلون عن السنة ، في الثامن من يوليو / تموز .

(٤) في الثامن من آب ، تم تنحية اللجنة جانبا بالفعل ، ونقلت المناقشات بشأن الدستور إلى مجلس قيادة ، ضم القيادات الحزبية للحزبين الكرديين الكبيرين والحزبين الشيعيين الكبيرين ، وكان أمام اللجنة شهر واحد فقط للعمل ، وهي فترة غير كافية على الإطلاق ، ومن غير المعقول أن نتوقع من أي بلد ، في فترة انتقالية ، أن يضع دستوراً تحت ضغط ضيق الوقت ، فما بالنا ببلد يجتاحه صراع طائفي ، كما هي الحال في العراق .

(٥) عقدت اجتماعات مجلس قيادة الأحزاب ، الكردية والشيعية ، أو ما يطلق عليه " المطبخ " ، بصفة غير رسمية ، على فترات غير منتظمة ، في مساكن ومجمعات خاصة في المنطقة الدولية ، ولم يكن للمفاوضين العرب السنة مقاعد

على موائد الاجتماعات، وقدم إليهم لاحقاً، في أغسطس / آب، دستور كأمر واقع، لم يؤدوا فيه دوراً يذكر، لا في الصياغة ولا في التفاوض، بسبب إلحاح الولايات المتحدة على التقيد بالموعد النهائي في منتصف شهر آب/ أغسطس.

(٦) وفي يوم ٣١ يوليو / تموز، أعلن أن رئيس اللجنة، الشيخ همام حمودي، عبر للجنة عن رغبته في تمديد العملية حتى منتصف سبتمبر / أيلول، وأيد كبار المفاوضين الأكراد هذه الفكرة علناً، كما أيد هذه الفكرة بعض قادة السنة المستقلين في الجمعية، وبعض كبار قادة الأقليات العرقية والدينية، وعبر قادة معظم - إن لم يكن جميع - مؤسسات المجتمع المدني الكبيرة عن رغبتهم في التمديد.

(٧) دعا السفير الأمريكي زلماي خليل زادة، في الأيام التي سبقت الأول من أغسطس / آب، إلى اجتماعات لقادة الأحزاب السياسية، لمحاولة إقناعهم بأهمية التقيد بالموعد النهائي في يوم ١٥ أغسطس آب، ومورس هذا الضغط على العراقيين، من خلال تصريحات عامة وخاصة لمسؤولين أمريكيين على مستوى عال، ومن ضمنهم وزيرة الخارجية الأمريكية ووزير الدفاع، والرئيس الأمريكي نفسه، وأوضح كل من هؤلاء المسؤولين أن أية مبادرة لتمديد الموعد النهائي الدستوري، بعد منتصف أغسطس / آب، سيثير استياء الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

(٨) أدى قرار أول أغسطس / آب بعدم تمديد الموعد النهائي إلى ما بعد ١٥ أغسطس/ آب، أن تتخذ الجمعية سلسلة من القرارات الخاصة بالموضوع، بعد فوات الموعد النهائي في منتصف أغسطس / آب، مما عرض الجمعية لاتهامات بأسلوب غير شرعي، وتطبق الفقرتان (ه) ، (ز) من المادة ٦١ من القانون الإداري الانتقالي نفس الحكم، على تفويت الموعد النهائي في منتصف أغسطس / آب، وعلى رفض مسودة الدستور في الاستفتاء العام : ففي كلتا الحالتين، ينص القانون الإداري الانتقالي، على " حل الجمعية الوطنية، وإجراء انتخابات لجمعية وطنية جديدة، في موعد أقصاه١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ " ، على أن يعقب ذلك عملية صياغة مسوَدة جديدة للدستور، لمدة لا تجاوز السنة.

يمكن القول، انه كان ينبغي حل الجمعية الوطنية تلقائياً، وان تخطط الحكومة

لانتخابات جديدة، وللشروع في عملية جديدة، لصياغة مسودَة الدستور.

(٩) على الرغم من أن ضغوط الولايات المتحدة أسفرت، بعد مرور عدة أسابيع على منتصف أغسطس / آب، عن مسودة، أمكن طرحها في وقت مبكر، إلا أن العملية المتعجلة كانت لها عدة نتائج :

أ - تم تهميش المعتدلين من العرب السنة.

ب - اتسع نطاق اختلال الاتزان في تحضير فرق المفاوضين وكان ذلك على حساب العرب السنة.

جـ - ضاعت فرص الوساطة الدولية، وعلى الأخص من جانب الأمم المتحدة، والتي كان يمكن أن تصلح هذا الاختلال في الاتزان.

د - زاد إلى حد كبير ظهور الولايات المتحدة كطرف فاعل وكمشارك في المفاوضات العراقية.

هـ - تقلصت بصورة حادة مشاركة النساء والأقليات العرقية والدينية.

و - ضاعت إمكانات المشاركة الكبيرة من جانب العراقيين العاديين في عملية صنع الدستور.

الرقم ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (١٩٦)
المتعلق بموقف الهيئة من الانتخابات القادمة

الحمد لله الهادي إلى سواء السبيل، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين محمد الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين المجاهدين .

وبعد :

فإن الجميع يعلم الدور الذي قامت به هيئة علماء المسلمين على ارض العراق ، فهي التي نافحت من أول يوم الاحتلال ولم تلن لها قناة ، فنطقت بالحق يوم سكت الآخرون وتقدمت يوم تأخر أو آثر السلامة المدعون ، وكانت حاضرة على رأس كل حدث مفندة أو مصوبة أو موجهة ، آمنت بواجب الوقت فاختطت لها طريقا على ضوء ثوابت الشرع ولوازم الوطن ، فأشرت الثوابت وحددت أولويات الواجب وهي مطالبة الاحتلال بالرحيل عن البلاد وتحديد جدول زمني لهذا لكي يستلم العراقيون سلطتهم وزمام أمورهم ويحولوا دون تمزيق جغرافية الوطن ولحمته التأريخية .

والآن وبعد زهاء الثلاث سنوات، فقد أفرزت هذه الحقبة الزمنية حقائق على الأرض، ووضح أمام العالم كله أوزان الناس، وما طوته دخيلتهم، من قابلية على الدكتاتورية والإجرام ، فرأينا تدمير المدن، وسحق الناس بالجملة، كما حدث في الفلوجة والنجف ومدينة الصدر وسامراء في مرحلة الحكومة المؤقتة ، وبعدها في القائم وتلعفر وحديثة والرمادي وعنّة وراوة في مرحلة الحكومة الانتقالية الحالية، وإلى هذه اللحظات .

فقد قامت قوات الاحتلال، والحرس الحكومي، ومغاوير الداخلية، فجر اليوم وما قبله، في مناطق المشاهدة والطامرية وشاطئ التاجي والنبّاعي إلى ناحية الكرمة، بحملة دهم واعتقال طالت مئات من الأبرياء، من سن الخامسة عشر وحتى الستين،

وإطلاق النار بصورة عشوائية على المنازل، وقصف البساتين بالطائرات، ومداهمة منزل الشيخ (د . حامد الشيخ حمد)، مدير دائرة التعليم الديني في ديوان الوقف، ومداهمة التكية ،وتدمير محتوياتهما، مما يدل على غربة المخطط، ووحشية المنفذ، ضاربة بنداءات العالم والجامعة العربية كلها عرض الحائط، ومستخفة بها .

وإزاء ما تقدم، فان هيئة علماء المسلمين توضح الآتي :

أولا : في الجانب الأمني، فان العالم مطالب بوقفة تقويمية للسياسة الأمريكية سياسة القطب الواحد، لما تشكلها ممارستها على أرض العراق من خطر على منظومة المعايير الأخلاقية والإنسانية ، كما أن الشعب الأمريكي الحر مطالب بالوقف ضد مسالك ساسته التي تجهز كل دقيقة على حقوق الإنسان . وعلى العراقيين جميعا الوقوف صفا واحدا لرفض ما تفعله قوات الحكومة من الاعتقالات والتصفيات الجسدية .

ثانيا: أما في الجانب السياسي، فقد يتساءل الكثيرون عن موقف الهيئة من الانتخابات القادمة، في وقت يكثر فيه اللغط عن هذه الانتخابات، ولذا فان هيئة علماء المسلمين، تجد نفسها ملزمة أمام الرأي العام، بتأكيد تمسكها بالثوابت الشرعية والوطنية، التي درجت عليها منذ تأسيسها وإلى اليوم، وتعلن الآتي :

١ . عدم الاشتراك في أية عملية سياسية في ظل الاحتلال ؛ لأن الهيئة لا تنزع إلى السلطة ولا تريد أن تعطي الاحتلال مشروعية البقاء في العراق والتصرف كما يحلو له .

٢ . احترام خيارات العراقيين في الاشتراك في الانتخابات أو عدم الاشتراك فيها . وتدعو الهيئة في هذه المناسبة العراقيين جميعا لعدم محاولة فرض إرادة بعضهم على بعض في هذا المجال، واحترام كل منهم لاختيار الآخر .

٣ . عدم وقوف الهيئة إلى جانب أي طرف في هذه الانتخابات، مما يتناسب مع موقفها المبدئي من العملية السياسية في ظل الاحتلال، وحرصا منها على الحياد التام، الذي يجعلها لكل العراقيين .

والله الهادي إلى سواء السبيل. وهو حسبنا ونعم الوكيل

الأمانة العامة

٤ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ

٢٠٠٥/١٢/٦م

الرقم ١٧

- أ -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

بيان رقم (٢٢١)
المتعلق بتفجير مرقد الإمام علي الهادي

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فقد تلقت هيئة علماء المسلمين، بكل أسف، نبأ استهداف مرقد الإمام علي الهادي عليه السلام، صباح هذا اليوم.

وإنها تستنكر هذا العمل الإجرامي المشبوه، الذي يراد منه الفتنة والإثارة المكشوفة في هذا الظرف الحساس، كما تدين الجهات التي قامت به والجهات التي تقف وراءه ولا تريد للعراق خيراً، ولا للعراقيين اجتماعاً، لتخدم بذلك أغراضها الخاصة، ومصالح القوى الخارجية ومخططاتها في هذا البلد المنكوب.

ولطالما نبهت الهيئة إلى أنه ما دام الاحتلال موجوداً، فإن حرمات المسلمين ستبقى معرضة للإهانة والاستهداف، وإن الأوضاع في بلادنا ستسير من سيء إلى أسوأ.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الأمانة العامة

٢٣ محرم ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٢/٢٢م

- ب -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٢٢٢)
المتعلق بالتداعيات التي حصلت بعد تفجير سامراء

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فإن البيان الذي أصدرته هيئة علماء المسلمين يوم أمس، والذي أدان عملية التفجير التي حصلت لقبة الإمامين الجليلين علي الهادي والحسن العسكري رضي الله عنهما فإننا نوضح الآتي:

١ . إن كل المؤشرات السابقة، والتي كنا نراقبها عن قرب، تدلل أن حدثاً ما يدبر ضد الرافضين للاحتلال، وفي كمهم الكبير أهل السنة والجماعة ، حيث إن قوى الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، قامت، وبشكل منظم، بمداهمة بيوت السنة ، وأفرغت أيديهم من أي سلاح، حتى المرخص منه.

٢ . وقفت الهيئة إزاء تصريح السفير الأمريكي الأخير، والذي أشار فيه إلى عدم جواز تسليم أي منصب أمني لمن يملك مليشيات أو اتجاه طائفي، وقفة ريبة، ولأن هكذا أمور تعالج بجلسات سرية، وليس عبر الفضائيات، لأن هذا التصريح سيستنفر الشارع الشيعي الذي صوت للقائمة (٥٥٥)، وسيكون مهيئاً للخروج إلى الشارع.

٣ . بعد حدوث الكارثة، كنا متوقعين خروج الجماهير العراقية مدفوعة بمشاعرها المخزونة والجياشة اتجاه آل البيت الأطهار، وكان أول خروج لها في سامراء في تظاهرة سلمية، شاجبة ومستنكرة لهذا الحادث الجلل، وقد نقلت ذلك مراسلة العربية بكل أمانة وصدق، وذهبت ضحية الكلمة الصادقة والحرة والنزيهة، إلا أن الأيدي الخفية والمسمومة اندست بين الجماهير الغاضبة، لتستغل هذه المناسبة، التي بدأت بتوحيد الصف العراقي، تشعلها لتكون أداة تفريق وتمزيق لصف العراق الوطني.

٤ . صارت هيئة علماء المسلمين ولا تزال، بعد هذه التطورات، إلى توجيه فروعها

بالتسلح بالصبر وامتصاص هذه الأعمال، التي انطلقت من المندسين في صفوف الجماهير، بتفويت الفرصة أمام المخطط الرهيب للإصطراع الداخلي والحروب الأهلية، لا سيما بعد أن رأينا أطرافاً رئيسة في الحكومة توجه الجماهير أن لا تكتفي بالشجب، بل بإيجاد تشكيلات لاستئصال الإرهاب في العراق، وبعد صدور بيانات المرجعية، لإخوتنا الشيعة والتي اتهمت النواصب بفعل الموقعة.

٥ . إن الحصيلة التي آل إليها الأمر حتى هذه اللحظات، قائمة طويلة بحرق مساجد أهل السنة، والتي وصل عددها إلى (١٦٨) مسجداً ما بين مختطف ومتضرر ومحترق حتى منبره وإحراق المصاحف، إضافة إلى ذلك عندنا عشرة شهداء من أئمة وخطباء هذه المساجد. لقد دخلوا عليهم في بيوتهم، والبعض منهم في حرم المسجد، وأمطروهم بالرصاص، كذلك عندنا (١٥) معتقلاً من الأئمة والخطباء وأغلبهم جرحى، ولا يزال مصير هؤلاء مجهولاً. ولذلك، وبعد كل هذه المآسي المخطط لها من قبل جهات معلومة ومعروفة، تريد تأجيج الصراع، ولاتي وصلت إلى حالة اليأس من أن يحدث ذلك على أرض العراق.

فإن هيئة علماء المسلمين، تضع أصبع اللوم، على بعض المرجعيات الشيعية التي أمرت بالتظاهر، وهي تعلم جيداً بأن حدودنا مفتوحة، وبلدنا مخترق، وبالتالي لا يمكن السيطرة على الشارع، لذلك، فإن الهيئة تكفلت لوحدها، ويساندها المخلصون من أبناء العراق الغيارى، في التهدئة وعدم الرد، وأن دم الإنسان أغلى من أي شيء آخر. وما حصل لمساجدنا سيعمره المؤمنون من أبناء الوطن ومن أبناء أمتنا العربية والإسلامية، وأما من استشهد فقد وقع أجره على الله، وسنقاضيهم بالعدل بعد أن يأذن الله بتحرير بلدنا واستقلاله.

٦ . إن هيئة علماء المسلمين، ومنذ وقوع الحادث الجلل، وهي تسعى لتطويقه، ومنذ فجر هذا اليوم والخطوات متوالية، وقد اتصلنا بالأخوة في التيار الصدري، وقد وعدوا بأن مساجد أهل السنة سترجع إليهم، وأن السيد مقتدى الصدر قد وجه لترك المساجد لأهلها، وأن أي أحد يتأخر سيتحمل المسؤولية لوحده.

هذا ا أردنا توضيحه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الأمانة العامة

٢٤ محرم ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٢/٢٣م

الرقم - ١٨ -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٢٣١)
المتعلق بمحاولة شرعنة التدخل الإيراني في العراق

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فقد تلقت هيئة علماء المسلمين باستياء وامتعاض شديدين نبأ طلب جهات سياسية في العراق من دولة إيران الدخول مع قوات الاحتلال في مفاوضات حول الوضع في العراق والاستجابة السريعة من هذه الدولة لها.

إن التدخل الإيراني في الشأن العراقي ليس جديداً، وقد بلغ الذروة في الأذى، ولكنّ الجديد في هذا الأمر سعي هذه الجهة إلى شرعنة هذا التدخل ومنحه غطاء دولياً في تجاهل تامّ للسيادة والإرادة العراقيتين.

إن هيئة علماء المسلمين تشارك قوى سياسية عراقية موقفها في رفض هذا الدور وإدانته، وكل ما تطلبه من دولة الجوار - لا سيما في هذه المرحلة - أن تكفّ أذاها عن العراق وأن تدرك أن للجوار حقوقاً قد يحقق انتهاكها مكاسب مؤقتة، لكنه قطعاً سيجرّ إلى خسارات فادحة في المستقبل.

الأمانة العامة
١٨ صفر ١٤٢٧ هـ
٢٠٠٦/٣/١٨م

الرقم ١٩٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٣٢٠)
المتعلق بتصريحات جلال الطالباني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه المجاهدين ومن والاه. وبعد:

فقد قال الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني في مقابلة له مع صحيفة واشنطن بوست نشرت الاثنين إنه يريد وجوداً عسكرياً أمريكياً طويل الأمد في العراق، مؤكداً أن بلاده ستحتاج إلى قاعدتين جويتين أمريكيتين لمنع ما وصفه بالتدخلات الأجنبية، وأشار الطالباني في حديثه لصحيفة واشنطن بوست إلى أن العرب السنة يؤيدون وجوداً عسكرياً أمريكياً طويل الأمد في العراق، وأكد أن العرب السنة في بعض الأماكن يرغبون في بقاء الأمريكيين مضيفاً أنهم يعتقدون حالياً بأن الخطر الرئيسي يأتي من إيران على وجه التحديد.

إن هيئة علماء المسلمين تستنكر مثل هذه التصريحات غير المسؤولة، وتذكر بالآتي:

أولاً: إن مثل هذا الطلب لا يعدو أن يكون رغبة أمريكية وفر عليهم السيد الطالباني الإفصاح عنها؛ لأن التدخل الإيراني اليوم بلغ الذروة مع وجود ١٤٠ ألف مقاتل أمريكي، فكيف يريد السيد الطالباني إقناعنا بأن ١٠ آلاف مقاتل في قاعدتين جويتين يمكن أن يحولوا دون ذلك التدخل؟!!.

ثانياً: إن هذا الطلب يتجاهل المشاعر الغاضبة للشعب العراقي بسبب الوجود الأمريكي الذي عمل في أبنائهم قتلاً واعتقالاً وتعذيباً، وألحق الخراب والدمار بمدنهم وممتلكاتهم. وإن من يرى في نفسه رئيساً لدولة لا ينبغي به أن يتجاوز ذلك

ليصرح بما يريده هو بمعزل عن إرادة الشعب.

ثالثاً: ذكر السيد الطالباني أن السنة يؤيدون وجوداً عسكرياً طويل الأمد، وهذه دعوى خطيرة عليه أن يثبت صحتها، وإذا كان بعض من في البرلمان من السنة يصرحون بذلك فهم جزء من المشروع السياسي الأمريكي، ولا يعبرون عن رأي السنة أو أي مكون آخر من مكونات الشعب العراقي الرافضة للاحتلال.

رابعاً: إن الخطر القادم من إيران شرّ محض، وهو يثير قلق جميع العراقيين من دون شك، فهذه الدولة الجارة لم تقدم للعراقيين سوى الفتن والتخريب والدمار، لكن يجب أن ندرك أن المشروع الأمريكي هو الأكثر خطراً؛ لأنه من سمح للمشروع الإيراني والإسرائيلي وغيرهما بالتدخل، ولا يمكن للعراقيين أن يسلموا من هذه المشاريع الظالمة حتى يزيحوا عن كواهلهم الخطر الأعظم المتمثل بالمشروع الأمريكي.

إن على السيد الطالباني وغيره من الساسة ألا يصادروا إرادة الشعوب في أوطانهم ولا سيما في مثل هذه القضايا المصيرية، فهذا على الأقل فحوى الشعارات التي يرفعونها في الحرية ورفض الاستبداد.

الأمانة العامة

٤ رمضان ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٩/٢٦م

الرقم. ٢٠.
بيان الهيئة المتعلق بتشكيل حكومة المالكي

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٢٧٥)
المتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد تمّ تشكيل الحكومة في الظروف المعروفة، وانتهت إلى ما بدأ به المحتلّ مشروعه السياسيّ في العراق من فرض للمحاصصة الطائفية والعرقية على الواقع العراقيّ الذي أدى إلى نقص المناعة الذاتية في مواجهة ما يعرض وحدة البلاد وقوتها للضياع والتمزق. وقد وجد المحتلّ - نقولها بمرارة - من يعينه من الساسة على هذه العملية ويتورط معه في منحها غطاء عبر ما سُمّي بـ(العملية الانتخابية).

ونحن إزاء هذا الواقع السيئ الذي فرضه المحتلّ، واستعان عليه بقوى عديدة إقليمية ودولية توافقت معه في المصالح وتورطت معه في المفاسد على نحو يجعل من الصعوبة بمكان أن تمحى إساءاتها من الذاكرة العراقية، ولأن هذه الحكومة جاءت عبر العملية الانتخابية الأخيرة، وعلى الرغم مما اكتنفها من الشكوك والمطاعن، والمدّ والجزر، نرى لزاماً علينا أن نسجل ما هو آت:

أولاً: على هذه الحكومة أن تدرك أنها وليدة ظروف الاحتلال وبرنامجه السياسيّ وغير السياسيّ، وبالتالي لا يكفي انبثاقها عن عملية انتخابية عبر دستور فاقد للشرعية ومؤسسات طعن في نزاهتها ومصداقيتها كالمفوضية العليا للانتخابات وغيرها، ليجعلها ناطقة باسم الشعب ومقررة لمصيره، فهي - في تقديرنا - لا تختلف كثيراً عن الحكومة التي قبلها، فلا يحقّ لها أن تتصرف

تصرفات حكومة ذات سيادة فتبرم - مثلاً - اتفاقات طويلة الأمد ذات مساس بالمصالح العراقية على الصعيد الأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ وغيره؛ لأنها ليست كذلك، ولا تملك من الشرعية ما يؤهلها لذلك.

ثانياً: أمام هذه الحكومة فرصة لتثبت لمن انتخبها أنها أفضل حالاً من غيرها وأنها تفعل أكثر مما تقول، وأنها على استعداد للنزول إلى الشارع العراقيّ لتكون أكثر تعايشاً مع همومه وآلامه بعيداً عن العمل لمصالح المحتلّ أو مصالح جهات أخرى تريد استغلال الوضع العراقيّ لحسابها أو للمصالح الفئوية والشخصية.

ثالثاً: إنّ الحكومة مدعوة إلى مطالبة قوات الاحتلال بالانسحاب من العراق عبر جدولة زمنية ليست بالطويلة لا سيما بعد أن اتضح للجميع أنّ هذه القوات وراء كلّ الفتن والخراب الذي يمرّ به العراقيون.

رابعاً: على الحكومة أن تفرق بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع من الأعمال المسلحة، فالمقاومة مع وجود الاحتلال حقّ مشروع، وليس لأحد الحقّ في إلغائه، والإرهاب عمل مرفوض في كلّ الأديان والقيم الإنسانية، وعلى الجميع التعاون لإقصائه، وخلط الأوراق لتحقيق أهداف طائفية أو عرقية ليس من مصلحة أحد.

وإننا ننبه هذه الحكومة إلى خطورة استغلال ما سمّي بقانون الإرهاب لملاحقة القوى الوطنية الرافضة للاحتلال بغية اعتقالهم أو قتلهم؛ لأنّ هذا من شأنه أن يثير عليهم الملايين، وينظر إليها على أنها معاول للاحتلال تحقق أهدافه بالنيابة.

خامساً: نرى أنّ هذه الحكومة ملزمة بحلّ الميليشيات التي أذاقت البلاد الأمرّين، وأن تتجنب الخطأ الفادح بدمجها في القوات الجديدة للجيش والشرطة؛ لأنّ هذا الدمج من شأنه أن يمنحها مرة أخرى غطاء رسمياً لممارسة القتل والتعذيب وفق أجندة لم تعد تخفى على أحد، وإنّ عاقبته وخيمة.

سادساً: لا بدّ لهذه الحكومة من العمل سريعاً على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في سجونها وسجون الاحتلال واعتماد الضوابط القانونية في عمليات التفتيش والاعتقال، كما يلزمها إيقاف المجازر التي تودي - يومياً - بحياة العشرات، وأحياناً المئات من أبناء شعبنا على أيدي عصابات الإجرام في مؤسسات الحكومة الأمنية والقوى المتنفذة الأخرى.

سابعاً :على هذه الحكومة أيضاً تشكيل لجان تحقيق بإشراف الأمم المتحدة للنظر فيما تعرض له العراقيون من انتهاكات وجرائم على أيدي مسؤولين سابقين أو حاليين أو ميليشيات أو منتسبين للأجهزة الأمنية أو غيرهم لينالوا جزاءهم العادل ويكونوا عبرة تسدّ الطريق على غيرهم في تكرار أمثال هذه الجرائم، وليشعر العراقيون أنّ هذه الحكومة ليست نسخة عن التي قبلها.

ثامناً : على هذه الحكومة ألا تنساق وراء المخططات الرامية إلى اجتياح محافظات العراق ومدنه كالأنبار وديالى ومدن أخرى وأحياء داخل مدينة بغداد وخارجها تلك التي وقفت في وجه فرق الموت ودافعت عن حقها في الحياة يوم تخلت عن حمايتها قوات الاحتلال وقوات الأمن المزعومة؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يضع هذه الحكومة في الزوايا نفسها التي شغلتها الحكومات السابقة، ولا يبقي لها أية قيمة أو اعتبار.

وختاماً فإننا نناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدوليّ وجامعة الدول العربية والدول العربية أن تسعى بمسؤولية - هذه المرة - للوقوف موقفاً صارماً وحازماً ضدّ ما ينوي عليه الاحتلال من ارتكاب مجازر جديدة وجرائم إبادة بحقّ الإنسانية في ربوع عراقنا العزيز وغيرها، فيكفي هذه الجهات صمتها على مجازر الفلوجة والنجف والبصرة وسامراء وغيرها، ويكفيها خوراً إزاء انتهاكات قوات الاحتلال الفظيعة لحقوق الإنسان، فإنها تتحمل المسؤولية - كما الاحتلال - عن كلّ قطرة دم تراق على أرض العراق ظلماً وعدواناً ما لم تقم بالواجبات المناطة بها قانونياً وإنسانياً إزاء مثل هذه الأحداث الجسام.

والله من وراء القصد.

الأمانة العامة

١٧جمادى الأولى ١٤٢٧هـ

٢٠٠٦/٦/١٣م

الرقم -٢١-
- أ -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

بيان رقم (٣١٤)
المتعلق بالجدل الدائر في البرلمان حول الفدرالية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

ففي استغلال سيء ومرفوض للظروف الصعبة التي يمر بها العراقيون، يسعى بعض الساسة لتمرير مشاريع تخدم مصالحهم الخاصة، وتهدر مصالح الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب، ومن هذا القبيل ما يجري اليوم من جدل حاد حول إثارة موضوع الفدرالية في البرلمان، بغية إقراره نظاماً إدارياً في عموم أنحاء العراق، في وقت ينعدم فيه الأمان، وتتحكم المليشيات في مصير البلد، وتسجل الحكومة الحالية إخفاقات متكررة على الصعد كافة .

وبهذه المناسبة نبين ما هو آت :

أولا: بغض النظر عن موقفنا من العملية السياسية في ظل الاحتلال، يجب التأكيد على أن موضوع الدستور بالذات محل خلاف ابتداء، فثمة قوى سياسية، وجهات دينية، وشخصيات اجتماعية، ومنظمات مجتمع مدني لها ثقلها في الساحة العراقية، قاطعت عملية الاستفتاء على الدستور، وقد أشارت إحصائيات الجهات المتنفذة في العراق إلى وجود أكثر من أربعة ملايين عراقي قاطعوا هذه العملية، وشأن الدستور يختلف عن شأن تشكيل الحكومات، فقد يقبل في الأخيرة رأي الأغلبية على افتراض وجودها، لكن في شأن الدستور تعد أي مقاطعة من قبل أي جهة كبيرة في مساحتها في الشارع العراقي طعناً في العملية

الدستورية برمتها.

ثانياً: إن المناقشات حول قضايا الدستور تمت بين الأحزاب الأربعة المتنفذة المعروفة حصراً، في حين استبعد الآخرون منها، وفيه - على سبيل المثال - ما يؤكد إن الأعضاء الخمسة عشر، الذين عينوا ممثلين للتعبير عن مكون معروف، حرموا من حقهم في المشاركة في المناقشات الدستورية بطريقة أو أخرى، هذا عدا مكونات ومنظمات أخرى تمثل أقليات وشرائح أخرى من المجتمع العراقي حرمت هي الأخرى من هذا الحق، وقد أكدت هذا جهات قانونية دولية راقبت ما جرى عن كثب، وبعضها واكب العملية الدستورية بنفسه، وقد حملت هذه الجهات الإدارة الأمريكية مسؤولية هذا الخطأ الكبير، بسبب حرصها على انجاز الدستور في الوقت المحدد، مهما كلف الثمن، وممارستها ضغوطاً غير قانونية على من أسندت إليهم مهمة إعداد الدستور.

وهذه شهادات تعزز طعننا في العملية الدستورية برمتها، فكيف بالنقاط الخلافية فيها.

ثالثاً: في الاجتماع التحضيري الثاني، الذي انعقد في الجامعة العربية، بتاريخ٢٥ ـ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ م، وحضرته كل القوى السياسية الممثلة في البرلمان، ومنها القوى التي تدعو اليوم إلى إقرار الفدرالية، تم الاتفاق على أن يكون الدستور ونقاطه الخلافية موضع مراجعة وإعادة مناقشة في مؤتمر المصالحة القادم.

وأن الذين يتنادون بالفدرالية اليوم، يخرقون هذا الاتفاق، ويخرجون على ما أمضى عليه ممثلوهم من غير تحفظ، وهم - في الوقت ذاته - يستخفون بمبادرات المصالحة التي ينتظرها شعبنا بفارغ الصبر، مما يعني أن ثمة من يسعى لإغلاق أي باب للسلام.

وبناء على ما تقدم، فإن السعي إلى إدراج قضية الفدرالية، وغيرها من القضايا الحساسة خطوة ستؤجج الوضع في العراق على نحو يدفع بواقعه إلى مزيد من المشاكل والأزمات.

إن هيئة علماء المسلمين، إذ تندد بهذا السعي الباطل، تدعو من يقف وراءه إلى التراجع عنه، والنأي بأنفسهم عن تحقيق مصالحهم الخاصة وتنفيذ أجندة خارجية لم تعد تخفى على أبناء شعبنا، الذي سيسلبهم ما أخذوه منه في غفلة جعلهم

يتبوءون هذه المناصب .

إن هذا البلد المبارك، أمانة في أعناقنا جميعاً، وعلى المخلصين من أبنائه ألا يسمحوا للآخرين أن يعملوا فيه بالمشارط كما يروق لهم، ويكفي هذا البلد ما يعانيه من ساسة اليوم من مشاركتهم للمحتل في احتلاله للبلاد، وهدم مؤسساته، ونهب ثرواته، وتأجيج الفتن الطائفية والعرقية فيه، فضلاً عن إهمالهم خدمة هذا الشعب في كل مناحي الحياة، إلى الحد الذي أصبح توفير أبسط مفردات العيش، وشيء من الأمان، حلماً بعيد المنال .

وإن هذا الشعب مدعو اليوم ليعبر عن رفضه لهذه اللعبة الخطيرة، بالوسائل المتاحة له، وعلى الآخرين أن يدركوا أن التاريخ لن يرحم من أسهمت يداه في ما يفتت وحدة العراق، أو ينصر السعي إلى ذلك، بتصريح أو تلميح، أو مجرد صمت .

كما أن على الدول العربية، التي كثيراً ما يصرح زعماؤها بأن وحدة العراق تهمهم، أن يقرنوا الأقوال بالأفعال، وأن تكون لهم كلمة واحدة إزاء هذا المشروع الذي يستهدف الجميع .

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

الأمانة العامة

١٦ شعبان ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٩/١٠م

- ب -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العـراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٣٢٥)
المتعلق بتمرير مشروع الفدرالية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد :

فعلى الرغم من مقاطعة نصف أعضاء البرلمان المؤسس في ظل الاحتلال جلسة التصويت على مشروع الفدرالية فقد عمد الآخرون وسط فوضى شهدها العالم كله إلى تمريره.

وعلى الرغم من إننا واثقون إن هذا المشروع لن يرى النور لان معظم الشعب العراقي ضده، فهو مشروع تقسيم واضح ،والعراقيون يرفضون التقسيم ،فقد أصر أصحاب المشاريع الخاصة من الكتل السياسية ،أرباب الأجندة المتفقة مع الاحتلال ودول إقليمية في الأهداف والمصالح على إقراره.

ومع ذلك فان من سمى هذا اليوم باليوم الأسود لم يكن مخطئاً ،وان كل الذين ساهموا في هذه العملية سيقفون يوما ما للمساءلة أمام رب العزة، وأمام الشعب العراقي العظيم ،فلن يغفر هذا الشعب لمن يسعى إلى تقسيم بلادهم مقابل مصالح لأطراف أجنبية ،شأنهم شأن من يذل بلده ليمنح العز لآخرين.

إن هيئة علماء المسلمين تدين هذه الخطوة المشؤومة التي أثارت سخط أبناء العراق الأحرار ،وحظيت بمباركة السفير الأمريكي على نحو من الرضا والابتهاج يدل بوضوح على إن قوات الاحتلال وراء هذا المشروع ،وإنها سعت إليه من خلال أصابعها في البرلمان على الرغم من كثرة ادعاءاتها إنها حريصة على وحدة البلاد.

إن هيئة علماء المسلمين تدعو العراقيين جميعا إلى الالتفاف حول القوى المناهضة للاحتلال الذين رفضوا العملية السياسية برمتها ولم يلحقوا أذى بالعراق والعراقيين ، فلم يعد في الوقت متسع لتحمل المزيد من التآمر على بلدنا الأشم .

هذه القوى بما تملك من عزم وإصرار على تحرير البلاد ، وحدها القادرة بإذن الله على إفشال هذا المشروع وأمثاله ، فهي الضمان لإبقاء العراق واحدا قويا عزيزا .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الأمانة العامة

٢٠ رمضان ١٤٢٧ هـ

١٢/١٠/٢٠٠٦م

- ج -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٣١٩)
المتعلق بتمرير بموضوع إقرار الفدرالية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه المجاهدين ومن والاه. وبعد:

فقد كان من مساوئ الدستور العراقي الحالي الكثيرة - فضلاً عن وضعه في ظل الاحتلال وعدم مشروعيته - اشتماله على بعض الفقرات الخطيرة التي من شأنها دفع البلاد إلى مزيد من الأزمات، ومن ذلك قضية الفدرالية التي يراد منها أن يحقق الاحتلال هدفه من غزو العراق وهو التقسيم العرقي والطائفي للبلاد ليبقى أسير الضعف والتمزق والفتن المحلية على نحو ما عليه لبنان الشقيق.

ويشرع اليوم في إرساء قواعد هذا المشروع بدعم من القوى السياسية التي تسعى إلى ذلك تحقيقاً لمصالحها الخاصة على حساب وحدة العراق وشعبه غير عابئة بما يمر به العراق وأبناؤه من مخاطر وتحديات جسام.

وفي الوقت الذي انبرت فيه قوى سياسية إلى رفض هذا المشروع الخطير والتنديد به قامت أخرى بالالتفاف على هذا الرفض واستدراج الآخرين إلى الإقرار به ضمناً من خلال حلول ظاهرها فيه معنى الحلول الوسطية وباطنها الوصول إلى الإقرار النهائي له.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تؤكد أن الشعب العراقي نفد صبره لما يمارسه بعض الساسة من كل المكونات من ممارسات سياسية ملتوية لتحقيق أهداف غير وطنية فإنها تدعو الغيارى من أبناء العراق ممن كانوا داخل البرلمان أو خارجه إلى إبطال هذا المشروع والوقوف ضده؛ لأن الشعب العراقي لن يسمح على الواقع بتمريره،

ولن يترك عدداً من الساسة يبنون سعادتهم على شقائه ودماء أبنائه الطاهرة .

وإن الهيئة تدعو الدول العربية والإسلامية ولا سيما المجاورة للعراق التي تبدي أحياناً الحرص على وحدة العراق أن تقف موقفاً واضحاً وصريحاً من هذا المشروع الخطير الذي سيطال بتداعياته - إن تحقق - المنطقة بأسرها .

كما تدعو الهيئة جامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام إلى التدخل المباشر في هذه المشكلة ؛ لأن المضي في هذا المشروع يعدّ خرقاً لبيان لقاء المصالحة الثاني في القاهرة الذي اتفقت عليه كل الأحزاب والكتل السياسية الممثلة في البرلمان، والذي تضمن أن يكون الدستور ونقاطه الخلافية موضوع إعادة ومراجعة في مؤتمر المصالحة القادم .

إننا نؤكد أن لن نشارك في المؤتمر القادم للمصالحة إذا واصلت هذه الكتل والأحزاب التمادي في عدم احترام الاتفاقات المبرمة والاستهانة بما تقدمه من تعهدات والتزامات .

وإذا كنا قد غضضنا الطرف عن خروقاتهم لاتفاق القاهرة الأول، من أجل مصلحة العراق، فلن نسمح بتكرار ذلك ؛ لأننا نعدّ هذه الأطراف تباشر عملياً - والحالة هذه - دفع بلادنا إلى وضع يفوت على أبنائه مصلحتهم في الوحدة والأمن والسلام، وهذا يجعلنا في غنى عن اللقاء بهم وإبرام مشروع مصالحة معهم .

الأمانة العامة

٤ رمضان ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٩/٢٦م

الرقم -٢٢-
تصريح صحفي للهيئة



Asharq Al-Awsat

الأخبار

13 أكتوبر (تشرين الأول) 2004

عـودة إلى عـناوين الأخـبار

الناطق باسم هيئة العلماء المسلمين: مشاركتنا في الانتخابات رهن بنتائج مؤتمر القاهرة

محمد بشار الفيضي معاتبا المراجع الشيعية: زرناهم فلم يزورونا وأدنا ما حدث في النجف والكاظمية ولا يدينون ما يحدث في الفلوجة والرمادي

لندن: معد فياض وصف الناطق الرسمي باسم هيئة العلماء المسلمين الدكتور محمد بشار الفيضي الوضع في مدينتي الرمادي والفلوجة بانه «في غاية السوء» مشيرا الى ما قامت به القوات الاميركية باستهدافها صباح أمس ٩ مساجد في مدينة الرمادي، وقال ان «القوات الاميركية انتهكت حرمة تسعة مساجد وقلبت اثاثها ومزقت نسخا من القرآن الكريم».

واضاف الفيضي قائلا في حديث لـ«الشرق الاوسط» عبر الهاتف من مكتبه في هيئة العلماء المسلمين في بغداد أمس «أن هذه الحرب مثلما سماها الرئيس (جورج) بوش صليبية وهي هكذا وتستهدف الدين الإسلامي»، وانتقد تصريحات ممثل آية الله السيستاني في الكويت محمد باقر المهري (المنشورة في «الشرق الاوسط» أمس) الذي «يتهمنا بالتعاون مع الارهابيين»، وقال «كنا وما نزال مع الاخوة الشيعة حيث زرنا مراجعهم واستنكرنا ما حدث في كربلاء والنجف والكاظمية لكنهم لم يبادروا بزيارتنا او حتى التضامن معنا في بيان».

* ما الذي يحدث في الرمادي والفلوجة؟

*ما حدث صباح اليوم (امس) في الرمادي امر سيئ للغاية وهناك بصراحة حملة صليبية تستهدف الاسلام والمسلمين حيث قامت قوات الاحتلال بانتهاك حرمة ٩ مساجد في مدينة الرمادي حيث تم قصف بعضها بالقنابل والدخول اليها وقلب اثاثها وتم تمزيق المصاحف، وغالبية هذه المساجد قديمة منها جامع الدولة الكبير وجامع عبد السلام عارف وجامع الشيخ عبد الجليل الذي يعد من اقدم مساجد المدينة، كما تم قصف مكتبة عامة من اربعة طوابق، كما اعتقلوا الدكتور عبد العليم السعدي وهو رئيس رابطة العلماء في الانبار ورجل فاضل وكبير في السن، الى جانب كل هذا تم منع الاذان والصلاة في غالبية المساجد.

* هل دخلت القوات الاميركية مع عراقيين ام لوحدهم؟

*للاسف الشديد انهم دخلوا الى بعض هذه المساجد برفقة عراقيين.

* هل كانت معهم قوات أمن عراقية؟

ـ نعم في بعض الهجمات التي تمت على المساجد رافقتهم قوات أمن

الرقم - ٢٣ -

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	Association of Muslimscholars
بغداد	Baghdad
المقر العام	Headquarters

بيان رقم (٢٥٥)
المتعلق بالتصريحات الأخيرة للسيد مسعود البرزاني حول العلاقة بالكيان الصهيوني

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه وعلى آله وأصحابه ومن اتبع نهجه وهداه. وبعد:

ففي تصريح يثير القلق نقلت وسائل الإعلام عن أحد السياسيين العراقيين قوله إنّ العلاقة مع (إسرائيل) ليست جريمة، وإنه على استعداد لتوثيق هذه العلاقة إذا قررت بغداد ذلك.

وقد تكررت هذه التصريحات من بعض السياسيين وفيها تلميح واضح إلى استعدادهم للاعتراف بإسرائيل.

إنّ هذه التصريحات وأمثالها جدّ خطيرة، وفيها إساءة إلى مشاعر مليار ونصف المليار من المسلمين في العالم الذين تعرضوا خلال العقود الماضية إلى اعتداءات كبيرة مباشرة وغير مباشرة من الكيان الصهيوني، وهي تجرح مشاعر الشعب الفلسطيني الذي احتلّ هذا العدو أرضه، ويتعرض كلّ يوم على يديه للقتل والاعتقال والتهجير، كما تجرح أيضاً مشاعر الشعب العراقي ذاته الذي لم يألُ هذا الكيان جهداً في التآمر ضده والتحريض عليه بما في ذلك التورط في إشعال الحرب الأخيرة والمساهمة في هدم مؤسساته واغتيال رجالاته.

إنّ هيئة علماء المسلمين على ثقة من أنّ هذا التصريح لا يمثل الشعب العراقي من شماله إلى جنوبه ولا يخدم مصالحه الوطنية والأمنية لا الآن ولا مستقبلاً. وكان الأولى بهؤلاء أن يقوموا بدعوة هذا الكيان - إذا كانت لهم به علاقة - إلى كفّ أذاه عن إخواننا في فلسطين والإقلاع عن ممارساته غير الإنسانية في حقهم.

الأمانة العامة

١٦ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/٥/١٤م

الرقم . ٢٤ .
كلمة الأمين العام للهيئة في مؤتمر القاهرة الأول للوفاق العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد :

فنسجل شكرنا أولاً، للسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى، والسادة رؤساء الدول العربية، لتبنيهم هذه المبادرة، ونحن نرى انه قد آن الأوان ليعود العراق إلى الحضن العربي، فهذا عمقه وبه هويته، وأي مسعى خارج هذا الإطار وهم، لان ذلك سيكون بمنزلة إخراج الشوك من كومة الصوف، سيدمي يد الفاعل ولا يتحقق له ذلك حتى يمزق الصوف كله .

أن هذه المبادرة من الأهمية بمكان، لأنها تمهد لأول لقاء جامع بين القوى العراقية المختلفة في مواقفها من الاحتلال .

من هنا نعتقد، أن هذا اللقاء، ينبغي أن يتسم بالموضوعية، ويعتمد الصراحة الكاملة في الحوار، ويضع أصحابه نصب أعينهم مصلحة العراق، من شماله إلى جنوبه، فوق كل اعتبار .

وعلينا، في هذه المرحلة على الأقل، أن نبتعد عن المصالح الخاصة للأشخاص والفئات، والأحزاب والدول، بمعنى آخر، نتمنى أن يبتعد الجميع عن استغلال هذا اللقاء، لمآرب يبتغي الحصول عليها قبيل الانتخابات القادمة، التي ستتم في ظل الاحتلال للبلاد .

أن هذا الأفق المحدود في التفكير، لن يخرجنا من عنق الزجاجة، ولن يحل بالتالي المشكلة العراقية، التي ينطوي بقاؤها على إضرار بالجميع، القريب والبعيد على حد سواء .

أيها السادة :

لدى زيارة السيد الأمين العالم لمقر هيئة علماء المسلمين في العراق، ودعوته

الكريمة لنا لحضور هذا الملتقى، أطلعناه على ما عبرنا عنه بالأسس التي ينبغي مراعاتها في أية عملية الحوار الوطني، وأكدنا له أن هذه الأسس، إذا تمت مراعاتها بالفعل، سنكون بالاتجاه الصحيح وسننجز تقدماً في هذا المسعى.

واسمحوا لي أن أعرج على ذكرها مع بيان مضامينها:

أولاً: تحديد جدول زمني مكفول دوليا لانسحاب قوات الاحتلال (أصل المشكلة).

أيها السادة:

من العبث القول: إننا لسنا في حال احتلال، فقد غزينا خلافا لمواثيق الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي، واتخذ الغازون ذرائع لهذا الغزو تبخرت مع الأيام، وبدا للعالم كله أنها باطلة.

وإذا جئنا إلى تعريف صريح لما جرى على العراق، سنجده واضحاً للغاية في القرار الشهير للجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم(3314) الصادر عام ١٩٧٤، الذي سمى نظير ما يجري على العراق عدوانا، وعرف العدوان بأنه (استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة تتناقض وميثاق الأمم المتحدة).

وقد حددت المادة الثالثة من القرار سبع حالات، متى توافرت أحداها، أو بعضها، أو كلها، عد ذلك العمل عملا عدوانيا.

ولا يتسع المجال لذكرها الآن، لكنكم بمراجعتها، ستجدون بما لا لبس فيه، أننا أمام عدوان عسكري صريح، مستوف لأركان العدوان، وصوره وحالاته، وهو الوصف القانوني والفعلي لما قارفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق، ابتداء من العشرين من مارس ٢٠٠٣م، والذي كان من عواقبه وآثاره، احتلال دولة كانت مستقلة، وذات سيادة، منذ أن نالتها عام ١٩٣٢م، باكتسابها عضوية عصبة الأمم، ثم بمشاركتها في تأسيس الأمم المتحدة بوصفها عضواً أصيلاً مؤسساً فيها.

أما بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦، فلم يغير من الواقع شيئا، والذي يستقرئ الواقع العراقي، يجد أن قوات الاحتلال لم تخرج عن هذا

الوصف، فقد اشتدت قبضتها بعد هذه المرحلة، وازدادت وحشية تصرف الجنود الأمريكيين في المداهمات واعتقال الناس، ويكفي أن الأحداث الدامية في مدينتي الفلوجة والنجف وقعت بعد هذا القرار، فضلا عن العمليات اليومية الوحشية الأخرى في غيرهما من مدن العراق، مع الاستخدام المفرط للقوة.

وكان الأمريكيون في كل هذه العمليات رأس الحربة، في حين تقحم قوات عراقية بأعداد قليلة وكفاءة متدنية لغرض التغطية، والزعم بان هذه العمليات تقوم بها قوات عراقية بمساندة أمريكية، في تجاهل واضح لمفهوم الناس، وكأن الناس غافلون عن حقيقة ما يجري.

وبناء على ما تقدم، فان الاحتلال الأمريكي ما زال قائماً، هذه هي قناعة الشعب العراقي، مهما حاول من حاول إقناعهم بغير ذلك. و مع وجود الاحتلال، فمن الطبيعي أن تقوم بوجهه مقاومة، وان يكون لها حظوة عند الشعب، بمن فيهم من ساسة ومفكرين، وفئات شبابية، ووجهاء وزعماء قبائل، ورجال أعمال، وغيرهم. وكلما ازداد ظلم الاحتلال زاد التأييد والدعم لهذه المقاومة، ومن الواضح اليوم، ما تتمتع به المقاومة العراقية من دعم شعبي، في كل أنحاء العراق، يفوق بأضعاف الدعم الذي كانت تحصل عليه المقاومة قبل سنة مثلاً.

وإذاً، أصل المشكلة هي الاحتلال، وما لم تعالج هذه المشكلة بحكمة، فلن نصل إلى حل قريب، ويتوهم من يظن أن القوة والتمادي في البطش هو الحل، لان هذه السياسة ذاتها هي التي تزيد من حجم المقاومة، ومناهضة الاحتلال، ولقد نبهنا على ذلك الحكومة السابقة، والحكومة الجديدة، ولكن دون جدوى.

إن إنهاء الاحتلال كفيل باستعادة سيادة العراق الحقيقية، وعودته إلى محيطه العربي الإسلامي، والأسرة الدولية.

إن العراقيين اليوم، يحسون بجرح أليم في الكرامة، فبعد فضائح أبي غريب، واستهداف المصحف الشريف، واقتحام المساجد، وملحمة الفلوجة والنجف وغيرهما من المدن العراقية، واعتقال النساء، وما شابه ذلك، لم يعد أمامهم سوى سبيل واحد، هو إنهاء الاحتلال من بلدهم.

وأما الزعم بان خروج قوات الاحتلال سيؤدي إلى فراغ امني أو فوضى، إنما

هو ذريعة، يراد بها إطالة أمد واقع غير مشروع ليس إلا .

إن جدولة الانسحاب، إجراء يمكن أن يعبر عن حسن نوايا في هذا الصدد، وقد سبق للقوى المناهضة للاحتلال أن قدمت مشروعاً إلى الأمم المتحدة يتضمن خروج قوات الاحتلال، والمحافظة على امن العراق ووحدته واستقلاله .

أما الزعم بان هذا ممكن، لكن بعد أن تستكمل القوات العراقية جاهزيتها، فهذا الكلام عند العراقيين يثير الريبة للغاية، ويرون فيه محاولة لإعداد القوى الأمنية العراقية، على نحو تمارس فيه نفس سلوكيات قوات الاحتلال ضد العراقيين ومدنهم، وما يحصل الآن على أيدي هذه القوات، في مناطق مختلفة من العراق، أوضح دليل على ذلك .

ثانياً : المقاومة حق مشروع والإرهاب بكل أشكاله جريمة مرفوضة.

يعلم الجميع، أن المقاومة المسلحة في العراق، نشأت بسبب الاحتلال، وهي حق كفلته لها القوانين الدولية والشرائع السماوية، وتاريخ الشعوب قديماً وحديثاً، وهي ليست بدعا من غيرها .

ولقد شهد عام ما قبل الحرب العالمية الثانية اتجاها جديدا، في الفقه والقانون الدوليين، ينح منحى تصفية الظاهرة الاستعمارية، لا بالقول ببطلانها وعدم مشروعيتها فحسب، بل بتأكيد مشروعية مقاومتها، وحماية أفراد تلك المقاومة، حتى أصبح العالم أمام مدونة قانونية ملزمة وواجبة الإتباع، تحكم حالات النزاع المسلح، وهي ما اصطلح عليها (القانون الدولي الإنساني) أو (قانون جنيف) المتمثل باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكلين الملحقين بهما عام١٩٧٧ .

غرضنا من هذه المقدمة، التنبيه على أن تجاهل وجود مقاومة عراقية، ليس بنافع، وهو لا يعدو أن يكون مكابرة، من شأنها أن تعقد الأمور، وتحول بين المشكلة وبين الحل .

وقد حاول البعض خلط الأوراق، والنظر إلى كل الأعمال المسلحة التي تجري على الساحة العراقية على أنها ضرب من الإرهاب، وعلى انه من صنيع المتسللين عبر الحدود .

وهذا الخلط لن يحل المشكلة العراقية أبدا، إذا كانت هنالك رغبة صادقة لحلها، لان الاحتلال، ما دام موجودا، فالمقاومة مشروعة، وستبقى تلقى دعما من أبناء الشعب العراقي، ولذا، فان نعت هذه المقاومة بالإرهاب، أو عزوها إلى المتسللين من الخارج، وغير ذلك، هروب من الواقع، لا يساعد على حل المشكلة العراقية.

لذا نقول : أن المقاومة العراقية أصبحت واقعاً، آثاره على الأرض كالشمس في رابعة النهار وضوحا، إلى الحد الذي اجبر قوات الاحتلال على الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية في التعامل مع هذه الظاهرة. فأين الحكمة في تجاهل وجود المقاومة، وما الذي سيجنيه المتجاهلون سوى المزيد من الأزمات وغياب الأمل.

ثالثاً: الإرهاب، فمع غياب مفهوم له، يصعب الحديث عنه، لكن إذا كان المراد منه ما توصلت إليه إحدى لجان الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة: هو استهداف المدنيين، فنحن متفقون مع هذا المعنى، وليس هذا الموقف منا حديث عهد، بل إننا كنا أول من أدان هذه العمليات، وأول من اصدر بيانات صريحة وواضحة في شجبه واستنكاره، علماً أن الإرهاب متعدد الجهات، ويجب أن يدان بكل صوره، بما في ذلك إرهاب الاحتلال، وإرهاب السلطة.

ثالثاً :العمل على إعادة الجيش العراقي، بعد إقصاء العناصر المسيئة منه، وحل الميليشيات المسلحة.

أيها السادة :

يكاد يتفق الساسة، على أن حل الجيش العراقي، كان خطأً قاتلا، مهد للفوضى التي تعم البلاد الآن.

لسنا بصدد الحديث عما وراء ذلك من مقاصد، لكن ما ينبغي أن نقوله بهذه المناسبة في الوقت الحاضر، انه لا يمكن من الناحية العملية الخروج من المأزق، وإعادة الاستقرار إلى الوضع الأمني، إلا من خلال مؤسسة عسكرية، مهنية ونزيهة، تنطبق عليها مواصفات قيادية وحيادية، وتكون بعيدة عن الاعتبارات الطائفية العراقية، لتحظى بثقة الشعب.

وانجاز مثل هذه العملية في مثل هذه الظروف ليس سهلا، لاسيما بعد تشكيل الميليشيات، التي وطنت نفسها لخدمة الأحزاب دون الوطن، وعاثت في الأرض فسادا، وامتلأت عليها نفوس الناس غيظا، حتى بدت كالوباء الذي يستجير منه الخلق، ويرون في بقائه ما يذكي نار الصراع الدموي الذي تشهده الساحة العراقية.

وفي ضوء ذلك، ليس أمامنا سوى خيار واحد، وهو إعادة الجيش العراقي المهني، بجمع تشكيلاته وصنوفه، وهو، كما يعلم الجميع، لم يُبن على أسس طائفية أو عرقية، الأمر الذي يجعل تقبل الناس له ممكناً.

نعم، فلدى البعض التخوف، من أن عودة قيادات في هذا الجيش، كانت أداة لتنفيذ مآرب النظام السابق، بعيدا عن المصلحة الوطنية، وهذا يمكن معالجته، بالاستغناء عن العناصر، التي ثبت عليها سلوك سيء في حق الشعب، بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي، على أن يبت في ذلك القضاء العراقي النزيه.

رابعاً: حل الإشكالات المترتبة على وجود الاحتلال وبخاصة قضايا المعتقلين بغير حق في السجون الاحتلال والحكومة العراقية

لقد كان للاحتلال آثاره السيئة على المجتمع العراقي، وتسبب في تداعيات خطيرة، يصعب إجمالها في هذا المقام، لكن القضية التي تشغل بال العراقيين دائما، هي قضية المعتقلين الذين امتلأت بهم السجون العراقية، سواء كان ذلك في سجون قوات الاحتلال والسلطة، أو السجون الخلفية، فثمة عشرات الألوف أودعوا هذه السجون ظلماً وعدواناً، ويتعرضون يومياً لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، ويحدث هذا لهم دون توجيه في الغالب اتهامات لهم، أو إحالتهم إلى القضاء في خرق واضح لحقوق الإنسان.

وهنا يجدر الإشارة، إلى أن قوات الاحتلال، اعترفت أكثر من مرة، أن معظم الذي اعتقلوا لم يمارسوا أعمالا مسلحة، بل قال بعضهم أن تسعة من عشرة هم على هذه الشاكلة، فلماذا هذا الظلم إذا؟!

لابد من وضع حل عاجل لهذه المعضلة الكبيرة، وإطلاق سراح جميع

المعتقلين، لان هذا الصنيع ينمي لدى ذويهم الشعور بالنقمة، ويدفع كثيرين منهم إلى التفكير بالثار والانتقام.

وثمة قضايا أخرى يجب معالجتها كذلك، منها - على سبيل المثال - قضية الإقصاء التي شملت عددا كبيرا من موظفي الدولة لأسباب طائفية عرقية.

خامسا: تشكيل لجان محايدة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها عناصر الأجهزة العراقية الأمنية وغيرها.

ما يجري على الساحة العراقية، من انتهاكات لحقوق الإنسان، على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية العراقية، شأن خطير، يجب أن يحظى باهتمام دولي.

ومن هنا فإننا نطالب الجامعة العربية أن تكون أكثر حضوراً وفاعلية في القضية العراقية، ولا سيما ما يتعلق بهذا الأمر الجلل.

كما نطالب الأمم المتحدة، بان تنهض بواجبها في حماية المدنيين حال الحرب، وحقوقهم الإنسانية والقانونية، أسوة بما تفعله الآن في قضايا دولية، اقل خطورة مما يجري في العراق.

وفي ضوء ذلك، فإننا نطالبها بتشكيل لجان دولية محايدة، للتحقيق فيما تعرض له العراقيون، على أيدي الأجهزة الأمنية للسلطة العراقية، من اعتقال وتعذيب واغتيال.

هذه هي الأسس، التي يمكن بمراعاتها، أن نسلك الطريق الصحيح للخروج من الأزمة.

أما الظن بان العملية السياسية القادمة من الممكن أن تفضي إلى مثل هذه النتيجة فليس صحيحاً.

نحن نفهم طبيعة الشعب العراقي جيداً، ونتمنى أن يستمع إلينا العقلاء.

إن إجراء العملية السياسية، مع تجاهل ما قدمناه أشبه ما يكون بالترقيم على الماء، سرعان ما يتلاشى أثره، وقد جرب الاحتلال أكثر من عملية سياسية، أخرها عملية الاستفتاء التي صادرت إرادة الشعب العراقي الحقيقية، وكان في كل مرة يبشر بنجاح عمليته، بينما كنا مع بداية كل منها نعلن بشكل مسبق فشلها،

ولسنا بطبيعة الحال نعلم الغيب، ولكننا نفهم الشعب وطبيعة ما يجري في الشارع العراقي.

وفي ختام هذه الكلمة ندعو الشعب الأمريكي، ومشرعيه، إلى الضغط على إدارتهم لسحب قواتها من العراق، لأنها تخوض حربا خاسرة، لا مصلحة فيها للشعبين الأمريكي والعراقي.

الرقم ٢٥ .

النقاط التي تم الاتفاق عليها في اللقاء الثاني في القاهرة
بتاريخ ٢٦ . /٧٢٨/٢٠٠٦

١ ـ تأكيد الالتزام بما جاء من مبادئ وتوصيات في البيان الختامي، الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٥ في القاهرة، والعمل على توفير المناخ الملائم لعقد هذا المؤتمر، وضمان نجاحه، وحرص كافة الأطراف على الأخذ في الاعتبار الحوارات، والمبادرات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير الأمن والاستقرار للعراق.

٢ . أن يكون الدستور الحالي، ونقاطه الخلافية، موضع مراجعة ونقاش عام ومسؤول، من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية أرضا وشعباً .

٣ . إدانة كل أحكام التكفير والردة لأي مكون من الشعب العراقي، التي تتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة، التي تحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٤ . مطالبة الحكومة، والقيادات السياسية والدينية والعشائرية، والمجتمع المدني، إلى إطلاق عملية مكثفة وعاجلة للقضاء على الاحتقان الطائفي.

٥ . مطالبة كافة الجهات المعنية، بوضع برنامج محدد لعودة كافة المهجرين إلى ديارهم، وحمايتهم وتعويضهم.

٦ . إعادة النظر في إجراءات وقرارات وآليات "هيئة اجتثاث البعث"، بما يضمن محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي، وذلك وفقًا للقانون.

٧ . محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي، قبل وبعد ٩ ابريل / نيسان ٢٠٠٣، وتفعيل دور القضاء، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع الإرهابيين، الذين يجرمون بحق الشعب العراقي، وكذلك مع الجرائم وعصابات القتل والاختطاف، وإيقاف الاعتقالات الكيفية

والمداهمات من أي جهة، إلا بموجب أمر قضائي.

٨. تفعيل هيئة النزاهة، والحفاظ على استقلاليتها وحيادها، ومكافحة الفساد.

٩. دعوة الدولة إلى توفير الأمن، وحل الميليشيات، وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية، بأشكالها المختلفة، وإيجاد الحلول المناسبة لمنتسبيها.

١٠. بناء مؤسسات الدولة، على أساس الولاء للوطن، وعدم التمييز بين المواطنين، والاعتماد على معايير الكفاءة والخبرة في التعيين في مختلف أجهزة الدولة، بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو المذهب أو الدين، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع العراقيين، بمختلف مكوناتهم.

١١. الإسراع في بناء القوات المسلحة العراقية، والقوات الأمنية، على أسس وطنية ومهنية، وفق جدول زمني محدد، يتزامن معه خروج القوات الأجنبية من العراق، وتحقيق السيادة الكاملة له.

١٢. توفير الإجماع السياسي والديني على المستوى الوطني، للتصدي للمجموعات التي تستهدف العراق والعراقيين.

١٣. دعوة الدول العربية، إلى تنفيذ ما تضمنه البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، بشأن دعم وتعزيز الدور العربي في العراق، وبخطوات عملية، والطلب إلى الأمانة العامة متابعة تنفيذ ذلك.

١٤. التأكيد على أهمية تعاون دول الجوار مع العراق، واحترامها لسيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعمها لجهوده، في تحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة الإعمار، ومكافحة الإرهاب.

الرقم . ٢٦٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق	**Association of Muslimscholars**
بغداد	**Baghdad**
المقر العام	**Headquarters**

بيان رقم (٣٣٩)

المتعلق بإدارته إصدار وزارة الداخلية بمذكرة توقيف بحق الأمين العام لهيئة علماء المسلمين

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فإن المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية بحق الأمين العام لهيئة علماء المسلمين الدكتور (حارث الضاري) فيها دلالة واضحة على أن هذه الحكومة فقدت توازنها . وأعلنت إفلاسها .

ففي الوقت الذي تقوم به أجهزتها الأمنية كل يوم بقتل عشرات الأبرياء من العراقيين على الهوية والطائفة وحرق المساجد وتفجيرها بالقنابل . وكما حدث في فضيحة وزارة التعليم العالي ، وقيام قوات حفظ النظام مساء يوم أمس بتفجير مسجدين في بغداد ، تصدر أوامرها باستهداف الرموز الوطنية التي تدافع عن العراق ووحدته أرضاً وشعباً .

إن هذه الحكومة بعد ما ارتكبته من فضائع لم يعد وجودها مسوغاً، وعليها أن تستقيل قبل أن يقيلها الشعب العراقي بنفسه .

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه الفعلة البائسة، فنها تؤكد بما يأتي :

١ . على أبناء شعبنا التزام الهدوء وضبط النفس، لأننا على يقين أن هذه الأجهزة التي خالت واجباتها الوطنية مستعدة اليوم لتمارس الثأر والإنتقام بحق الغيارى من أبناء الوطن ، وإن دم الأبرياء أغلى عندنا من لارد على هوس أهل البغي والعدوان .

٢ . نطالب القوى المشاركة في العملية السياسية بالإنسحاب من البرلمان ومن الحكومة التي ثبت بأنها ليست حكومة وطنية وأن موقفنا المستقبلي من كل هذه الأطياف سيحدده موقفها من هذه المذكرة الدنيئة

٣ . مطالبة الجامعة العربية وشخص أمينها العام السيد عمرو موسى بإدانة هذا العمل الجبان كونه يتناقض مع كل المؤتمرات التي رعتها الجامعة العربية لتحقيق المصالحة الوطنية .

٤ . تدل هذه الخطوة أن هذه الحكومة لا تحترم حتى بنود دستورها الذي مررته بأساليبها الملتوية وأقرته والذي ينص عدم المساس بمرجعيات المذاهب الدينية .

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون

الأمانة العامة

٢٦ شوال ١٤٢٧

٢٠٠٦/١١/١٧



أهم محتويات الحوار الأول

أهم محتويات الحوار الثاني

أهم محتويات الحوار الثالث

أهم محتويات الحوار الرابع

أهم محتويات الحوار الخامس

أهم محتويات الحوار السادس

أهم محتويات الحوار السابع

أهم محتويات الحوار الثامن

أهم محتويات الحوار التاسع

أهم محتويات الحوار العاشر

فهرس الأسماء

فهرس الكلمات

* * * *

فهرس المدن والدول

فهرس المناطق والمدن العراقية

